سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا

الدكتور
كريم مطر حمزة الزبيدي





www.redwanpublisher.com



﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا

سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا

الأستاذ الدكتور

كريم مطر حمزة الزبيدي

الطبعة الأولى

2012 م – 1433 هـ





دار الرضوان للنشر والتوزيع

مؤسسة دار الصادق الثقافية

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2011/1/156)

327.7305305
الزبيدي، كريم مطر
سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا/ كريم مطر الزبيدي.- عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2011.
( ) ص
ر.أ: 2011/1/156
الواصفات: العلاقات الدولية//السياسة الخارجية//الولايات المتحدة الأمريكية/ تركيا
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى
2012م – 1433هـ



مؤسسة دار الصادق الثقافية
طبع، نشر، توزيع
الفرع الاول: العراق - الحلة - شارع ابو القاسم - مجمع الزهور.
الفرع الثاني: الحلة - شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما.
نقال : 009647801233129 / 009647803087758
E - Mail :alssadiq@yahoo.com

دار الرضوان للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - العبدلي
هاتف: 962 6 465 36 79/5/1 +
فاكس: 962 6 465 36 41 +
e-mail: info@redwanpublisher.com

ISBN 978-9957-76-054 -0

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ ﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العظيم

سورة الإسراء/ آية 23-24

شكر وتقدير

بعد ان وضعت اللمسات الاخيرة على هذه الدراسة ، لابد لي ان اتوجه بالشكر والتقدير الى كل من ساعدني على انجازها ، بدءاً باستاذي الدكتور نوري عبد البخيت السامرائي، الذي غمرني بحسن رعايته، وصواب توجيهه، ونزاهة قصده، وموضوعية رأية ، فقد كنت الجأ اليه كلما واجهتني مشكلة، فاجد عنده الحل المناسب والرآي السديد ، فكان بحق الاستاذ والاب، وفقه الله وجزاه عني خير الجزاء.

كما اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى اساتذتي الافاضل الذين كان لي شرف التلمذة على ايديهم، فكانوا مناهل للعلم ومواثل للمثل، وهم الدكتور كمال مظهر احمد والدكتور هاشم صالح مهدي الذين وجهاني في كثير من جوانب الدراسة . كذلك الدكتور صالح محمد العابد والدكتور ابراهيم خلف العبيدي والدكتور علاء نورس والدكتور صادق حسن عبدالله الذي زودني بمعلومات قيمة عن الموضوع واعطاني عدة عناوين للجامعات الامريكية لاجل المراسلة ، وقد حاولت معها دون جدوى.

ولايسعني هنا الا ان اسجل شكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور بهجة كامل عبد اللطيف رئيس قسم التاريخ، وكذلك الدكتور عصام شريف الذي تعاون معي في هذا الموضوع وارشدني بملاحظاته القيمة. كما اعبر عن امتناني وتقديري للاستاذ الدكتور ابراهيم خليل احمد –مدير مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، والدكتور خليل علي مراد لتعاونهما معي خلال تواجدي في جامعة الموصل، كذلك اسجل شكري للدكتور موسى حسين الموسوي لتقويم الرسالة لغوياً ، كما اعبر عن احترامي وتقديري للاساتذة

الافاضل محمد طالب وحسن سلمان وحسين علي وحسين حميد لتعاونهم معي في ترجمة عدد من النصوص الانكليزية، كما اعبر عن امتناني للزملاء صالح حسين عبدالله وعبد الحميد كاظم لتعاونهم معي.

ولايسعني هنا ايضاً الا ان اتقدم بالشكر والامتنان لمنتسبي دار الكتب والوثائق والمكتبة الوطنية، والمكتبة المركزية بجامعة بغداد، ومكتبة كلية الاداب ومكتبة الدراسات العليا ومكتبة قسم التاريخ في كلية الاداب، ومركز الدراسات التركية في جامعة الموصل.

واعبر عن شكري وتقديري للتعاون الجاد الذي ابداه اساتذة وموظفو مركز وثائق ودراسات الحلة، وكلية المعلمين في جامعة بابل.

اخيراً لابد لي ان اختم كلمتي هذه بتوجيه الشكر والتقدير الى عائلتي الذين عانوا كثير

الفهرس

المقدمة 11

الفصل الاول: السياسة الامريكية تجاه تركيا حتى عام 1945 21

الفصل الثاني

التوجه الامريكي نحو تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

- تركيا في الستراتيجية الامريكية 67

- زيادة اهتمام الولايات المتحدة بتركيا 74

- مبدأ ترومان وتركيا 87

الفصل الثالث

سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ضمن نطاق الاحلاف الاقليمية.

- مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط 117

- حلف شمال الاطلسي 125

- حلف بغداد 142

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1957- 1970

- الاهتمام الامريكي بتركيا ضمن نطاق حلفي شمال الاطلسي وبغداد 157

- مبدأ ايزنهاور وتركيا 172

- الولايات المتحدة وانقلاب 27 مايس 1960 في تركيا 180

الخاتمة 189

قائمة المصادر 193

ملخص الرسالة باللغة الانكليزية 205

المقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اصبحت الولايات المتحدة في موقع متقدم عالمياً على مختلف الصعد، وحلت تدريجياً محل الدول الكبرى السابقة، بريطانيا وفرنسا، لمتانة اقتصادها وقوة جيشها، من جانب، وللضعف الذي اصاب الدول الغربية اقتصادياً وعسكرياً اثناء مجريات الحرب العالمية الثانية، من جانب اخر.

ومن نتائج الحرب العالمية الثانية ان ظهر قطبان متنافسان على مناطق النفوذ العالمي، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكل من هذين القطبين كانت له ايدلوجيته الخاصة، ومناطق نفوذه المحددة، ويبدو واضحاً من خلال المقارنة بين القطبين ان الولايات المتحدة كان لها ثقل اوسع من الاتحاد السوفيتي في العالم، وبالذات في منطقة الشرق الاوسط لاسباب عدة منها: ان الامريكان خرجوا من الحرب وهم في كامل قوتهم، كما انهم ورثوا تدريجياً مناطق نفوذ الدول العظمى السابقة بريطانيا، فرنسا، ايطاليا والمانيا، والحقيقة ان هذه الفترة التاريخية كانت مقدمات لفترة لاحقة بدت فيها الولايات المتحدة اكثر قوة، واوسع نفوذاً في العالم، وهذه الفترة هي ما سمى في منطق العلوم السياسية عصر "الهيمنة الامريكية" الذي اصبح موضع تداول واسع على صعيد العلاقات الدولية، او على صعيد الادب السياسي والاعلامي المعاصر، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

يحاول الباحث في هذه الدراسة ان يسلط الضوء على جانب من جوانب "الهيمنة الامريكية" في منطقة الشرق الاوسط، وفي اقليم من اهم اقاليم هذه المنطقة، تركيا وفي فترة تعد قمة الحرب الباردة، أي عقد الستينات، فكلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حاول جاداً ان يجعل من تركيا جسراً يعبر

فيه الى بقية اقليم الشرق الاوسط، وقد نجحت الستراتيجية الامريكية على الساحة التركية بينما فشل السوفيت في ذلك، وكان للاتراك دور مهم في هذه المسألة ، فهم منذ اعلان الجمهورية عام 1923 اتجهوا نحو الغرب بكل ما فيه، وهذه الخطة التي رسمها رمز الاتراك، مصطفى كمال، سهلت النشاط الامريكي في تركيا، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

والحقيقة ان لتركيا وزن عالمي لما تمتلكه من موقع ستراتيجي مهم للغاية، فهي تقع بين اسيا واوربا وتتحكم بمضايق البسفور والدردنيل التي تربط البحر الاسود بالبحر المتوسط، كما انها تقع على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية وتمتلك ثاني أطول حدود معه بالقياس الى الدول الاخرى المحاذية له، كما أن لتركيا ثقل حضاري وسكاني مهم، وهذا مما حفز الادارة الامريكية للاستفادة من هذه الميزات في جعل تركيا قاعدة امريكية مهمة في الشرق الاوسط تستطيع من خلالها استقطاب بقية دول المنطقة الى جانبها.

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول حاسمة في توجهات الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط بشكل عام، وتركيا بشكل خاص، وقد حدث التغيير نتيجة تمركز المصالح الامريكية ولاسيما النفطية منها في هذه المنطقة من جهة، والحركات القومية التي اصبحت على درجة من القوة ومعارضتها للمصالح الاستعمارية من جهة اخرى، زد على ذلك بروز تهديد جديد لهذه المصالح وهو ما سمي بـ"الخطر الشيوعي" وقد بالغت الولايات المتحدة عبر اجهزتها المختلفة في تصوير حجمه وتأثيراته، وفي واقع الامر استخدمته "عصا غليظة" لتهديد شعوب المنطقة وانظمتها السياسية، لكي تنضوي تحت نفوذها وحمايتها، ومن هذا المنطلق فرضت نفسها قوة بديلة عن القوى الاستعمارية التي انهكتها الحرب لحماية مصالح الغرب وزعيمة له في صراعه مع الكتلة الشرقية، وعليه فأن دراسة السياسية الامريكية تجاه تركيا 1945- 1960 تساعد الى حد كبير على فهم تطور هذه السياسة خلال المراحل اللاحقة بصورة موضوعية ودقيقة وهو ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع.

وقد حددنا حقبة هذه الدراسة بين عامي 1945 و 1960، وكانت هناك عدة احداث تصلح لان تكون بداية للبحث مثل دخول تركيا الحرب الى جانب الحلفاء في الثالث والعشرين من شباط عام 1945، او هزيمة المانيا واستسلامها في السابع من مايس، واستسلام اليابان واعلان نهاية الحرب العالمية الثانية رسمياً في الثاني من ايلول، او وفاة الرئيس الامريكي "روزفلت" في الثاني عشر من نيسان وتولى "ترومان" الرئاسة، ولكن انطلاقاً من قناعة الباحث بان التاريخ لا يبدأ في نقطة ولا ينتهي في نقطة، وانما كل حدث تاريخي هو امتداد لما قبله وتمهيداً لما بعده من احداث ، لذلك كان عام 1945 باكمله وباحداثه الكبيرة والمترابطة هو نقطة البداية في هذه الدراسة ، واخترنا نهاية حكم "مندريس" على اثر انقلاب 27 مايس 1960 نقطة التوقف لان فترة ما بعد عهد "مندريس" تمثل مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الامريكيةالتركية.

قسم البحث على اربعة فصول ، تناول الفصل الاول التغلغل الامريكي في المنطقة المعروفة حاليا بتركيا التي كانت سابقاً الاقليم الاساس للدولة العثمانية وركز فيه على نشاط الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي والثقافي في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر ، وتواصل في مناقشة هذا البنشاط بعد نهاية الدولة العثمانية وبروز الجمهورية التركية عام 1923، مستعرضاً هذا النشاط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وعرض الفصل الثاني السياسية الامريكية تجاه تركيا بعد الحرب العالمية الثانية أي خلال الشطر الاكبر من فترة حكم "هاري ترومان"، فناقش اهمية تركيا في الستراتيجية الامريكية، وزيادة هذه الاهمية للولايات المتحدة مع بروز القطب الشرقي ومطالبته باقاليم تركية، ومشاركة الحماية على المضايق. كذلك سلط الضوء على اهمية مبدأ ترومان ومشروع مارشال على التوجه الامريكي نحو تركيا ، وتثبيت الوجود الامريكي فيها.

وبحث الفصل الثالث التوجه الامريكي نحو تركيا من خلال المشاريع الاقليمية التي زادت من ارتباط تركيا بالمعسكر الغربي عامة وبالولايات المتحدة

خاصة، فناقش الدور الامريكي في قبول تركيا عضواً لحلف شمال الاطلسي، واهمية هذا الحلف في تعزيز العلاقات الامريكية- التركية، وكذلك حلف بغداد واهميته للولايات المتحدة والدور التركي في تعزيز الوجود الامريكي في الشرق الاوسط، ويدخل هذا الفصل ضمن السنتين الاخيرتين من حكم "ترومان" والفترة الرئاسية الاولى لحكم "دوايت ايزنهاور".

واختص الفصل الرابع بمواصلة بحث السياسة الامريكية تجاه تركيا من خلال حلف شمال الاطلسي وحلف بغداد بعد عام 1957، كما ناقش مبدأ ايزنهاور والدور التركي في تنفيذه في منطقة الشرق الاوسط، وناقش مقدمات انقلاب 27 مايس 1960 في تركيا، والدور الامريكي في هذا الانقلاب.

واجهت الباحث صعوبات متعددة ومتشابكة، شأنه في ذلك شأن زملائه الاخرين. وقد عانى من تدهور الخدمات المكتبية والمرجعية في معظم مكتباتنا وفقدان العديد من المصادر المهمة، وتعذر امكانية استنساخ بعض الصحف والوثائق والكتب في بعض المؤسسات المرجعية، وتعذر امكانية الحصول على بعض المصادر من خارج القطر، ومن الجدير بالملاحظة هنا ان نصيباً وافراً من هذه الصعوبات كان يعود اساساً لظروف الحصار الجائر على قطرنا العزيز، والحصار الثقافي واحد من حصارات عدة.

ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان انجاز الدراسات العلمية في مثل هذه الظروف يشكل تحدياً جهادياً لايقل عن أي تحد اخر ان لم يتفوق عليه.

شكلت الوثائق الامريكية المنشورة وغير المنشورة رافداً مهماً لهذه الدراسة والتي ساعدت الى حد كبير على تسليط الضوء على اهمية تركيا الستراتيجية، وموقف الولايات المتحدة منها، وعلى السياسة الامريكية المرسومة للاستفادة من هذه الاهمية التركية في تثبيت وجود الولايات المتحدة في تركيا والشرق الاوسط، ونرى ذلك من خلال عدة قرارات رسمية امريكية ذات اهمية قصوى، اضافة الى تصريحات كبار المسؤولين الامريكيين، وبذلك فان هذه الوثائق هيأت الفرصة للاجابة عن العديد من الاسئلة التي تتعلق بالسياسة الامريكية

تجاه تركيا خلال المدة موضوع البحث رغم ما اخذ عليها من انها تمثل وجهة النظر الامريكية التي تهدف الى خدمة المصالح العليا للولايات المتحدة وهي لاتخلو من الافتراءات والدس المقصود.

وتتركز قيمة هذه الوثائق في انها تعكس اراء ومواقف صانعي السياسة الامريكية بدءاً من منتسبي شعبة تركيا وصعوداً الى قسم الشرق الادنى ثم الى كبار المسؤولين في الخارجية الامريكية مثل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى ووكيل الوزارة ووزيرها.

وهناك اختلاف في نوعية هذه الوثائق ، فهناك التقارير الوصفية للرأي العام التركي التي تبعث بها السفارة الامريكية في انقرة، وهي تعبر في اغلب الاحيان عن وجهة نظر هذه السفارة، ثم الوثائق التي تحمل تعليمات وتوجيهات الخارجية الامريكية الى سفاراتها وهي تعكس توجهات السياسة الامريكية ووجهة نظرها وموقفها من الاحداث، كما امدتنا محاضر الاجتماعات الموجودة ضمن وثائق وزارة الخارجية الامريكية التي عقدها المسؤولون الامريكيون مع نظرائهم الاتراك بمعلومات قيمة عن هذه السياسة، والرؤية الامريكية للسياسة الخارجية التركية ، وكل هذه الوثائق مفيدة جداً في توضيح ابعاد السياسة الامريكية تجاه تركيا خلال الحقبة التي تناولتها هذه الدراسة، ولكن مع ذلك يجب الحذر من الانسياق وراء تفسيرها لهذه الاحداث، هذا التفسير الذي انطلق بشكل اساسي من محاولات التهويل من الخطر الشيوعي تجاه تركيا، وفي واقع الامر اصبح هذا التهويل هو الهاجس الحقيقي للسياسة الامريكية، ومواقفها في تركيا، لارغام كافة الاطراف على الانصياع الى توجهاتها السياسية، مع ان هناك ادراكاً لدى بعض المسؤولين في الخارجية الامريكية، ان هذا الخطر ليس بالمستوى الذي وصف به.

تنقسم الوثائق الامريكية الى وثائق غير منشورة ووثائق منشورة، فالوثائق غير المنشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق على شكل افلام مايكروفلم تضم الملفات السرية لوزارة الخارجية الامريكية.

Confidential U. S. State Department , Amicrofilm Progect of University Publications, Centernel Files, Internal and Foreign Affairs, of America (NC) 1985.

فيها عشرون فيلماً تحتوي على معلومات قيمة تسلط الضوء على السياسة الامريكية تجاه تركيا ، خاصة في السنوات العشر الاولى من مدة البحث ، وبالرغم من اننا لم نستخدم جميع هذه الافلام لان الكثير من وثائقها قد تم نشرها في مجلدات خاصة من قبل وزارة الخارجية الامريكية ، الا انها مع ذلك سدت النقص في المعلومات الناتج عن فقدان بعض مجلدات وثائق وزارة الخارجية الامريكية في مؤسساتنا المرجعية وكان البحث الذي نشرته وزارة الخارجية الامريكية لجورج هاوس (George S. Hawis) المعنون :

The United States and Turkey. There Problems in Historical Perpective.

والموجود ضمن وثائق وزارة الخارجية الامريكية غير المنشورة . في فيلم رقم (23) اغنى الدراسة بمعلومات جيدة على الرغم من اننا لا نتفق مع بعض ارائه.

اما الوثائق المنشورة فهي على عدة اشكال ، اهمها واكثرها فائدة بالنسبة لهذه الدراسة هي وثائق وزارة الخارجية الامريكية المنشورة:

"Foreign Relations of The United States"

والتي غطت جزءاً من المدة التي تناولتها الدراسة وهي تحمل معلومات ضرورية في دعم الدراسة .

فضلاً عن ذلك ، هناك مجموعات وثائقية اخرى امدت الدراسة بمعلومات متفاوتة في حجمها ولكنها ثمينة في قيمتها ، مثل:

"Department of State, Documents, United States Policy in The Middle East, Sptember 1956- June 1957".

وتفيد تقارير المفوضية "ثم السفارة" العراقية في انقرة، وواشنطن المرسلة الى وزارة الخارجية في بغداد، والمحفوظة في دار الكتب والوثائق في نقل وجهة النظر التركية والامريكية في رسم السياسة الملائمة لكليهما والتي تدعم العلاقة بينهما نحو الافضل، ووجهة النظر هذه نجدها من خلال تصريحات المسؤولين في كلا البلدين، وما تنشره وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة في تركيا والولايات المتحدة وهذه التقارير لاتقل اهمية عن المصادر الاخرى في اغناء الدراسة .

ولابد من الاشارة الى عدد من المصادر الاجنبية المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ومنها الدراسة القيمة " لجون دينوفو":

"John A. Denovo, American Interests and Policies in The Middle East 1900-1939".

والتي غطت جانباً مهماً من معلومات الفصل الاول (الفصل التمهيدي للدراسة)، وهناك دراسة مقاربة لها "لروجر تراسك":

" Roger R. Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914-1939"

غطت جانباً من معلومات الفصل الاول ، قبل الحرب العالمية الثانية والحقيقة ان Trask, Denovo يركزان بتعمد على النشاط الامريكي في تركيا قبل الحرب العالمية الثانية، ويظهرانه المهيمن على الساحة التركية في مختلف الصعد ويعطيان دوراً اقل للبريطانيين والفرنسيين على الارض التركية والاصح ان الدور الامريكي في تركيا قبل الحرب العالمية الثانية كان يأتي في الدرجة الثانية بعد البريطانيين والفرنسيين.

ولاتفوتنا الدراسة القيمة للكاتب التركي "يلماز التوج" (Yilmaz Al Tug) المنشورة بالانكليزية في مجلة "Belleten" تحت عنوان:

"The United States of Americ's Policyes To Words Turkish Straits"

التي ساهمت في اغناء جانب مهم من جوانب الدراسة الخاصة بمشكلة المضايق رغم ان الكاتب لم يتطرق بالتفصيل الى هذه المشكلة مكتفياً باستعراض وجهة النظر الامريكية لها.

وتأتي دراسة "كونهولم" العميقة،

"Bruce Robellet Kuniholm, The origins of the Cold War in Near East"

باهمية للدراسة لانها سلطت الضوء على الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والدور الامريكي في هذه الحرب فيما يتعلق بالمسألة التركية، والكتاب يحمل تفصيلات كثيرة عن الصراع الامريكي- السوفيتي، وهو يرسم وجهة النظر الامريكية لمختلف القضايا ويساندها، ويعد غيرها من وجهات النظر خاطئة، كما ان مذكرات "Hull" المنشورة بالانكليزية لها اهمية، خاصة وان صاحبها كان وزيراً لخارجية الولايات المتحدة لاكثر من احد عشر عاماً وفي فترة مهمة، ولكن هذه المذكرات تعبر عن وجهة نظر صاحبها وليس بالضرورة تعبر عن السياسة الخارجية الامريكية.

ودراسة "توماس بريسون" "Thomas A. Bryson":

"Take, Turks, and Tankers, The Role of The United States Navy in the Middle East 1800-1973".

التي تدور حول اهمية البحرية الامريكية في تثبيت دعائم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، خاصة في تركيا، تأتي باهمية للدراسة لأحتوائها على معلومات قلما نجدها في المصادر الاخرى.

كما ان دراسة "جفري لويس "Geoffrey Lewis وجونز "Joseph M. Jones" تنحو الاتجاه نفسه في خدمة الدراسة، ونحب ان ننوه ان فائدة هذه المصادر لا يعني بالضرورة ان ارائهم صائبة في تحليل الاحداث وتشخيص الدوافع والاهداف للسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، خاصة تركيا، وقد تعاملنا معها بحذر، واستندنا على دراسات عدة في تحليلنا للسياسة الامريكية.

واستندت الدراسة على عشرات الكتب العربية والمعربة، منها كتاب "كيث سينزبري" "نقطة التحول" الذي استخدم في حوادث عام 1943 والمتعلقة بمؤتمرات الحلفاء خريف عام 1943، كما ان كتاب "جورج كيرك"، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية"، استخدم في كثير من جوانب الدراسة .

ولا يفوتنا ان نذكر الكاتبين التركيين "حكمت ققلجملي" مسائل الثورة في العالم الثالث، الامبريالية والنموذج التركي، " و " يورك اوغلو" "تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية" اللذين بينا وجهة نظر مخالفة لوجهة نظر الكتاب والساسة الامريكيين حول الواقع التركي.

كما ان الدبلوماسي والسياسي الروسي "يفغيني بريماكوف" له دراسة جيدة، "تشريع نزاع الشرق الاوسط" فسر فيه السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بحسب وجهة النظر السوفيتية، وفي نظرنا فأن كثيراً من تحليلات الدراسة صائبة.

وتعطينا دراسات احمد نوري النعيمي "اهمية خاصة، وفي مقدمتها "السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية" لانها تطرقت بشيء من التفصيل الى سياسة تركيا الخارجية وارتباطها بالغرب، وبالذات الولايات المتحدة.

ومما يجب ان لايغفل بهذا الصدد ان المصادر الصحفية ولاسيما جريدة الزمان ومجلة السياسة الدولية، امدتنا بمعلومات قيمة عن هذه الحقبة، فضلاً عن ذلك اعتمدت الاطروحة على عشرات المصادر الوثائقية والصحفية والمذكرات الشخصية والاطاريح الجامعية والكتب والبحوث باللغتين العربية والانكليزية التي اختلفت في حجم ونوعية المعلومات التي احتوتها عن الموضوع الذي تناولته الدراسة .

وفي الختام لابد من القول ان هذه الدراسة هي محاولة متواضعة لكسر الحاجز النفسي الذي طالما واجهني به الكثيرون عندما اخترت هذا الموضوع وهو انصراف الباحثين عن الخوض في المواضيع ذات الصلة المباشرة بالسياسة

الامريكية في الشرق الاوسط، بدعوى انها بحثت، وانها معروفة ولا تحتاج الى تحليل، ولكن الحقيقة ان هناك شيء الكثير الذي مازال به حاجة الى الدراسة والبحث، في الاقل بروح محايدة اذا ما وضعنا امام اعيننا ان الولايات المتحدة دولة عظمى وتركيا جارة لبلدنا ، ومن هذا المنطلق يكون من الضروري البحث عن منطلقات السياسة الامريكية تجاه تركيا، فضلاً عما يقدمه هذا النوع من الدراسات من خدمة جليلة الى المعنيين بالجوانب السياسية بصورة عامة.

ومع ذلك فان هذه المحاولة ستبقى بحاجة الى الاغناء والتصويب التي سيرفدها بها القراء الافاضل ، فتزداد بذلك رصانتها وقيمتها العلمية، وانا اتمثل في ذلك الاية الكريمة التي تقول "وفوق كل ذي علم عليم".

ومن الله التوفيق.

الفصل الأول

السياسة الامريكية تجاه تركيا
حتى عام 1945



الفصل الأول

السياسة الامريكية تجاه تركيا حتى عام 1945

ترك الاستقلال السياسي للمستعمرات الامريكية عن الحكومة البريطانية بعد حرب الاستقلال 1776-1781 وقيام دولة الولايات المتحدة عام 1783 اثاراً ايجابية على تطور البلاد الاقتصادي، وقد ازداد هذا التطور بعد الحرب الاهلية 1861-1865 بين الولايات الشمالية والجنوبية، وكان من اشهر نتائج هذه الحرب تحرير الزنوج ليتحولوا الى قوة انتاجية اكثر فاعلية من السابق، اضافة الى قيام السوق الموحدة.

كل هذه النتائج ساعدت على تطور الاقتصاد الامريكي، بوتائر سريعة الامر الذي ادى الى تحول الولايات المتحدة الى مركز متقدم في قائمة الدول الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

من الطبيعي ان تكون سياسة الولايات المتحدة الخارجية انعكاساً لواقعها الاقتصادي، فعندما لم يكن بوسع طاقاتها الواقعية مد نفوذها الى مناطق ابعد من نصف الكرة الغربية كالشرقين الادنى والاوسط[1] – خاصة الامبراطورية

---

(1) اصطلاح "الشرق" كان يعبر عنه سكان بحر ايجة القدماء، اصطلاح اسو او اسيا الذي يشير الى الاراضي التي تقع في شرقهم والتي تشرق منها الشمس واستمر الاصطلاحان في بعض اللغات، كالانكليزية والفرنسية، الى الوقت الحاضر للتعبير عن قارة اسيا وفي هاتين اللغتين قسمت اسيا تقسيما غير محدد فاطلق على القسم الغربي منها القريب من اوربا، تسمية الشرق الادنى. كما اطلق على القسم الشرقي، البعيد تسمية الشرق الاقصى، وهناك مناطق فيما بين القسمين كالهند والجزر المحيطة بها، ويبدو ان تعبير الشرق الاوسط قد اطلق عليها، وفي الغالب ان تعبير الشرق الاوسط حديث ولم يستعمل الا في اثناء الحرب

العثمانية، وعندما كانت هناك قوى عظمى تفوقها في الاقتصاد والامكانيات العسكرية كبريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا، اضافة الى بعد المسافة وتخلف المواصلات البحرية، لهذه الاسباب ظل النفوذ الامريكي يدور في حدود الامريكتين وهذا ما ينطبق تماماً مع مصالحها الاقتصادية والسياسية، فجاء "مبدأ مونرو"[1] في عام 1823 والذي كان من ناحية شكلية موجه ضد اعتداءات الدولة الاوربية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول امريكا اللاتينية، لكنه في الواقع جاء بهدف اخضاع اقطار امريكا اللاتينية للسيطرة الامريكية[2].

لكن تطور الاقتصاد الامريكي جعل من غير الممكن ان تبقى سياسة الولايات المتحدة الخارجية تدور في فلك مبدأ مونرو، عندها بدأت الولايات المتحدة انشطتها لمد نفوذها الى مناطق اخرى من العالم- خاصة الشرقين الادنى والاوسط- وفق اساليب متعددة كالنشاط الدبلوماسي والبعثات التبشيرية والعلاقات التجارية وفي كل الاوقات كانت هذه الاساليب متشابكة بعضها مع

= العالمية الثانية، ومنذ استعماله اخذ يتضاءل استعمال تعبير الشرق الادنى، واستعمال مصطلح "الشرق الاوسط" لم يعرف الوضوح والاستقرار، فكل كاتب، وكل منظمة اهلية كانت ام حكومية او دولية تمد في حدوده او تضيق الى المدى الذي يتسع لاغراضه او اغراضها راجع: ابراهيم شريف، الشرق الاوسط، بغداد، وزارة الثقافة والارشاد، 1965، ص15.

(1) في الثالث من كانون الاول 1823 واجه الرئيس مونرو رئيس الولايات المتحدة حينذاك احتمال تدخل دول الحلف المقدس لمساعدة اسبانيا للسيطرة على مستعمراتها في امريكا اللاتينية والتي خاضت حروب الاستقلال اخيراً. فاعلن ان القارتين الامريكيتين ينبغي ان تستبعد بعد (الان) عن احتمال التعرض لأي استعمار اوربي جديد، وان محاولة أي دولة اوربية ممارسة استعمار كهذا يعتبر تهديداً خطيراً لسلامة وامن الولايات المتحدة راجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974، ص484.

(2) نوري عبد البخيت السامرائي، محاولات تغلغل الرأسمال الامريكي في الامبراطورية العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى. المؤرخ العربي العدد 30، 1986، ص67:

نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية-الامريكية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 1997، ص8.

بعضها الاخر حتى كان بعض هذه الانشطة قد سبق مبدأ مونرو بربع قرن تقريباً حين ظهر الاسطول الامريكي في البحر المتوسط لاول مرة في نهاية القرن الثامن عشر، وكان من اسباب الاهتمام الامريكي بالبحر المتوسط في هذه الفترة المبكرة هي تجارة الافيون، اذ بدأ التجار الامريكان منذ نهاية القرن الثامن عشر بنقل الافيون من مؤانى اسيا الصغرى عبر البحر المتوسط والمحيط الاطلسي ثم الطواف حول القارة الافريقية للوصول الى البرالصيني.

في عام 1824 قامت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية، ومنذ ذلك التاريخ تركز النشاط الدبلوماسي الامريكي على تسهيل مهمة سيطرة البضاعة الامريكية على الاسواق العثمانية، وقد جلبت اسواق الشرق الادنى اهتمام الحكومة الامريكية منذ بداية القرن التاسع عشر فحاولت توقيع معاهدة تجارية مع السلطات العثمانية تمنح الولايات المتحدة حرية التجارة مع كافة موانئ الامبراطورية العثمانية وحرية المرور لسفنها عبر المضايق وارسال قناصلها الى أي مدينة عثمانية. ومنذ عام 1820 عبر وزير خارجية الولايات المتحدة عن اهمية اسواق الامبراطورية العثمانية بقوله: "على الرغم من ان تجارتنا مع الامبراطورية العثمانية لا زالت محدودة الكمية وتفتقر الى الضمانات والمعاهدات التي تنظمها فانها تعتبر ضرورية ومهمة جداً"[1]. ففي عام 1829 كان مجموع قيمة البضاعة المصدرة من الامبراطورية العثمانية الى الولايات المتحدة 293.237 دولار كانت قيمة مادة الافيون منها 92.294 دولار أي ما يعادل 30٪ من قيمة مجموع الصادرات[2].

وعلى الرغم من المقاومة التي ابدتها بريطانيا وبقية الدول الاوربية لهذا التوجه الامريكي، فقد نجحت الادارة الامريكية في توقيع اول معاهدة تجارية مع حكومة الباب العالي في 10 مايس 1830، حصلت بموجبها الولايات المتحدة

---

(1) Qutedin, J. Gordon . American Relations with Turkey 1830-1930, Philasdelphia, 1932, P.9.

(2) Ibid, P. 41.

على جميع الامتيازات التجارية التي تمتعت بها الدول الاوربية في الاسواق العثمانية، وقد واكب هذا النشاط الدبلوماسي والاقتصادي للادارة الامريكية تجاه الامبراطورية العثمانية نشاط تبشيري استغلته الادارة الامريكية لمد نفوذها الى اقاليم الامبراطورية العثمانية تحت شعار "الدعاية الانجيلية" وقد نجحت السياسة الامريكية بعد وقت قصير من اقامة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الباب العالي عام 1824 في نشر اعداد كبيرة من الجمعيات التبشيرية في معظم مدن الاقاليم العثمانية، وكانت هذه الارساليات تخضع الى توجيه "مجلس المبشرين الامريكان"،

"American Board of Commissioners for Foreign Missions"

الذي كان مقره مدينة "بوسطن"، وكانت العاصمة استانبول المركز الرئيسي لهذه الجمعيات التبشيرية ومن هنا امتد نشاطها الى معظم الاقاليم العثمانية حتى بلغ مجموعها في نهاية القرن التاسع عشر (300) ارسالية، وكانت هذه الارساليات تقوم بنشر مبادئها ليس عن طريق النشاط الديني بل عن طريق المدارس والمطبوعات والخدمات الطبية، فاسست الكثير من المدارس والكليات والمستشفيات في اقاليم الدولة العثمانية ، فمثلاً اقتتح المبشرون الامريكان اول كلية امريكية خارج الولايات المتحدة في عام 1863 هي كلية "القديس روبرت" في استانبول، ثم افتتحوا "الكلية المركزية العثمانية" و "الكلية الشرقية للارمن" في مدينة خربوط[1]، وقبل نشوب الحرب العالمية الاولى بلغ مجموع مراكز هذه الارساليات 70 مركزاً رئيسياً و256 مركزاً ثانوياً و9 مستشفيات و426 مؤسسة تعليمية بضمنها خمس كليات، وكان يدرس في كل هذه المؤسسات 25 الف طالب[2] ، وقد تم تأسيس معظم هذه المؤسسات الامريكية على الرغم من القرار الصادر عن السلطات العثمانية عام 1869 الذي يمنع تأسيس المدارس الاجنبية الا

---

(1) E. G. Mears, Modern Turkey, New York, 1924, P.261.

(2) نوري عبد البخيت السامرائي، محاولات تغلغل الرأسمال الامريكي، ص68.

بعد موافقة السلطات العثمانية[1]، وكان المبشرون على علاقة مباشرة مع الادارة الامريكية التي كانت تستغلهم لتنفيذ سياستها في الشرق[2] ويذكر شارل هاملتون نشاط الارساليات الامريكية بقوله: "يعترف الكثيرون بدور الارساليات التبشيرية الامريكية في حصول الشركات الامريكية على امتيازات البترول في الشرق الاوسط"[3].

واشار الى ذلك صراحة الدكتور مون استاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا بقوله: "وجدت الجمعيات التبشيرية لهدف الوعظ والارشاد في الاقطار الخارجية، الا انها تعمل في الوقت نفسه من اجل بناء الامبراطورية الواسعة[4]، واعلن استاذ امريكي اخر وهو ديمننت بقوله: "ان نشاطات هذه الجميعات واعمالها تفتح لنا الطريق لعلاقاتنا مع اسيا"[5].

وقد استغلت الولايات المتحدة الجمعيات التبشيرية حجة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية كما حصل بعد المذابح الرمنية في عام 1894-1895، اذ ارسلت الادارة الامريكية سفنها الحربية الى المياه الاقليمية العثمانية بحجة حماية المبشرين الامريكان والمطالبة بالتعويض من السلطة العثمانية عما لحق من اضرار بالمؤسسات التبشيرية الامريكية وقد وصلت استانبول عام 1900 بعثة امريكية برئاسة الاميرال جستر (Chester) على متن سفينة حربية للحصول على تعويضات وامتيازات للمبشرين الامريكان ولعل في هذا ما يكفي للكشف عن اهداف وواجبات الارساليات التبشيرية الامريكية في الشرق، وهي تهيئة المناخ الملائم لتغلغل النفوذ الامريكي في تلك المناطق.

---

(1) Foreign Relations of the United States, 1893, PP.590-675.

(2) J. Gordon, Op. Cit, P.244.

(3) C. H. Hamiltion, American and Oil in the Middle East, Bouston , 1962, P.11.

(4) مون ، الاستعمار والسياسة الدولية، موسكو، 1928، ص25.

(5) Dennett, American Relations with Turkey, New York, 1941, PP.558-562.

ومنذ بداية القرن العشرين بدأت الولايات المتحدة تصدر الى الاسواق العثمانية الادوات والمكائن الزراعية والدراجات الهوائية والسيارات والمنتجات النفطية ومكائن الخياطة، اما الواردات الامريكية فكانت التبغ والفواكه المجففة والقطن والسجاد وخامات معدن الكروم بحيث شغلت الولايات المتحدة الموقع الثالث بالنسبة للدول المستوردة من الامبراطورية العثمانية والموقع السادس بالنسبة لتسلسل الدول المصدرة اليها اذ جاءت بعد بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا.

واصبحت الولايات المتحدة تحتل المركز الاول في استيراد معدن الكروم من الدولة العثمانية، ففي عام 1910 بلغ مجموع الواردات الامريكية منه 2800 طن ثم ارتفع الى 7815 طن في عام 1911 والى 18200 طن في عام 1913[1].

وقد التجأت الولايات المتحدة الى شتى السبل التي تمكنها من زيادة نشاطها التجاري في الامبراطورية العثمانية حتى انها استغلت سفنها الحربية لنقل البضائع بين الموانيء الامريكية والعثمانية، كما تم فتح خط مباشر للشحن البحري بين نيويورك واستانبول، وتأسيس "المجلس التجاري التركي- الامريكي" عام 1911 في مدينة نيويورك، وبعد مضي سنتين على تأسيسه ، ازداد عدد الشركات المنتسبة اليه من 62 الى 429 شركة، كما تم تأسيس "المكتب التجاري لشرقي تركيا" في مدينة خربوط بفضل جهود القنصل الامريكي في المدينة المذكورة[2].

ومنذ عام 1909 اصبحت الشؤون التركية تتمتع باهمية كبرى في السياسة الامريكية حيث استحدث قسم شؤون الشرق الادنى Division of Near Eastern Affairs في وزارة الخارجية الامريكية، وكان من ابرز رؤسائه البرت بتي (Albert Putney) 1913-1920، والن دلس

---

(1) Commercial Relations, 1977, P.48.

(2) Commercial Relations, 1977, P.48.

-1926 (Howland Shaw) وهولاند شو 1926-1922 ، (Allen W. Dulles) 1929 ، وولاس ميرى (Wallace S. Murray) 1942-1929 ، وكان الرؤساء ووزراء الخارجية الامريكان يستشيرون هذا القسم في الشؤون التركية[1].

وقد برزت منذ بداية القرن العشرين اهمية جديدة لاقاليم الامبراطورية العثمانية وهي توظيف رؤوس الاموال خاصة في مجال التنقيب عن النفط، ففي عام 1909 نجح الادميرال كولبي جيستر[2] (Colpy M. Chester) في الحصول على امتياز من الباب العالي ببناء خط حديدي يبدأ من مدينة سيواس الواقعة في قلب الاناضول حتى مدينة السليمانية عبر مدينتي الموصل وكركوك، وقد تضمن الامتياز التنقيب عن النفط بمسافة 20 كم على جانبي السكة[3]، لكن جيستر فشل في محاولته التصديق على الامتياز من لدن مجلس المبعوثان العثماني، وأدت المعارضة الالمانية والبريطانية دوراً في ذلك، وعلى الرغم من هذه الانشطة الدبلوماسية والتجارية التي مارستها الادارة الامريكية تجاه الامبراطورية العثمانية فقد ظلت رؤوس الاموال الامريكية الموظفة في الامبراطورية العثمانية

---

(1) John A. Denovo, American Interests and Policies in The Middle East 1900-1939, Minneapolis , 1963, P.249.

(2) قامت الولايات المتحدة في عام 1909 بتأسيس شركة للانماء العثمانية – الامريكية "Ottoman -American Development Company" لتنفيذ هذا الامتياز، واصبح جستر رئيس مجلس ادارة الشركة والمتحدث والمفاوض لتلك الشركة مع السلطات العثمانية، وكان رأسمال الشركة 500 مليون دولار ساهمت فيها شركة ستاندراويل ومؤسسة مور للخطوط الحديدية الامريكية ومورجان ومؤسسات امريكية اخرى.

(3) B. Shwedren , The Middle East Oil and The Great Powers, New York, 1959, P.198;

نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص16.

تشكل نسبة ضئيلة بالقياس الى رؤوس الاموال الاوربية الموظفة في الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الاولى[1].

ان سياسة الولايات المتحدة تجاه الدولة العثمانية كانت تسير بحذر ووفق منهج بعيد الامد، فالجميعات التبشيرية وافتتاح المراكز العلمية والصحية وازدياد الحركة التجارية بين الجانبين شكلت الاساس المتين لعلاقات اوثق في فترات لاحقة اصبحت فيها الولايات المتحدة المهيمنة على شؤون الجمهورية التركية وريثة الدولة العثمانية.

دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا في تشرين الاول عام 1914، وسهل هذا على المانيا تقوية نفوذها السياسي والاقتصادي فيها، اما الولايات المتحدة فالتزمت جانب الحياد على مدى عامين ونصف مستغلة ظروف الحرب لكي تفرض سيطرتها على الاسواق العالمية بسبب انهماك الدول المتحاربة بالانتاج الحربي، ونتيجة لهذه السياسة الذكية- الحياد- حققت الاحتكارات الامريكية ارباحاً طائلة، كما تحولت معظم الدول الاوربية الى تبعية اقتصادية بسبب الديون الباهضة التي اصبحت بذمتها لدى الولايات المتحدة خاصة بريطانيا وفرنسا، وبعد انتهاء الحرب تركز ثلث احتياطي الذهب العالمي في الولايات المتحدة.

ومن الطبيعي ان تنعكس اثار هذه التغييرات الاقتصادية على تناسب القوى على الصعيد العالمي فبرز دور الولايات المتحدة على المسرح العالمي، فكان لابد من سياسة خارجية امريكية جديدة استهدفت سحب البساط من تحت اقدام الدول الاستعمارية القديمة لتحل محلها الولايات المتحدة.

---

(1) George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, London. 1980. P.792.

الكتاب مترجم الى اللغة العربية، ترجمة جعفر خياط ونشر عام 1964.

وانطلاقاً من هذه السياسة الخارجية الجديدة اخذت الادارة الامريكية بنظر الاعتبار وجوب تقوية نفوذها في الاقاليم العثمانية على حساب النفوذ البريطاني والالماني.

وعلى الرغم من الحياد الامريكي في معظم سنوات الحرب، فأن طبيعة الحرب الحقت اضراراً كبيرة في التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية فاذا كانت قيمة الواردات الامريكية من الدولة العثمانية عام 1913 (22.159.285دولار) وقيمة الصادرات 3.313.821 دولار، فقد اصبحت عام 1915 (12.227.707 دولار) الواردات ، و(994.120 دولار) الصادرات وفي عام 1916 انخفضت الى (864.485 دولار) الواردات و(42.169 دولار) الصادرات[1].

وفي 23 مايس عام 1916 اصدرت الدولة العثمانية قانوناً جديداً خفضت بموجبه ضرائب المكوس على الواردات نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة، لكن الادارة الامريكية لم ترض بذلك بل طالبت بالرجوع الى قانون المكوس المعمول في الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى، وعلى الرغم من ذلك فان القانون الجديد ساعد على زيادة حجم الصادرات الامريكية الى الاسواق العثمانية، ففي عام 1917 ازدادت نسبة الصادرات الامريكية الى اسواق الامبراطورية العثمانية بنسبة 3.5 مرة وفي عام 1918 وصلت الزيادة الى (7) مرات عند مقارنتها بعام 1916[2].

وقبل دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب دول الوفاق الودي، اشعرت الادارة الامريكية السلطة العثمانية ان اعلان الحرب من جانبها ضد المانيا لاينعكس سلبياً على العلاقات الامريكية العثمانية بل ستستمر علاقات الصداقة بين البلدين، وقد نجح الامريكيون في تحقيق بعض التقدم في هذه السياسة، ففي بداية عام 1917 طلب الصدر الاعظم من حكام الاقاليم العثمانية

---

(1) J. Gordon, Op. Cit, P.60.

(2) نوري عبد البخيت السامرائي، العلاقات الامريكية – التركية، بحث غير منشور ، ص9.

ان لا يسيئوا الى المصالح الامريكية في الامبراطورية العثمانية وان يخبروا السلطة العثمانية في استانبول بجميع نقاط الخلاف حول العلاقات العثمانية الامريكية ليتم مناقشتها مع السفير الامريكي في استانبول[1].

ولكن بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ضد المانيا في 6 نيسان عام 1917 اضطرات الدولة العثمانية باعتبارها حليفاً قوياً لالمانيا الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، لكن هذه الخطوة كانت شكلية اذ لم تتأثر العلاقات السابقة بين الدولتين، خاصة التجارية وتسلم السفير الامريكي في استانبول رسالة من وزير الداخلية العثماني اكد له فيها على ان العلاقات ستبقى مستمرة بين الدولتين وان قطع العلاقات الدبلوماسية لايغير من ذلك شيئاً[2].

وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب ازداد اهتمامها بمستقبل الاقاليم العثمانية وخاصة المضايق والتي أدت دوراً كبيراً في السياسة الامريكية، ففي نيسان عام 1917 وصلت بعثة ارثر بلفور[3] (Balfour Mission) الى واشنطن مع ادوارد هاوس (Edward M. House) في مؤتمر لهم بتاريخ 28 نيسان عام 1917 شروط السلام التي يمكن ان تفرض على المانيا وحلفائها بعد هزيمتهم[4].

---

(1) Foreign Relations of The United States, Supl 1, Vol.1, 1917, P.11.

(2) Foreign Relations of The United States, Supl 1, Vol.1, 1917, P.600.

(3) جيمس ارثر بلفور (1848-1930) سياسي بريطاني من حزب المحافظين تقلب في عدة مناصب سياسية هامة من نائب الى رئيس وزراء، تنازل عن رئاسة حزب المحافظين بعد سلسلة من الهزائم السياسية المريرة، اصبح وزيراً للخارجية في حكومة لويد جورج، اشتهر بوعده الشهير حول اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917. راجع The New Encyclopedia Britannica Volume1, P.757

(4) Yilmaz Altug, The United States of America's Policyes Towards Turkish Straits, Belleten, Dort Aydabir Cikar, April, 1992, P.179.

وفي هذا المؤتمر رفض الممثل الامريكي ادوارد هاوس الاعتراف بالمعاهدات السرية[1] التي ابرمتها دول الوفاق الودي، بعضها مع البعض الاخر حول تقسيم الامبراطورية العثمانية طالما لم تتفق مع المصالح الامريكية، كما طالب بان تطبق على تركيا سياسة الباب المفتوح وتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الدول[2].

وفي رسالته الشهيرة التي وجهها الرئيس ولسن (Wilson) الى مجلس الشيوخ الامريكي في 18 كانون الثاني عام 1918 التي تضمنت (14 نقطة) حدد فيها اسس السلام في المستقبل، وقد ورد فيها ذكر الشؤون التركية، ففي النقطة الرابعة عشرة اعلن ولسن: "ان الدردنيل يجب ان يفتح بصورة دائمة كممر حر للسفن التجارية لجميع الدول وفي ظل ضمانات دولية"، كما رسم وزير الخارجية الامريكية روبرت لانسنك[1] (Robert Lansing) الخطوط العريضة لوضع استانبول تحت الحماية الدولية[2].

---

(1) ابرمت بريطانيا وفرنسا وروسيا اتفاقيات سرية في اذار عام 1915 جاء فيها ان تاخذ روسيا بعد النصر القسطنطينية والمضايق ، وفي اذار عام 1916 عقدت فرنسا وبريطانيا وروسيا اتفاقاً لتقسيم الممتلكات العثمانية في اسيا وفي شباط عام 1917 تم التوقيع على اتفاق سري فرنسي-روسي، تعهدت فيه روسيا بمساعدة فرنسا لاسترجاع الالزاس واللورين وضم اقليم السار وتأسيس دولة مستقلة على الضفة اليسرى لنهر الراين. وبعد ثورة اكتوبر (تشرين اول) 1917 في روسيا ونهاية الحكم القيصري فيها ، كشف لينين عن هذه المعاهدات السرية ونبذها. راجع: بيير رنوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، دمشق، 1965 ، ص59.

(2) Haward , The Portition of The Turkey, Oklohoma, 1931, P. 231.

(3) روبرت لانسنك (1864-1928)، اكمل دراسته عام 1886 ، وفي عام 1890 تزوج ابنة جون واتسن فوستر الذي كان وزيراً للخارجية الامريكية بين عامي 1892-1893 ، وقد فتح هذا الزواج له دوراً غير متوقع. وفي عام 1914 عين مستشاراً في وزارة الخارجية الامريكية. وفي عام 1915 اصبح وزيراً للخارجية الامريكية ، اشترك في عدة مؤتمرات دولية. راجع:

- The Encyclopedia Americana , Volume :16, P.734.

(4) Yilmaz Altug, Op. Cit, P.180.

وفي الثالث من كانون الاول عام 1918 ناقش اللورد استوس بيرسي (Lord Eustoce Percy) وزير الخارجية البريطاني وديفد ميلر (David Miller) المستشار القانوني للرئيس ولسن في باريس مشكلة تدويل المضايق، وكان مقترح اللورد استوس هو ان توكل عصبة الامم الى الولايات المتحدة مهمة الحماية على هذه المنطقة، اما ميلر فاجاب: "ان مسألة كهذه يبدو من الصعوبة تطبيقها ضمن هذه الامكانيات"[1]، وهذا واحد من المؤشرات التي يستدل منها على ان مشكلة المضايق احدى المشاكل الصعبة التي واجهت دول الوفاق الودي بعد الحرب.

واوصت دائرة المخابرات The intelligence section في اللجنة الامريكية للتباحث حول السلام في بيانها الصادر بتاريخ 21 كانون الثاني عام 1919 بتدويل منطقة استانبول مع تعيين قوة دولية لها تحت رعاية عصبة الامم، واوصت ايضاً بفتح البسفور وبحر مرمرة والدردنيل بصورة دائمية كممر حر امام السفن التجارية لجميع الامم في ظل ضمان دولي، وكان المشرع البريطاني لحل المشاكل العامة للامبراطورية العثمانية، وخصوصاً منطقة استانبول والمضايق هو وضع استانبول والمضايق تحت الانتداب الامريكي، بالاضافة الى المقاطعات الثلاث التي تسمى ارمينيا. والحقيقة ان الرئيس ولسن لم يعارض تقديم مشروع الانتداب الامريكي الذي تقدمت به بريطانيا الى الكونكرس الامريكي بالرغم من انه كان لديه شك كبير في قبوله[2].

والملاحظ ان الولايات المتحدة كانت تخطط للحصول على جزء من تركة "الرجل المريض" واستخدمت لذلك الدبلوماسية السرية والتي عارضها ولسن في البند الاول من بنوده الاربعة عشر وفي تصريحاته الاخرى، ولكن كما يؤكد لويد جورج انه عند مناقشة المسائل المتعلقة بمصير استانبول والمضايق وكل تركيا مع الرئيس ولسن فان الرئيس ولسن هو الذي اقترح، حسب تعبيره، ابعاد

(1) Ibid, P.180.

(2) Ibid, P.181.

"الشعب التركي نهائيا عن اوربا" واقتطاع المضايق واستانبول ووضعها تحت انتداب احدى الدول الكبرى، ويعتبر هذا وبدون ادنى شك من اخطر المخططات الاستعمارية التي اثيرت بعد الحرب العالمية الاولى وكان يتناقض بالبداهة مع سيادة ومصالح وطموحات الشعب التركي التي اكد الرئيس الامريكي مراراً على ضرورة مراعاتها قولا بينما ذهب بشأنها اثناء التطبيق العملي الى مدى ابعد حتى من ممثلي بعض الدول الاوربية، فهو الذي عارض مثلاً ابقاء مدينة استانبول بيد الاتراك وقدم بشأنه في 24 اذار عام 1920 مذكرة خاصة الى السفير الفرنسي في واشنطن[1].

وقد ارسلت لجنة كنج كرين[2] King-crane commission من قبل مؤتمر فرساي للسلام الى اقاليم الامبراطورية العثمانية لتقصي الحقائق عن رغبات شعوبها، وتقصي الحقائق حول امكانية اقرار الانتداب الامريكي على ارمينيا، فقامت اللجنة بنشاط مكثف للدعاية لمشروع الانتداب الامريكي، اذ انها نجحت في اقامة علاقات طيبة مع اعضاء حكومة السلطان في استانبول وكذلك مع بعض المسؤولين في صفوف حركة التحرر الوطني في تركيا، وكانت قناعة اللجنة ضرورة اقرار الانتداب الامريكي على ارمينيا – التركية والروسية-واستانبول والمضايق[3].

---

(1) كمال مظهر احمد. اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط. بغداد، دار الحرية للطباعة. 1978، ص82.

(2) هي لجنة دولية اقر الحلفاء تشكيلها في مؤتمر الصلح بباريس في كانون الثاني 1919 لدرس قضية الولايات العربية والوقوف على رغبات سكانها ولاسباب استعمارية واضحة تخلف الفرنسيون والبريطانيون عن الاشتراك في اللجنة الدولية الحليفة فما كان من الامريكيين الا ان قرروا ارسال وفدهم لاجراء التحقيقات اللازمة على مسؤوليتهم الخاصة وقد عرفت هذه اللجنة باسم لجنة كنج كرين. راجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص459.

(3) Lenczowski. Op, Cit, P.792; Yilmaz altug, Op, Cit, P.181.

وفي تصريح لمساعد الرئيس ولسن في الاول من حزيران عام 1919 اكد رفضه القاطع لمشروع الانتداب الامريكي على ارمينيا، لكنه اردف قائلاً: "ان هذا يمكن ان يكون شيئاً مقبولا اذا شمل مشروع الانتداب الامريكي على العراق اضافة الى ارمينيا"، واعلن اسباب رفضه الانتداب على ارمينيا بقوله: "ان ذلك سيكلف الحكومة الامريكية سنوياً مئة الف دولار مع الاحتفاظ بجيش امريكي هناك يتراوح عدده مابين (50 الى100) الف جندي، وقال ان الانتداب الذي يكلف هذا المبلغ يمكن ان يكون مقبولاً اذا كان على منطقة غنية كالعراق مثلاً"[1].

وقبل مغادرة الرئيس الامريكي باريس تم اتفاقه مع كل من لويد جورج وكليمنصو واورلاندو في 27 حزيران عام 1919 على تأجيل التوقيع على معاهدة الصلح مع تركيا حتى يتم القرار النهائي للكونكرس الامريكي حول قبوله او رفضه المساهمة في الانتداب على بعض مناطق الامبراطورية العثمانية، وقد اتضح بعد مغادرته باريس ان تحفظاته حول قبول مشاريع الانتداب كانت على درجة كبيرة من الصحة، اذ رفض الكونكرس الامريكي التصديق على بنود معاهدة الصلح وجميع ملحقاتها خاصة مشاريع الانتداب، فقد جوبهت مشاريع الانتداب الامريكي على بعض المناطق العثمانية بمعارضة شديدة من جانب اعضاء الكونكرس على اساس ان الفائدة الكبرى من حصيلة النصر على المانيا وحلفائها كانت من نصيب بريطانيا وفرنسا بعد حصولهما على المناطق الغنية من الممتلكات العثمانية، بينما ارادوا للولايات المتحدة ان تكون الدولة المنتدبة على تلك المناطق الفقيرة والقليلة الاهمية من الامبراطورية العثمانية كآسيا الصغرى وارمينيا، وان التسليم بقبول الانتداب الامريكي على آسيا الصغرى وارمينيا يكلف الشعب الامريكي تضحيات جسيمة[2].

---

(1) نوري عبد البخيت السامرائي، مشكلة المضايق بعد الحرب العالمية الاولى، المؤرخ العربي، العدد 33، 1987، ص59.

(2) المصدر نفسه: ص60.

وبعد ان رفض الكونكرس الامريكي المصادقة على بنود معاهدة فرساي بما فيها عدم الانضمام الى عصبة الامم اعلنت الولايات المتحدة صراحة عن اطماعها الاستعمارية في الاقاليم العثمانية، وجاء ذلك في المذكرة التي رفعها الوزير الامريكي كولبي (Colpy) الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 28 تموز عام 1920 والتي طالب فيها باعطائهم لقب الفاتحين الذي يفخر به الحلفاء الاخرون مع الاحتفاظ بحقهم في المشاركة في استثمار الحوض النفطي الذي تعمل فيه شركة البترول التركية، واحتجوا على اتفاق سان ريمو[1] الذي لا يتفق وسياسة (الباب المفتوح)[2].

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى جزء من خطاب الصحفي الامريكي جون ريد الذي القاه في مؤتمر شعوب الشرق المعقود في مدينة باكو، ايلول عام 1920، ذلك الخطاب الذي يؤكد على طبيعة السياسة الامريكية بعد الحرب كما يؤكد على خططها الاستعمارية، اذ قال زيد: "ياشعوب الشرق وياشعوب اسيا، انكم لم تذوقوا بعد النير الامريكي، انتم تعرفون وتمقتون حق الامبرياليين الفرنسيين والانكليز والايطاليين، ولعل بعضا منكم يظن ان "امريكا الحرة" سوف تدير المستعمرات على نحو افضل، وتعتق شعوبها وتعمل على اطعامهم وحمايتهم، كلا، ان العمال والفلاحين في الفلبين وشعوب امريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي يعرفون ما معنى الحياة تحت سيطرة "امريكا

---

(1) مؤتمر عقد في مدينة سان ريمو الايطالية بعد الحرب العالمية الاولى في نيسان عام 1920 بين الدول الكبرى المتحالفة انذاك وهي بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان وبلجيكا لتبحث في مصير الامبراطورية العثمانية وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على وضع معظم البلدان العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية تحت الانتداب البريطاني والفرنسي بالتساوي. كما تم في هذا المؤتمر التأكيد على تصريح بلفور وذلك خلافاً للعهود التي اعطيت للعرب. راجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص526.

(2) فرنان ويليه، الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960، ص112.

الحرة"، بعد ذلك ياتي ريد على ذكر سلسلة من الامثلة استقاها من التاريخ القريب بيّن كيف ان "محرري الامس" يذبحون السكان المحليين ويخنقون النساء والاطفال من اجل التسلط على اوطانهم[1].

عند مقارنة الدبلوماسية الامريكية في مؤتمر فرساي مع دبلوماسية الدول الاوربية الاخرى، نرى ان الولايات المتحدة فشلت في تحقيق اهدافها في الحصول على جزء مهم من الغنائم والامتيازات، وهذا على النقيض مما حصل في ساحة المعركة عندما حسم الجيش الامريكي الحرب لصالح الحلفاء.

ومن خلال ذلك فان الدبلوماسية الاوربية تفوقت على دبلوماسية الولايات المتحدة في حسم المسائل السياسية.

وبعد فشل محاولات ولسن في تحقيق طموحاته باشراك الولايات المتحدة بقواعد ثابتة في الحسم بعد الحرب العالمية الاولى بسبب المعارضة البريطانية والفرنسية، عندئذ استأنف الحياد دوره التقليدي كمبدأ اساسي في السياسة الدولية للسياسة الخارجية الامريكية، خاصة بالنسبة لتركيا فقد ظلت قائمة على هذا الاساس[2].

كانت وجهة النظر الامريكية حول المضايق التي اكدها وزير الخارجية الامريكية جارلس هيوز[3] Charales E. Hughes للصحافة في 26 ايلول عام

---

(1) نقلاً عن: كمال مظهر، المصدر السابق، ص96.

(2) Roger R. Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914-1939, Mennesota, 1970.

(3) جارلس هيوز (1862-1948) قائد سياسي ودبلوماسي ورجل قانون درس في عدة جامعات امريكية واصبح عضوا في المحكمة العليا عام 1910، وفي عام 1916 رشحه الحزب الجمهوري رئيساً ليقوم بمنافسة ولسن. وفي عام 1921 اصبح وزيراً للخارجية الامريكية، وقد ساهم في عدة مؤتمرات دولية. وفي عام 1928 اصبح عضواً في محكمة العدل الدولية. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume 14, P.534.

1922 هي: "ان تفتح المضايق في وقت السلم بوجه كلا السفن التجارية والحربية حتى استانبول وخلال البحر الاسود، وان هذا البحر ممر رئيس للتجارة ويجب ان لايكون تحت السيطرة الخاصة لتركيا وروسيا، وترغب وزارة الخارجية في حماية المصالح الامريكية في المنطقة"[1].

وبعد انتصار حركة التحرر الوطني التركية بقيادة مصطفى كمال على الجيش اليوناني في معركة سقاريا عام 1922، اضطر الحلفاء الى تعديل معاهدة سيفر فعقدوا لذلك مؤتمراً في مدينة لوزان السويسرية بين 20 تشرين الثاني عام 1922 و24 تموز عام 1923 لتدارس المسألة التركية، ومنها قضية المضايق، ومثل حركة التحرر الوطني التركي في هذا المؤتمر وزير الخارجية عصمت اينونو[2]، اما الولايات المتحدة فمثلها كل من سفيريها في ايطاليا وسويسرا.

واكد الوفد الامريكي الذي يرأسه ريتشارد جايلد Richard W. Child على وجهة نظر حكومته بصراحة بالنسبة للمضايق ومشروع حرية التجارة بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط والادنى واعطاء فرص التجارة لجميع الدول، كما عارض كافة الاتفاقيات السرية المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا حول تحديد مناطق نفوذها في الشرقين الادنى والاوسط، وطرح شعار حرية الملاحة في البحر الاسود[3].

---

(1) Yilmaz altug . Op. Cit. PP. 181-182.

(2) عصمت اينونو (1884-1973) سياسي وعسكري ، تركي، تولى رئاسة اركان حرب الجيش التركي اثناء حكم مصطفى كمال خلال الفترة 1920-1922 ثم تولى رئاسة الوزراء 1925 -1937 ، وعندما توفى مصطفى كمال عام 1938 اصبح رئيساً للجمهورية، وسمح في غضون ذلك بانشاء حزب معارض هو الحزب الديمقراطي الذي فاز في انتخابات عام 1950 مما حمل عصمت اينونو على الاستقالة. راجع:

- The New Encyclopedia Britannica, Volume . P.364.

(3) Foreign Relations, Vol.11, 1922, P.417.

وقبل انعقاد مؤتمر لوزان بايام قليلة اشارات مذكرة المكتب الدائم للبحرية الامريكية "General Board of The Navy" الموجهة للكونكرس الامريكي في 10 تشرين الثاني عام 1922 الى الحل الطبيعي لقضية المضايق التي يجب ان تكون المصالح الامريكية اكثر تفضيلاً فيها، وتأثيراً في الشؤون العالمية، وهو الحرية التامة للملاحة في المضايق لجميع السفن الحربية[1].

نصت معاهدة لوزان التي وقعتها حكومة تركيا والحلفاء في 24 تموز عام 1923 على استقلال تركيا السياسي وسيادتها على اراضيها، وتشكيل هيئة دولية لادارة المضايق، وضمان حرية الملاحة والمرور للسفن الحربية والطائرات العسكرية وفق ضوابط محددة، وهناك قيود اضافية على المرور في وقت الحرب[2].

لكن الولايات المتحدة لم توقع على معاهدة لوزان ذلك لانها لم تخدم مصالحها بصورة تامة حسب وجهة نظرها، عندها وقعت الولايات المتحدة اتفاقية منفصلة مع تركيا في 6 اب عام 1923، وجاء في المادة الخامسة من الاتفاقية: "ان السفن التجارية والطائرات والسفن الحربية للولايات المتحدة يجب ان تحصل على حرية تامة في الملاحة والمرور خلال مضايق الدردنيل وبحر مرمرة والبسفور على اساس المساواة مع السفن والطائرات المشابهة لاكثر الدول ملائمة، كدول البحر الاسود ، والتي نصت عليها في اتفاقية المضايق الموقعة في لوزان 24 تموز عام 1923"[3].

---

(1) Yilmaz altug, Op, Cit. PP. 182-183.

(2) للتفاصيل عن معاهدة لوزان راجع:

- Pernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London 1961, PP.234-235.

(3) Yilmaz altug, Op, Cit. PP. 182-184;

صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي، الشرق الاوسط في مهب الريح ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص328.

وبعد قيام النظام الجديد في تركيا، حاولت الولايات المتحدة بعث الحياة من جديد في مشروع جيستر، فبدأت مفاوضتها مع الحكومة التركية خلال عامي 1922-1923 والتي تمخضت عن موافقة السلطات التركية على منح الشركات الامريكية امتياز بناء شبكة من السكك الحديدية طولها (2200)كم في المناطق الشرقية من الاناضول كما ورد في الامتياز حق الشركات في التنقيب عن النفط لمسافة 20كم على جانبي السكة، وفي 9 نيسان عام 1923 وافقت الجمعية الوطنية التركية على ذلك الامتياز لكن الحكومة التركية الغت الامتياز في نهاية عام 1923 بحجة افلاس صاحب الامتياز شكليا[1].

وادى الامريكان المقيمون في المدن التركية دوراً مهماً في حث الادارة الامريكية على مضاعفة انشطتها السياسية والاقتصادية صوب تركيا، فالدبلوماسيون الامريكيون والبعثات التبشيرية، والاطباء والتجار ورجال الاعمال والاثاريون والسواح برهنوا على اهمية العلاقات الشخصية في تقوية اواصر الصداقة بين البلدين، ومعظم هؤلاء كان له قابليات خاصة مما له الاثر الفاعل في مجرى العلاقات الامريكية - التركية[2].

وكان للدبلوماسيين الامريكيين نشاط متميز في تركيا لرعاية المصالح الامريكية فيها، فالاميرال برستول Admiral Bristol كمبعوث اعلى بين عامي 1919 و 1927 كان يعمل بنشاط في توثيق هذه العلاقات على الرغم من عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين الجانبين، كما ان الدبلوماسيين جوزيف كرو Joseph G. Grew (1932-1927) وجارلس شريل Charles H. Sherill (1932-1933) وروبرت سكين Robert P. Skinner (1936-1933) وجون فان انتورب

(1) Lenzowski. Op. Cit, P.791.

(2) Roger R. Trask, Op. Cit, P.246.

ماكموري (John Van Antwerp Macmurrey) (1942-1936) عملوا كثيراً لهدف تثبيت الوجود الامريكي في تركيا[1].

كما استمر نشاط الجمعيات التبشيرية كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الاولى، فظلت الجمعيات التبشيرية تمتلك العديد من المراكز العلمية والصحية في تركيا، ومنها على سبيل المثال مستشفى في استانبول ومستشفى في غازي عينتاب ومستشفى في أطنة واخر في طلاس، ومكتبة في ماردين، وكلية في طرسوس، ومعهد عالي للبنات في غوزتيب (من ضواحي أزمير)، والاكاديمية الامريكية للبنات في سكوتاري، ومدرسة التجارة للبنين في كيسرى-طلاس، والمركز الاعلامي في استانبول، والكلية الامريكية في ازمير والتي كان لها دور بارز في رعاية المصالح الامريكية في تركيا[2].

وكان للامريكان نشاط اعلامي كبير في تركيا لهدف رعاية المصالح الامريكية، وتقريب افكار الاتراك الى اهداف الولايات المتحدة وكانت جمعية الاصدقاء الامريكان "The American Friends of Turkey" قد ادت دوراً كبيراً في هذا الاتجاه من خلال تأسيس الملاعب والمكتبات ونوادي رياضية وعيادات طب الاسنان، كما قاموا بتوجيه الامريكيين الذين يعملون في اختصاصات مختلفة في تركيا وفق منهج يخدم الولايات المتحدة، كما انهم قاموا بنشاط اعلامي داخل الولايات المتحدة لتوضيح اهمية تركيا لرجال السياسة والاقتصاد الامريكان، ولكلية روبرت في استانبول دور مشابه في هذا المجال فعملت على ترجمة التاريخ التركي الى الانكليزية وحسب وجهة نظرهم ليهيئوا الظروف الملائمة لتقوية الوجود الامريكي في تركيا[3].

---

(1) Ibid. P. 244; John A. Denovo, Op. Cit, PP.249-252.

(2) Peter Mansfield, The Middle East apolitical and Economic Survey, New York, 1973, P. 511.

(3) Ibid, P.511.

وكانت الجامعات والمعاهد الامريكية في تركيا تمتلك بعض المميزات والمواصفات التي استهوت الطلبة الاتراك حتى انهالت عليها طلبات الانتماء للدراسة فيها اكثر مما هو عليه الحال بالنسبة للجامعات والمعاهد الوطنية التركية، وساعدت هذه الظاهرة الجامعات الامريكية على العمل بنشاط لخدمة مصالح الولايات المتحدة.

وكان للعلماء الامريكان دور بارز في توجيه تركيا الى احضان الغرب والتشبه بمدنيته، واخذ معالم حضارته، ففي حقل التربية كان لجون ديوي John Dewey وبريل باركر Beryl Parker اثر واضح في رسم اسس التعليم الابتدائي في تركيا[1]، كما كان للاثاريين الامريكيين نشاط واسع في مجال التنقيب عن الاثار في تركيا، فكان المعهد الشرقي لجامعة شيكاغو ينقب في تلال هيتات Hittite قرب قرية اناتولين Anatolian وعملت جامعة سينسناتي Cincinnati في الشمال الغربي لشبه جزيرة اناتولين، كما ان كلية برين ماور Bryn mowr عملت في طرسوس Trsus في جنوب الاناضول وجامعة برنستون Princeton عملت في هاتاي Hatay "الاسكندرية" وبعثة هارفارد التي ترأسها البروفسور كرسوب ليك Kirsopplake عملت في منطقة بحيرة وان Lake Van، كذلك معهد بيزنطة Byzantine ودراسات البروفسور ثوماس واتمور Thomas whittemore المهمة[2] ومما لاشك فيه ان هذه التنقيبات الاثارية لم تخل من اهداف سياسية تخدم الوجود الامريكي في المنطقة.

وبعد قيام العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وتركيا عام 1927 نشطت التوجهات الامريكية الى تركيا، وخاصة في الجانب النفطي على الرغم من فشل محاولاتهم في عام 1923، لكن في هذه المرة حققت الشركات النفطية الامريكية نجاحاً على الشركات الفرنسية والبريطانية عام 1928 عندما

(1) John A. Denovo, Op. Cit, P. 266.

(2) Ibid. P. 272.

استحوذت على نسبة 23.75٪ من اسهم شركة النفط التركية والتي تغير اسمها فيما بعد الى شركة نفط العراق التي اصبح لها حق استثمار نفط الموصل، وبذلك تكون الاحتكارات الامريكية قد حققت جانباً من طموحاتها الا وهو الحصول على نصيب من الثروة النفطية في الشرق الاوسط[1].

وقد اصيبت العلاقات الامريكية التركية بالفتور جراء الحركة التجارية (السرية) المستمرة في المخدرات من تركيا الى الولايات المتحدة حيث تمتد جذور هذه التجارة الى ماقبل استقلال المستعمرات الامريكية عن بريطانيا. لكنها تطورت بوتائر سريعة بعد قيام النظام الجديد في تركيا.

وتعد تركيا من البلدان المتقدمة في زراعة الافيون. ورغم ان الكثير من المؤتمرات الدولية حاولت منع هذه التجارة وحصر زراعة الافيون للاغراض الطبية، ومنها مؤتمر جنيف عام 1931، لكن بقيت المسألة دون حل[2].

شجعت الشركات الامريكية ومن وراء ظهرها الحكومة الامريكية هذه التجارة لانها كانت تدر ارباحاً طائلة للاحتكارات الامريكية. كما بدا استثمار رأس المال الامريكي في تركيا منذ اوائل الثلاثينيات يزداد بوتائر متقدمة، ففي عام 1931 طلبت الحكومة التركية قرضاً امريكيا كما طلبت من الشركات الامريكية المختصة بزراعة وصناعة القطن المساعدة في تطوير زراعته في تركيا. وقد لبت الحكومة الامريكية هذا الطلب وهناك الكثير من فروع الشركات الامريكية تستثمر اموالها في تركيا خاصة شركات التبغ وتجارة عرق السوس، والشركات النفطية وما شابه ذلك[3].

وكان مشروع دراسة الاقتصاد التركي اكثر المشاريع الاقتصادية التي حظيت باهتمام الخبراء الامريكان الذين تعاقدوا مع الحكومة التركية لاعداد

---

(1) Lenezowski. Op. Cit, P.711.

(2) John A. Denovo. Op. Cit, P.245.

(3) Ibid, PP.264-266.

دراسة شاملة عن الاقتصاد التركي بين عامي 1933-1934. وكان على رأس لجنة الخبراء الن دلس Allen W. Dulles الخبير المالي الامريكي المشهور الذي كان رئيساً لقسم الشرق الادنى في وزارة الخارجية الامريكية بين عامي 1922-1926 كما مر ذكره سابقاً.

ثم جاء بعد ذلك فريق من الخبراء برئاسة ولكرهانز Walker D. Hines الذين قدموا تقريراً من 1800 صفحة تحت عنوان "تخطيط اقتصادي عام في تركيا 1933-1934" تضمن هذا التقرير ضرورة العمل من اجل زيادة كفاءة الانتاج، وتحسين النقل والمواصلات والامن الداخلي والصحة، والعمل في المحلات التجارية وفي المزرعة بافضل التقنيات العلمية، كذلك اشار التقرير الى ضرورة استقرار الحالة المالية واعادة تنظيم الضريبة[1]، كما قامت هذه البعثة باعداد الخطة الخمسية (بين عامي 1934-1938) لتركيا التي اكدت على ضرورة اعتماد الصناعة على المواد الاولية المحلية، وضرورة تنمية صناعة المنسوجات، كما انها اعطت الاولوية للصناعات الاستهلاكية، وقد حددت الخطة للمشاريع الصناعية التي ستقام خلال الفترة الزمنية التي حددتها الخطة وهي معامل للقطن والورق والحرير الصناعي، والقت مسؤولية القيام بهذه الصناعات على عاتق مؤسسة حكومية جديدة تدعى (سومربنك) وهو مشروع حكومي صناعي يقوم بالاشتراك والمساهمة في المؤسسات الصناعية عن طريق قيامه باعمال التخطيط والتمويل والادارة وانشاء مراكز لتدريب العاملين[2]، والملاحظ ان الاتراك طلبوا اختصاصيين امريكيين في مختلف المجالات: هندسة الطرق العامة والسيطرة على الفيضانات وتحديث جهاز الشرطة والطيران العسكري والملاحة الجوية، ومما لاشك فيه ان هذه الانشطة ستزيد من هيمنة الاحتكارات الاجنبية على الاقتصاد التركي.

---

(1) Ibid. P.268.

(2) نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الجامعة المستنصرية، 1984، ص8.

وعلى الرغم من زيادة النشاط الامريكي في تركيا خلال الثلاثينيات، لكنها - أي الولايات المتحدة - لم تحصل على موقع متقدم في تركيا اقتصادياً وسياسياً بالقياس الى مواقع الدول الاوربية، خاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا. ففي عام 1936 كان حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وتركيا يشكل نسبة ضئيلة من مجموع حجم التجارة الخارجية الكلي، فقد بلغت قيمة الصادرات التركية الى الولايات المتحدة 13.419.496 ليرة تركية من اجمالي الصادرات التركية للعام نفسه البالغة قيمتها 137.773.156 ليرة تركية (أي نسبة 10٪ من قيمة الصادرات)، اما الواردات من الولايات المتحدة الى تركيا فبلغت قيمتها 8.993.787 ليرة تركية من اجمالي الواردات البالغ 92.531.464 ليرة تركية (أي نسبة 10٪ من قيمة الوارادات)[1].

وبعد سيطرة المانيا على جزر الدوديكانيز عام 1935 القريبة من الاراضي التركية، بدأت تركيا تخشى التهديدات الايطالية، ودرءاً لهذا الخطر عجلت تركيا باجراء مفاوضات مع الدول الموقعة على معاهدة لوزان لعام 1923 لاعادة النظر في هذه المعاهدة، فعقد مؤتمر في مدينة مونترو السويسرية اسفر عن عقد معاهدة مونترو في 20 تموز عام 1936[2] ولم تساهم الولايات المتحدة في هذا

(1) تقرير المفوضية العراقية في انقرة لأشهر اذار ونيسان ومايس عام 1937 الى وزارة الخارجية في بغداد في 14 تموز عام 1937 (د.ك.و) رقم التصنيف 720311/ ، رقم الوثيقة 16، ص89.

(2) اهم بنود معاهدة مونترو لعام 1936 هي كالاتي:

اولاً: أ) حرية المرور في وقت السلم للسفن التجارية والطائرات المدنية التي تمر في سماء المضايق وحرية المرور ايضاً للسفن الحربية لدول البحر الاسود بشرط ان تمر هذه السفن ضمن اعداد محددة وتمر نهاراً ويترك حرية التصرف للحكومة التركية في مرور الطائرات الحربية.

ب) اما في زمن الحرب عندما تكون تركيا محايدة فتسمح للسفن التجارية والطائرات المدنية للمرور بحرية وتتحكم بمرور الطائرات الحربية.

جـ) اما اذا كانت تركيا احدى الدول المتحاربة او المهددة بالحرب فيترك لها حق التصرف التام بالمرور في المضايق.

المؤتمر لكن الحكومة التركية طمأنت الادارة الامريكية بان التعديلات التي سيدخلها المؤتمر على بنود معاهدة لوزان سوف لا تلحق أي ضرر بالمصالح الامريكية في تركيا التي اقرتها الاتفاقيات المعقودة بين البلدين[1].

وكان التقييم الامريكي لمعاهدة مونترو، "انها اطلقت سيادة تركيا على المضايق وهذا شيء مهم بالنسبة لتركيا، وهي ملائمة لاهداف بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ودول اخرى، كما انها تحقق الحياد التركي عند اندلاع حرب جديدة"[2].

وكانت الولايات المتحدة تنظر بخشية الى معاهدات الصداقة بين تركيا والاتحاد السوفيتي (معاهدات الصداقة عام 1921، وعام 1925، وبروتوكول عام 1929، والقرض السوفيتي عام 1934)[3] كما عملت على بذر الخلاف بينهما وايدت انضمام تركيا الى الحلف البلقاني عام 1934، وميثاق سعد اباد عام 1937 واثنت على السياسة التركية في هذا الاتجاه حتى وصفت تركيا بانها اصبحت صانعاً للسلام في الشرق الاوسط[3].

=

ثانياً: اعطاء تركيا حق اعادة تسليح المضايق والغاء نظام نزع السلاح الذي اقرته معاهدة لوزان السابقة.

ثالثاً: الغاء اللجنة الدولية للمضايق التي اقرتها معاهدة لوزان ايضاً واعادة سيادة تركيا على المضايق. راجع:

- Lenczowski, Op. Cit., P.698;

- جاسم محمد شطب ، التطورات الاقتصادية والسياسة الداخلية في تركيا 1933-1939، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1990، ص198.

(1) John A. Denovo, Op. Cit. P. 247.

(2) Yilmaz altug, Op. Cit, P.186.

(3) للتفاصيل عن هذه المعاهدات راجع مجموعة من المؤلفين ، بلدان الشرقين الادنى والاوسط، الاقتصاد والسياسة، موسكو، اكاديمية العلوم السوفيتية، 1983. ص ص88-92.

(4) John A. Denovo. Op. Cit, P. 244.

وتابعت وزارة الخارجية الامريكية تطورات مشكلة الاسكندرونة وضمها في 23 ايلول عام 1939 الى تركيا باهتمام كبير، وكان موقفها الحياد والترقب، وسخرت جانبا من جهودها لهدف حماية الاثاريين من جامعة برنستون وجامعة شيكاغو الذين يعملون في المعهد الشرقي في الاسكندرونة[1].

اما في مجال العلاقات العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة ففي عام 1937 وافقت الولايات المتحدة على تجهيز تركيا بـ(20) طائرة من قاذفات القنابل الثقيلة، وكانت الحكومة التركية قد طلبت من مصانع (كلارك مارتن الامريكية) تجهيزها بهذه الطائرات[2]، ومع ذلك فقد بقيت الجوانب الاقتصادية ذات شأن كبير في العلاقات الامريكية التركية حتى قبيل اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية، ففي اب عام 1938 اوفدت الحكومة الامريكية لجنة تجارية للتفاوض مع الحكومة التركية بشأن مشروع معاهدة تجارية تعقد بين الطرفين، وكان الخلاف قائماً بينهما بسبب تمسك الولايات المتحدة بمبدأ التبادل التجاري الحر[3] لكنه تم الاتفاق في الاول من نيسان عام 1939 على اتفاقية تجارية تحدد تعريفه الاسعار والعلاقة التجارية بين الطرفين[4].

وللتأكيد على عمق الروابط بين الولايات المتحدة وتركيا، اصدرت الحكومة التركية في سنة 1939 مجموعة طوابع بريدية احتفالاً بذكرى اعلان

---

(1) Ibid, P.248.

(2) تقرير المفوضية العراقية في انقرة لشهر تموز عام 1937 الى وزارة الخارجية في بغداد، رقم س/7/8/ في 12 ايلول عام 1937 (د. ك. و) تصنيف 720311/ ، رقم الوثيقة 13، ص58.

(3) تقرير المفوضية العراقية في انقرة لشهر تموز عام 1938 الى وزارة الخارجية في بغداد 1938/8/31، (د.ك.و) رقم التصديق 721311/ رقم الوثيقة 110، ص304.

(4) Thomas A. Bailey, Adiplomatic history of the American People, New York, 1950. P.735.

الدستور الامريكي وتحمل هذه الطوابع صور مصطفى كمال وجورج واشنطن، كما اصدرت طوابع اخرى تحمل صور عصمت اينونو وفرانكلين روزفلت[1].

وعلى الرغم من هذا التقارب الامريكي – التركي فقد ظلت العلاقات الامريكية التركية حتى الحرب العالمية الثانية توصف بانها ضعيفة، وعلى حد تعبير احد السياسيين الامريكان. "بقيت تركيا بالنسبة لمعظم الامريكان ارضاً بعيدة" ووصف سياسي امريكي اخر السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط بقوله: "ان الاتجاه السياسي للولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط حتى عام 1941 يمكن وصفه بانه غير مكترث وذا تصميم غير جيد لان المنطقة محمية بريطانية فلم تزدهر فيها المصالح الامريكية الرئيسية بالمستوى المطلوب"[2].

وعند اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية عام 1939 اتخذت تركيا موقف الحياد، وقد فرض عليها موقف الحياد هذا ان ترفض الموافقة على مرور المساعدات العسكرية المرسلة من الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي عبر المضايق، اثناء الضيق الشديد الذي كان يكابده من جراء تقدم الجيش الالماني المهاجم في عمق الاراضي السوفيتية، وبالذات خلال عام 1941، السنة الثالثة من فترة الحرب[3].

وعلى الرغم من الحياد التركي المعلن، فقد رحبت تركيا بالمساعدات الامريكية الاقتصادية والعسكرية، ففي شباط عام 1941، في الوقت الذي ناقش فيه الكونكرس الامريكي قانون الاعارة والتاجير، عرضت الولايات المتحدة على تركيا تقديم المساعدات العسكرية في حالة تعرضها للهجوم الالماني او خطر التهديد بالهجوم[4].

---

(1) John A. Denovo . Op. Cit, P.229.

(2) Roger R. Trask, Op. Cit, P.130.

(3) ابراهيم شريف ، المصدر السابق، ص193.

(4) The Memoirs of Cordell Hull, Vol.11, New York, 1948, P.929.

ومن المعروف ان تركيا قد تلقت معونات عسكرية هائلة من بريطانيا خلال الحرب كما ان الولايات المتحدة هي الاخرى امدت تركيا بمساعدات عسكرية، وقد بلغت قيمة هذه المساعدات خلال اربع سنوات اعتباراً من تاريخ صدور قانون الاعارة والتأجير في 11 اذار عام 1941 (95) مليون دولار[1].

واشار الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت في كانون الاول عام 1941، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب الى جانب الحلفاء على اثر الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر الامريكي في 7 كانون الاول عام 1941، الى اهمية تركيا في الستراتيجية الامريكية بقوله: "ان الدفاع عن تركيا امر حيوي وضروري من اجل الدفاع عن الولايات المتحدة"[2].

وكان ادوارد ستيتنوس Edward Stettinius مسؤولاً عن برنامج الاعارة والتأجير الامريكي، قد اعلن ان هدف البرنامج جاء لمساعدة الدول الحليفة غير المتحاربة خارج امريكا اللاتينية[3].

ويوضح هذا مسؤولية الولايات المتحدة تجاه حلفائها في العالم، اذ كان عليها ان تلبي حاجاتها العسكرية وحاجات حلفائها ايضاً الذين كانوا يواجهون ضغطاً شديداً من دول المحور، لهذه الاسباب اضطرت الولايات المتحدة الى تأسيس معامل جديدة خلال ثلاثة اعوام من الحرب بقدر ما شيدته في الاعوام الخمسة عشر التي سبقتها، وانتجت عام 1942 سلع بلغت احجامها زهاء ضعف

---

(1) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان، المطبعة الوطنية، 1981، ص74.

(2) Quoted in Yilmaz altug, Op. Cit, P.186;

- هادي احمد مخلف، تركيا في ستراتيجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بحث غير منشور، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص20.

(3) Quoted in Yilmaz altug, Op. Cit, P.187.

احجام السلع التي انتجتها عام 1939[1] وكان نصيب تركيا من هذه السلع الامريكية واضح، خاصة العسكرية، وذلك لان الولايات المتحدة اكدت على اهمية تركيا بالنسبة للحلفاء حتى شغلت الخطة الامريكية التي تستند على مساندة القوة الجوية الكبيرة في تركيا وتأمين الاحتياطي المطلوب لها، وشملت هذه الخطة حيزاً مهما ضمن خطط الحلفاء العسكرية لعام 1942[2].

واكد جورج مارشال[3] Geogre Marshall على اهمية تركيا للحلفاء ووجوب العمل على استمالتها لقطع علاقاتها مع المانيا وجلبها الى جانب دول الحلفاء[4].

وقبل نهاية عام 1942 اصبح الاضطراب واضحاً في الموقف التركي تجاه الحرب بسبب التأثير الالماني في تركيا من جهة، وتدفق الملايين من بضائع الاعارة والتأجير الامريكية الى تركيا من جهة اخرى، مما زاد من نشاط

---

(1) ارثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، 1990، ص227.

(2) Maurice Matloff and Edwin snell, United states Army in World War 11, The War Department Strategic Planning for coalition war for 1941-1942, Washington D. C. 1953, P.203.

(3) جورج مارشال (1880-1959) تخرج من معهد فرجينيا العسكري عام 1908، تسلم عدة مناصب عسكرية ومنها في الفلبين بين عامي 1913 و1916 في الحرب العالمية الاولى ارسل الى فرنسا عضواً في هيئة الاركان العامة للحلفاء. في عام 1944 اصبح وزيراً للحربية، وفي عام 1947 وزيراً للخارجية، اعلن في 5 حزيران 1947 الخطة المعروفة باسمه وتهدف الى توجيه المساعدات الاقتصادية الى اوربا المتضررة جراء الحرب، في عام 1949 استقال من منصبه وزيراً للخارجية بسبب مرضه، وعمل رئيساً للصليب الاحمر الامريكي خلال الحرب الكورية بين عامي 1950-1951. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume 18, P.326.

(4) Maurice Matloff and Edwain snell, Op. Cit, P.203.

السفيرين الامريكي والبريطاني في انقرة حيث بذلا جهودهما لاقامة علاقات حميمة بين تركيا والحلفاء[1].

والحقيقة هناك مؤشرات كثيرة يستدل منها على ان تركيا بدأت تميل الى الحلفاء فكانت تسمح بهبوط الطيارين الامريكان "بصورة سرية" عند عودتهم من قصف المنشآت النفطية الرومانية واهداف بلقانية اخرى[2]، كما ان وزارة الدفاع التركية كانت تستعين بضباط امريكان لتدريب جنودها على صنوف الاسلحة الحديثة، وكان للكليات الامريكية في تركيا دور كبير لتحقيق الغرض نفسه، ولاشك ان التحاق عدد كبير من افراد بعثة وزارة الدفاع التركية في مؤسسة امريكية لهي خطوة تؤيد وقوف الاتراك في صف الحلفاء[3].

اعتقد الرئيس فرانكلين روزفلت ان اقناع تركيا بالتعاون مع الحلفاء واشراكها في العمليات العسكرية سوف يستحق الاهتمام كخطوة ستراتيجية مقبلة، غير ان الرئيس ترك ذلك للمستقبل عندما تقضي الضرورة ذلك، ومن هذا السياق كشف مخططو وزارة الدفاع الامريكية عن قلقهم من امكانية الولايات المتحدة من توسيع العمليات العسكرية لتمتد الى شرقي البحر المتوسط[4]، لذلك لم تتحمس الولايات المتحدة لدفع تركيا الى المساهمة في المعارك العسكرية ضد الجيوش الالمانية، ولم تطلب اليها اعلان الحرب ضد المانيا[5].

وفي اللقاء الذي تم بين فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل في مدينة كيوبك الكندية في اب عام 1943 اتفقا على انه لم يحن بعد الوقت الملائم لدخول تركيا الحرب الى جانبهم لكنهما اكدا على ضرورة زيادة حجم

---

(1) Sydney Nettleton Fisher, The Middle East a history. New York, 1959, P.478.

(2) Ibid, P.479.

(3) تقرير القنصلية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 25 نيسان عام 1940 المرقم 95/7/1، (د.ك.و) ، رقم التصنيف 721311/، رقم الوثيقة 16، ص48.

(4) Maurice Matloff and Edwin snell, Op, Cit, P.364.

(5) The Memoirs of Gordell Hull, Vol. 11, PP.1368-1370.

المساعدات العسكرية لها لاضعاف علاقاتها مع المانيا وعرقلة مرور البواخر الالمانية عبر مضيقي البسفور والدردنيل[1].

وفي الربع الاخير من عام 1943 عقد زعماء الحلفاء عدة مؤتمرات لتدارس شؤون الحرب، فعقدت اجتماعات مطولة في موسكو وطهران والقاهرة، ففي موسكو عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية حضره كل من مولوتوف[2] وزير الخارجية السوفيتية، وهيل[3] وزير الخارجية الامريكية، وايدن[4] وزير الخارجية البريطانية، واستمر المؤتمر بين 19 و30 تشرين الاول عام 1943.

---

(1) Ibid, P.1368.

(2) فايسلاف مولوتوف (1890-1986) سياسي شيوعي سوفيتي والذي كان بارزاً بصورة خاصة في الشؤون الدولية، بدا نشاطه السياسي خلال ثورة 1905. عضو الحزب الشيوعي السوفيتي بين عامي 1906-1957، تقلد عدة مناصب سياسية في الحزب الشيوعي السوفيتي حتى عام 1939 حيث اصبح وزير خارجية الاتحاد السوفيتي. اشترك في عدة مؤتمرات دولية خلال الحرب العالمية الثانية استقال من منصبه في عام 1949. بعد وفاة ستالين عام 1953 رجع وزيراً للخارجية حتى عام 1956. وفي العام التالي طرد من الحزب. راجع:

The Encyclopedia Americana, Volume 19, P.336.

(3) كورديل هيل (1871-1955) سياسي امريكي ووزير للخارجية لفترة 11 سنة و9اشهر. في عام 1891 حصل على درجة القانون من جامعة كويرلاند، اصبح عضواً في الكونكرس من عام 1907-1921، 1923-1931، ثم اصبح سناتورا من 1931-1933 حتى عين وزير للخارجية في عام 1933 عندما اصبح فرانكلين روزفلت رئيسا للولايات المتحدة، اشترك في عدة مؤتمرات دولية ومنها مؤتمرات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية استقال من منصبه عام 1944 بسبب سوء صحته، وفي عام 1945 منح جائزة نوبل للسلام، وتوفي في 23 تموز 1955. راجع:

The Encyclopedia Americana, Volume 14, P.543.

(4) انطوني ايدن (1897-1977) شغل منصب ضابط اركان حرب في فترة الحرب العالمية الاولى، تقلد عدة مناصب سياسية حتى اصبح وزيراً للخارجية عام 1935 وواجه ازمة احتلال المانيا لمنطقة الراين، استقال احتجاجاً على سياسة تشمبرلن المهادنة لهتلر عام 1938. عينه

ناقش المؤتمر عدة قضايا، منها مسألة دخول تركيا الحرب، ولكن تركيا طلبت من الحلفاء تزويدها بالسلاح الحديث ولاسيما الطائرات المقاتلة شرطاً لدخولها الحرب، ولابد من القول هنا انه سبق لبريطانيا ان تعهدت بتوفير (25) سرباً من الطائرات لتركيا ان هي قررت محاربة المانيا، ولكن عندما توسعت العمليات العسكرية في البحر المتوسط وجرى التخطيط لعبور القنال الانكليزي بدا واضحاً ان بريطانيا ليست في وضع يمكنها من توفير هذا العدد من اسراب الطائرات[1].

كان روزفلت قد ابرق الى وزير خارجيته هيل قائلاً: "ان دخول تركيا الحرب ليس له علاقة بعملية عبور القنال، على انه ينبغي في هذه المرحلة فقط جس نبض الاتراك في امكانية استخدام قواعدهم الجوية"[2] لكن الاتراك رفضوا توصيات مؤتمر موسكو واكدوا على التزامهم جانب الحياد.

وكرر الحلفاء خلال مؤتمر القاهرة الاول، المنعقد في مدينة القاهرة بين 22 و26 تشرين الثاني عام 1943 طلبهم الى الحكومة التركية في امكانية دخولهم الحرب ضد المانيا، او على الاقل استخدام الاراضي التركية من قبل الحلفاء وقد رفض الاتراك ذلك الطلب ايضاً، ثم ان الاقطاب الثلاثة (روزفلت وتشرشل وستالين) اجتمعوا في طهران بين 27 تشرين الثاني و1 كانون الاول عام

=

تشرشل وزيراً للخارجية (1940-1945) كان له دور كبير في تشجيع انشاء جامعة الدول العربية عام 1945. وعين للمرة الثالثة وزيراً للخارجية 1951-1955 وحين استقال تشرشل اصبح رئيساً للوزراء تحمس للهجوم الثلاثي على مصر، وبفشل هذا الهجوم انسحب من الحياة السياسية تماماً. راجع:

The New Encyclopedia Britannica, Volume 111, P.786.

(1) كيث سينزبري، نقطة التحول، ترجمة زهير السمان، مراجعة صالح العابد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986، ص33.

(2) المصدر نفسه، ص80.

1943، اكدوا على ما طلبوه من الاتراك في مؤتمر القاهرة الاول، لكن الموقف التركي الرسمي المعلن بقي ثابتاً وهو موقف الحياد[1].

وفي طريق العودة من طهران توقف روزفلت وتشرشل في القاهرة ثانية، وفي الرابع والخامس والسادس من كانون الاول عام 1943 عقدا مؤتمراً مع رئيس الجمهورية التركية عصمت اينوتو ووزير خارجيته، وقد سبق لتشرشل ان زارهما في اظنه، كما ان ايدن التقى زميله التركي في القاهرة قبل ثلاثة اسابيع من انعقاد المؤتمر الاخير وكانت غاية هذه المحادثات جر تركيا الى الحرب، ذلك لان دخول تركيا الحرب بجانب الحلفاء يسهل تنفيذ خطة تشرشل وهي القيام بهجوم على البلقان[2] لكن الاتراك رفضوا طلبات الحلفاء معتذرين بعدم كفاية قدراتهم العسكرية[3].

وعلى الرغم من هذا الرفض التركي للدخول في الحرب بجانب الحلفاء يبدو ان الموقف التركي المعلن يخالف الواقع، فالاتراك قدموا تسهيلات كبيرة للحلفاء رغم موقفهم المحايد، ومنها استخدام القواعد الجوية التركية من قبل طائرات الحلفاء، والدوران فوق الاراضي التركية وماشابه من تسهيلات والحقيقة ان الحياد التركي اكثر نفعاً للحلفاء من دخولها الحرب الى جانبهم لان دخول الجيش التركي في الحرب يكلف الحلفاء كثيراً في تجهيزه بالسلاح، خاصة وان الجيش التركي متأخر في قدراته العسكرية بالقياس الى جيوش الحلفاء، اضافة الى ان توسيع جبهات القتال الى تركيا تشتت قوة الحلفاء ويجعلهم في موقف صعب.

---

(1) للتفاصيل عن هذه المؤتمرات راجع: كيث سينزبري، المصدر السابق، ص ص185-298.

(2) ج. ب. دروزبل، التاريخ الدبلوماسي، من 1939 الى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1962، ص46.

(3) Samuel Flagg Bemis, adiplomatic history of the United States, New York, 1955, P.890.

وفي نيسان عام 1944 طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا سوية من تركيا عن طريق سفيريهما في انقرة، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا وفي الوقت نفسه زادت الولايات المتحدة من حجم مساعداتها الى تركيا حتى بلغت 102.9 مليون دولار للفترة الزمنية 1941-1946، فاستجابت تركيا لطلب الولايات المتحدة وبريطانيا فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا في اب عام 1944[1]، وفي مايس عام 1944 اكد السكرتير العام لوزارة الخارجية التركية على نهج السياسة الخارجية التركية القائم على اساس مساعدة دول الحلفاء[2].

وبعد استجابة تركيا لطلب الحلفاء بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا كخطوة اولى لاعلان الحرب ضدها ضاعفت الولايات المتحدة من مساعداتها الى تركيا خلال عام 1944 فاصبح حجم التجارة ضعف ماكان عليه في بداية الحرب، وتم تصدير كميات كبيرة من الادوية والورق والجلد المدبوغ والحديد والملابس المستعملة الى تركيا[3] ، وتم ايضاً، انشاء مؤسسة المعدات الزراعية في تركيا لتكون مسؤولة عن انتاج وتوفير كل ما يحتاج اليه القطاع الزراعي وتقوم هذه المؤسسة بتوزيع الجرارات والالات الزراعية المستوردة من الولايات المتحدة[4]. كما طلبت تركيا من معامل السفن البريطانية والامريكية ان تزودها بـ48 سفينة جديدة لتقوية الاسطول التجاري التركي[5].

---

(1) The Memoirs of Gordell Hull, Vol.11, P.1373: Thomas A. Bailey, Op. Cit., P.827.

(2) تقرير المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1 مايس عام 1944 (د. ك. و) رقم التصنيف 161331/ رقم الوثيقة 21، ص47.

(3) تقريري المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1945/3/2 و1945/4/30 (د.ك.و) رقم التصنيف 4919 رقم الوثيقة 29، ص51، والوثيقة 46، ص90.

(4) نهى عبد الكريم فرحان، المصدر السابق، ص10.

(5) تقرير لمفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1944/12/19 (د.ك.و) رقم التصنيف 4921 ، رقم الوثيقة 66، ص90.

وفي آخر مؤتمر عقده زعماء الحلفاء قبيل انتهاء الحرب وهو "مؤتمر يالطا" المنعقد بين 4-11 شباط عام 1945 اكدوا فيه على ضرورة دخول تركيا الحرب ضد المانيا، واخيراً اعلنت تركيا الحرب على المانيا في 23 شباط عام 1945 استجابة لضغوط الحلفاء، وبعد ان اتضح لها ان نتيجة الحرب تحولت لصالح الحلفاء وانهيار المانيا[1] عندها وفي 23 شباط عام 1945 وقعت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية حول مساعدات الاعارة والتأجير الامريكية، جاء فيها: "حصول تركيا على المواد الغذائية والدفاعية من الولايات المتحدة طيلة فترة الحرب، شريطة ان تسترد الولايات المتحدة كافة المواد غير التالفة او المفقودة او غير المستهلكة من تركيا متى ما وضعت الحرب اوزارها"[2] وكان قد تم تشكيل لجنة التنسيق الامريكية البريطانية غير الرسمية من هيئات من السفارتين الامريكية والبريطانية في انقرة ومسؤولية هذه اللجنة تدقيق البضائع المسموح بها للتصدير الى تركيا، ومراقبتها داخل تركيا كي لاتتسرب الى دول المحور، وسمحت هذه اللجنة لما قيمته (125000000 دولار) من بضائع الاعارة والتأجير الامريكية في الدخول الى تركيا[3] وقد توقفت المساعدات الامريكية الى تركيا وفق قانون الاعارة والتاجير بعد الحرب مباشرة وعليه فان اعتماد تركيا قد انصب بالدرجة الاولى على بريطانيا في المعونات الخارجية.

كانت وزارة الخارجية الامريكية قلقة بصورة كبيرة من التهديدات السوفيتية لتركيا على الرغم من ان فرانكلين روزفلت لم يكن مهتماً باراء وطروحات تشرشل حول سبل حماية المصالح المشتركة البريطانية والامريكية في الشرق الادنى كما ان سياسته كانت غامضة فيما يخص شرق اوربا ومنها

---

(1) Peter Mansfield . Op, Cit, P.503; Thomas A. Baily Op, Cit, P.827.

(2) نقلاً عن: احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص75.

(3) Sydney Nettleton Fisher, Op, Cit, P.480.

تركيا، وهذه من الصعوبات التي واجهها هاري ترومان[1] عند تسلمه منصبه الرئاسي[2].

وفي فترة الحرب عادت مشكلة المضايق الى الظهور على مسرح السياسة الدولية على الرغم من معاهدة مونترو لعام 1936، فقد تناولها مؤتمر (يالطا) من 4 الى 11 شباط 1945 في شبه جزيرة القرم الذي ضم كلاً من روزفلت وتشرشل وستالين، لكن المؤتمر لم يات باشياء جديدة بخصوص هذه المشكلة الاساسية واقتصرت النتائج على توصية رفعها المؤتمر بدراسة المشكلة من قبل وزراء خارجية الحلفاء في اجتماعهم المقبل، وذكر ستتنيس[3] Stettinus وزير خارجية الولايات المتحدة، ان الاتحاد السوفيتي سوف يقدم اقتراحاته لتعديل اتفاقية مونترو، ويتطلب الامر اعلام الحكومة التركية بذلك في الوقت المناسب، ومن المفيد هنا الاشارة الى ملاحظات الاميرال الامريكي وليم ليهي[4] William D.

---

(1) تسلم هاري ترومان منصبه الرئاسي بعد وفاة فرانكلين روزفلت في 12 نيسان عام 1945.

(2) Bruce Robellet Kuniholm, The origins of The cold War in the Near East, New Jersey, 1980, P.211.

(3) ادوارد ريلي ستتنيس (1900-1949) تخرج من جامعة فرجينيا، وفي عام 1931 اصبح مدير شركة جنرال موتورز، ثم التحق في شركة المعادن الامريكية عام 1934، واصبح مديراً لمجلس اداراتها عام 1938. واصبح وزيراً للخارجية 1944-1945 وساهم مع الرئيس روزفلت في مؤتمر يالطا شباط 1945، وفي عام 1946 اصبح رئيساً لجامعة فرجينيا. توفي في 31 تشرين الاول عام 1949. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume: 25, P.702.

(4) وليم ليهي: (1875-1959) اميرال وسياسي امريكي، تدرج في المناصب البحرية، منح رتبة اميرال عام 1937 وعين رئيساً للعمليات البحرية لحين اعتزاله 1939، وعين في العام نفسه حاكماً لبورتوريكو فسفيرا في فرنسا لدى حكومة فيشي 1941، عينه الرئيس روزفلت رئيساً لاركان حربه 1942 فقائدا عاماً للاسطول 1944. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume: 17, P.114.

Leahy حيث قال: "ان العقدة الاصلية او الحقيقية لم تظهر بعد بشكل مكشوف في مؤتمر يالطا"[1] ويقصد بتلك العقدة مشكلة المضايق.

كانت تركيا تشعر بضغط سوفيتي كبير عليها، ومن ملامح هذا الضغط قيام الاتحاد السوفيتي في 19 اذار عام 1945 بالغاء معاهدة الصداقة الموقعة بينه وبين تركيا في 17 كانون الاول عام 1935، واشعار الحكومة التركية بان عليها ان تعيد منطقتي قارص واردهان الى الاتحاد السوفيتي[2] والاراضي الروسية القديمة، وان تستبدل معاهدة مونترو لعام 1936 حول المضايق باتفاق جديد، وهذا مما يسهل لتركيا عقد اتفاق عسكري مع الاتحاد السوفيتي اذ ارادت ذلك[3] وعلى حد تعبير صحيفة "استانبول فانتان" في عددها الصادر في 18 تموز 1945: "ان المسألة الشرقية القديمة نهضت من قبرها"[4] وما قصدته بذلك هو مشكلة المضايق، والتي هي مشكلة تركيا الاساسية عبر التاريخ.

---

(1) توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات 1774-1974، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير مطبوع، ص46.

(2) مدينتا قارص واردهان تقعان في شرق تركيا، احتلتهما روسيا عام 1978، ورجعت الى السيادة التركية بعد الحرب العالمية الاولى، وعلى اثر ذلك عقدت معاهدة الصداقة السوفيتية التركية لعام 1921. اصبحت المدينتين نقطة خلاف بين الجانبين على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي الذي اصبحت فيه تركيا الى جانب الغرب. راجع:

- Joseph M. Jones, The Fifteen Weeks, Fabruary 21-June 5, 1947. New York, 1955. PP.59-60.

(3) ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص168، كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية التركية، السياسة الدولية، العدد 24 نيسان 1971.

(4) Quotes in Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.255.

بعد استلام ترومان مهام منصبه، ناقش المسألة التركية مع كبار مسؤولي حكومته ومنهم وزير البحرية جيمس فوريستال[1] G.Forrestal وسفيره الجديد في انقرة ادوين ولسن E.Wilson وكان راي ترومان انه يتوجب على الولايات المتحدة مساندة تركيا[2] لكن الولايات المتحدة لم تبد رايا قاطعاً حول مقترحات الاتحاد السوفيتي بشأن المضايق والتي طرحها وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف على السفير التركي في موسكو سليم ساربر[3]، واكدت الادارة الامريكية ان المشكلة يجب ان تناقش من قبل الامم المتحدة بعد انتهاء مؤتمر سان فرانسسكو التأسيسي الذي انعقد بين 25 و26 حزيران عام 1945[4].

---

(1) جيمس فوريستال (1892-1949). اشترك في الحرب العالمية الاولى في سلاح الطيران البحري. وفيما بين الحربين انصرف الى النشاط الاقتصادي، ثم تفرغ للسياسة وانتخب عام 1940 عضو بالكونكرس وعين في العام نفسه مستشاراً للرئيس روزفلت وفي عام 1944 عين وزيراً للبحرية فجعل من الاسطول الامريكي اكبر قوة بحرية بعد الحرب العالمية الثانية. في عام 1947 عين وزيراً للدفاع وفي 22 مايس 1949 سقط فوريستال من نافذة طابق شاهق بنيويورك. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume:2, P.604.

(2) Bruce Robellet Kunholm, Op. Cit., P.257.

(3) كانت مقترحات الاتحاد السوفيتي بشان المضايق كالاتي:

اولاً: اعادة النظر في مسألة الدردنيل بحيث يتمتع الاتحاد السوفيتي بمركز ممتاز.

ثانياً: تعيد تركيا للاتحاد السوفيتي مقاطعتي قارص واردهان.

اما فيما يتعلق بالشرط الاول فان سفير الاتحاد السوفيتي في انقرة اشار الى حاجة روسيا الى قواعد عسكرية على المضيقين (البسفور والدردنيل) وان مسؤولية الدفاع عن البسفور والدردنيل يجب ان تكون مشتركة بين روسيا وتركيا. ولاشك في ان ذلك يتطلب اعادة النظر في معاهدة مونترو لعام 1936. كما ان الاتحاد السوفيتي كان يأمل بعقد اتفاقية مع تركيا شبيهة باتفاقياته مع دول اوربا الشرقية السائرة في فلكه. راجع:

- Joseph M. Jones, Op. Cit, PP. 60-61;

جريدة الزمان، العدد 2373، 10 تموز 1945.

(4) Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.258.

وفي مؤتمر بوتسدام[1] الذي انعقد بين 17 تموز و2 اب عام 1945 اقترح الرئيس الامريكي ترومان ان تتوفر حرية الملاحة غير المقيدة في كل الممرات المائية التي تشارك دولتان او اكثر في حدودهما مثل قناة كيل ونهري الراين والدانوب وكذلك المضايق التركية، وان تكون مضمونة تحت سيطرة دولية مع عضوية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والدول المعنية التي تشارك حدود هذه الممرات وذكر الرئيس ترومان ان الكثير من الحروب والمنازعات قد وقعت بين الامم خلال مدة مئتي سنة الماضية بسبب عدم اتخاذ الاجراءات لمرور السفن التجارية عبر المضايق بصورة حرة غير مقيدة[2].

وفي 24 تموز عام 1945 كانت المناقشات في بوتسدام تتعلق بمقترح الرئيس ترومان وهو ان حرية المرور عبر المضايق تكون تحت ضمان سلطة دولية تضم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وكان الرد التركي على هذه المقترحات الرفض القاطع لها جملة وتفصيلا وهذا ما اكده شكري سراج اوغلوا[3] رئيس الوزراء التركي[4].

---

(1) بوتسدام ضاحية من ضواحي مدينة برلين الالمانية، انعقد فيها المؤتمر بعد استسلام المانيا في 8 مايس 1945، تقرر في المؤتمر المبادئ التي تقوم عليها شروط الصلح مع المانيا ونظام الحكم فيها.

(2) Quoted in Yilmaz altuge, Op. Cit, P.188.

(3) شكري سراج اوغلو (1887-1953) درس القانون بجامعة لوزان، انتخب عضواً بمجلس المبعوثان (ابان حكم السلطان عبد الحميد) عام 1909، اشترك في حرب التحرير الوطنية وكان صديقاً شخصياً لاتاتورك، عين وزيراً للمالية فوزيراً للعدل عام 1932 حتى وفاة اتاتورك، ثم وزيراً للخارجية فعمل على حياد تركيا وعقد معاهدة الصداقة البريطانية التركية، تولى رئاسة الوزراء بين عام 1942-1946، وفي شباط 1945 اعلن الحرب على المانيا. توفي في 27 كانون الاول عام 1953. راجع: احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص602.

(4) Foregin Relations of The United States, Deplomatic Pepars, 1945, The Potsdam conference , Washington, 1960, Volume 1, P.1376.

وبعد الرفض التركي لمشروع ترومان حول المضايق تقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع جديد في 25 تموز جاء فيه وجوب اعادة النظر في اتفاقية مونترو وتثبيت مبادئ حرية مرور البوارج الحربية والسفن التجارية في وقت السلم والحرب وضمان ذلك من قبل القوى الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي) وقد اعترض الاتحاد السوفيتي على هذا المشروع مفضلاً حل المسألة بالمباحثات المباشرة مع الحكومة التركية، ولم يتوصل المؤتمر الى أي قرار نهائي حول هذا الموضوع[1].

وتبدو واضحة التناقضات في وجهات النظر الامريكية والسوفيتية حول مسألة المضايق بسبب تضارب مصالحهما في المنطقة، فكان هدف السياسة السوفيتية هو الوصول الى المياه الدافئة (البحر المتوسط) ومن ثم الى الشرق الاوسط، وهذا يتعارض مع الستراتيجية الامريكية التي تعد الشرق الاوسط مجالاً حيوياً لها وذا اهمية قصوى لما يتميز به الشرق الاوسط من مميزات خاصة تجعل القوى العظمى تتكالب عليه.

وعلى ضوء عدم موافقة الجهات السوفياتية[2] على المقترحات الانكلوامريكية وطلبها تأجيل حل مشكلة المضايق، لم يشر البروتوكول الختامي لمؤتمر بوتسدام الى مشكلة المضايق، ولم تعلن الولايات المتحدة عن محتويات بروتوكول المؤتمر بشكل رسمي لحين 24 اذار عام 1947، لكن اتفق الاقطاب الثلاثة على ضرورة اعادة النظر في اتفاقية مونترو وجعلها تساير الظروف الحاضرة، كما اتفقوا على ان تبحث هذه التعديلات مع الجانب التركي مستقبلاً[3].

---

(1) Ibid, P. 1377.

(2) للتفاصيل عن اسباب اصرار الاتحاد السوفيتي على تعديل اتفاقية مونترو راجع: اسماعيل صبري مقلد، الوجود السوفيتي في البحر المتوسط، السياسة الدولية العدد 48، نيسان 1977، ص ص18-20.

(3) توفيق حسن محمود، المصدر السابق، ص54.

والحقيقة ان تركيا اتجهت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى الغرب واعتمدت بالدرجة الاولى على الولايات المتحدة[1] وكانت هناك عدة اسباب جعلت من تركيا تتخذ هذا الاتجاه السياسي، فبعد هزيمة النازيين واحتلال الاتحاد السوفيتي لهنكاريا - المجر- ورومانيا وبلغاريا، تم انشاء حكومات شيوعية في جميع البلدان البلقانية عدا اليونان التي كان احتمال انتصار الشيوعيين فيها وارداً، وهذا مما اضعف موقف تركيا العسكري بالنسبة الى الاتحاد السوفيتي، واصبحت الشيوعية على ابواب استانبول وسيطرت على الطرق البرية بين تركيا ووسط اوربا، ومن الواضح ان تركيا لم تعد تستطيع الاعتماد على قدرات بريطانيا الاقتصادية والعسكرية لايقاف الزحف السوفيتي نحو الجنوب[2] والسبب في ذلك هو ضعف بريطانيا بعد الحرب حتى تحولت في حالة من التبعية الاقتصادية الى الولايات المتحدة، فاتجه الحكام الاتراك الى الولايات المتحدة.

وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة، وعلى اثر نهاية الحرب، زادت من اتصالاتها في منطقة الشرق الاوسط، واتخذت قراراً بان تعمل على حماية مصالحها الحيوية في المنطقة من الهجوم المحتمل للاتحاد السوفيتي، او من حركات التحرر في المنطقة ، فعملت باتجاهات متعددة لحماية مصالحها بتطويق الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وسياسياً، واتخذت اجراءات اكثر دقة وتصميماً في منطقة الشرق الاوسط وبالذات مع تركيا لمنع الزحف الشيوعي باتجاه الجنوب، وهذا ما يتضمنه الفصل الثاني.

---

(1) اندرومانكو، تركيا الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم على، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص40، مجموعة من المؤلفين، المصدر السابق، ص193.

(2) William Yale, The Near East a Modern History, Michigan, 1958, P.416.

الفصل الثاني

التوجه الامريكي نحو تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

- تركيا في الستراتيجية الامريكية
- زيادة اهتمام الولايات المتحدة بتركيا
- مبدأ ترومان وتركيا



الفصل الثاني

التوجه الامريكي نحو تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

تركيا في الستراتيجية الامريكية

كانت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تعد الشرقين الادنى والاوسط راس جسر استراتيجياً بالغ الاهمية قرب حدود الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى[1]. وتعد تركيا من اهم دول منطقة الشرق الاوسط في الستراتيجية الامريكية لما تتميز به من مميزات خاصة اهمها :-

1. موقعها الجغرافي الملائم والذي يمثل قاعدة مهمة لتنفيذ اهدافها للسيطرة على المناطق النفطية الغنية في الشرقين الادنى والاوسط والذي تمتلك الاحتكارات النفطية الامريكية جزءاً كبيراً منه، كما يمكن الاستفادة منها لتكون راس جسر التحضير للحرب ضد الاتحاد السوفيتي.
2. خصوصية السياسة الخارجية والداخلية للحكام الاتراك، فلم تكن هناك ضرورة لممارسة بعض الضغط على الحكومة التركية لتنظيم الخطط العسكرية للاستعمار الامريكي من اجل الكفاح ضد حركة التحرر الوطني في الشرقين الادنى والاوسط وانتهاج سياسة التهويل والتهديد مع الحكومات المحايدة في المنطقة[2].

---

(1) اسراعيلان واخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، موسكو، دار التقدم د. ت، ص171.

(2) نوري عبد البخيت السامرائي، العلاقات الامريكية – التركية، ص21.

وقد منح العامل الجغرافي (بالاضافة الى العوامل الاخرى) تركيا اهمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط، فقد اسهم موقعها الجغرافي في توجيه معظم الافكار والنظريات الستراتيجية الامريكية نحو تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الاوسط اولاً، ولمجاورتها الاتحاد السوفيتي ثانياً، عند قيامها (أي الولايات المتحدة) بتخطيط مشروعاتها الدفاعية او الستراتيجية على حد سواء (وسواء ذلك باتجاه الاتحاد السوفيتي او دول المنطقة) وذلك من اجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في الفترة التي اعقبت قيام الحرب العالمية الثانية حيث يشكل قرب تركيا من دول منطقة الشرق الاوسط والاتحاد السوفيتي بعداً اكثر اهمية في التفكير الامريكي، فهي تعد نقطة الانطلاق المحتملة لاي قوة عالمية تفكر في الوصول الى منطقة الخليج العربي مثلاً، كما ان سيطرتها على منطقة المضايق (البسفور والدردنيل) واطلالاتها البحرية المتعددة جعلها في وضع جغرافي يسمح لها بان تمسك بناصية دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي على حد تعبير ستالين[1].

ويكشف الكتاب الصادر في الولايات المتحدة عام 1952 لمؤلفية توماس وفراي عن اهمية تركيا. فقد توصل المؤلفان الى ما يلي:-

1. تحتل تركيا مكانة مهمة بالنسبة للستراتيجية الامريكية بسبب موقعها الجغرافي والذي يسمح لها بالسيطرة جواً وبحراً وبراً على منطقة مهمة من البلقان والشرق الادنى ، وان رقعتها الجغرافية تمثل موقعاً اساسياً للنشاط العسكري ضد الاتحاد السوفيتي.
2. اهميتها بالنسبة للمصالح الاقتصادية الامريكية وللقيام بدور الدعاية الايدلوجية.

---

(1) نصيف جاسم المطلبي، التسلح التركي في منطقة الشرق الاوسط واثره في الامن القومي العربي، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطبوع بالرونيو، ص3.

3. ان تركيا اكثر استقراراً في علاقاتها السياسية وتواصلها في انتهاج سياسة غربية بالنسبة الى بقية دول المنطقة[1].

ومن وجهة النظر الامريكية فان اهمية تركيا الاساسية لأمن الولايات المتحدة تتطلب او تحتم وجوب الحفاظ على استقلالها، والحفاظ على وضعها العالمي كدولة حاجزة ضد توسع الاتحاد السوفيتي الى الشرقين الادنى والاوسط وان تركيا عامل استقرار سياسي واقتصادي وعسكري في الشرقين الادنى والاوسط، واذا قدر للاتحاد السوفيتي فرض سيطرته على تركيا فان ذلك لن يسهل فقط انتشار الشيوعية والنفوذ السوفيتي ويعرض للخطر مصالح الولايات المتحدة في كل انحاء هذه المنطقة ، بل يسهل عملية مهاجمة وسائل الاتصالات البحرية والقواعد العسكرية التي تقع في كل انحاء المنطقة، وفي حوض البحر المتوسط[2].

وفي الجانب السياسي، فان الستراتيجية الامريكية على ثقة عالية في ان النظام السياسي التركي مستقر وامن معاً، وان الشعب يؤيد الحكومة في ادارة الشؤون الخارجية، بينما في الشؤون الداخلية يتفق جميع الاتراك تقريباً على ان نظامهم الجمهوري لابد ان يستمر، وان يسمح له ليتطور بالاسلوب الذي صاغه مؤسسه الراحل مصطفى كمال والذي طوره خليفته اينونو[2] ، والحقيقة ان السياسة الخارجية والداخلية التركية لها خصوصية، فهي موالية للولايات المتحدة في استراتيجيتها العامة والخاصة بالشرقين الادنى والاوسط، ورغم وجود معارضة سياسية في تركيا لكنها في النهج العام تلتقي مع الحكومة في موالاتها للغرب وخاصة مع الولايات المتحدة.

---

(1) Lewis V. Thomas and Richard N. Erye, The United States and Turkey and Iran, New York, 1952, PP.134-136.

(2) Central intillegence Agency, The current situation in Turkey, 20 October 1947, Film 3, Copy No.1, P.258.

(3) Central intillegence Agency, The current situation in Turkey, Op. Cit, P.259.

وفي الجانب العسكري فان القوات التركية لها اهمية كبيرة في الستراتيجية الامريكية، فقد ارتفع عدد القوات التركية تحت السلاح من 800.000 مقاتل ما قبل الحرب الى 900.000 مقاتل خلال الحرب العالمية الثانية في وقت عندما اعتقد ان هجوم المانيا بات وشيكاً، ولكن تؤكد وجهة النظر الامريكية ان تعبئة الاحتياط المدربين ستكون عملية بطيئة بسبب الافتقار الى المعدات وايضاً بسبب التدمير الذي سيحدثه المعتدى دون شك في وسائط النقل. ورهن بهذه العوامل المحددة فان بالامكان وضع (1.200.000) مقاتل تحت السلاح عند الضرورة ولو اشعر الاتراك مقدماً بهجوم وشيك فانهم قد يكونوا قادرين على تعبئة كاملة مقدماً غير ان مثل هذه التعبئة الواسعة النطاق لايمكن ان تنجز بسرعة تماماً بالاضافة الى القوات المسلحة يخطط لتنظيم مدني يعرف بـSharp Shooters (مماثل للحرس المحلي البريطاني ويشمل خدمات اضافية او مساعدات متعددة مثل الاعلاميين وفرق الاسعافات الاولية ومراقبي الغارات الجوية، الخ، وبمعزل عن التدريب العسكري الذي يتلقاه جميع الاتراك الذكور المؤهلين جسدياً عند وصولهم سن الـ19 سنة فان طلاب المدارس من كلا الجنسين يطلب منهم تلقي دروس عسكرية كجزء من تعليمهم العام، ويتلقى اعضاء القوات المسلحة النظامية مزيداً من التدريبات العسكرية المقدمة من المدارس والكليات الحربية وكذلك من معلمين اجانب وبالاخص من الولايات المتحدة[1].

وطبقاً لوجهة النظر الامريكية فان الجيش التركي مخلص ومنضبط ومعنوياته عالية، وجاء ضباط فيالقة عموماً من احسن الاتراك مكانة وبسبب خلفيته العسكرية من جهة وعقيدته الدينية من جهة اخرى، فان التركي جندي شجاع، اما بالنسبة للتسلح فعلى تركيا ان تستورد جميع المواد الثقيلة والمزودة بمحركات من الولايات المتحدة. لكن بعض الاسلحة الصغيرة (البارود، قذائف

(1) Central intillegence Agency, Turkey, 22 December 1948, Film 3, P.309.

المدافع، فتيل المفرقعات، الالغام ...الخ) فيمكن ان تنتج محلياً[1] وجدير بالذكر تتوفر في تركيا مناجم الفحم والحديد والنحاس والكروم ومعادن اخرى، وهذا يساعد على قيام صناعات عسكرية متطورة في تركيا.

وكدولة زراعية بشكل واسع تمتلك تركيا منتجات زراعية كافية لتجهيز الطعام والغذاء المطلوب لعدد كبير من القوات الميدانية، ويشكل الخبز والزيتون الغذاء الرئيسي للجندي التركي وكلاهما متوفر، اضافة الى ذلك فان تركيا غنية باللحوم وهناك وفرة في الفواكه والخضر[2].

وطبقاً لوجهة النظر العسكرية الامريكية فان هيئة الاركان المشتركة ترى ان تركيا ستراتيجياً هي اكثر اهمية من اليونان منذ ان فرضت سيطرتها على المضايق التي تربط بين البحر المتوسط والبحر الاسود، وعندئذ اصبحت تتحكم في المواصلات التي تربط الاتحاد السوفيتي بقناة السويس او العالم الخارجي[3].

وفي خطاب للرئيس الامريكي هاري ترومان بمناسبة عيد الجيش في 6 نيسان عام 1946 اكد على اهمية منطقتي الشرقين الادنى والاوسط حيث قال: "تحتوي هذه المنطقة على موارد طبيعية كبيرة جداً خاصة النفط، كما انها تتمتع بموقع ستراتيجي هام حيث تقع عند ملتقى طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية للقارات الثلاث، ولذلك فانها منطقة ذات اهمية اقتصادية وستراتيجية كبيرة جداً"[4]، كما ان وزير الحربية الامريكية باترسون اكد امام الكونكرس: "ان تركيا واليونان يحتلان موقعاً على جانب عظيم من الاهمية

---

(1) Ibid, P.307.

(2) Ibid, P.310.

(3) Foreign Relations of The United States, 1948, Volume IV, Eastern Europe, The soviet Union, Washington, 1974, (Memorandum by the Joint chief of staff to the secretary of Defense (Forrestal), 24 November 1948, SANACC 35818, P.191.

(4) هادي احمد مخلف، المصدر السابق، ص20.

الاستراتيجية وان قيمة الاموال التي تصرف هناك لايمكن ان تكون دون غاية او هدف"[1].

ولتركيا حدود مشتركة طويلة مع الاتحاد السوفيتي اذ تمتد لمسافة 380 ميلاً عبر الاراضي الجبلية، كما ان سواحلها المطلة على البحر الاسود التي تمتد لمسافة 625 ميلا تحتاج الى حماية، وهذا يعني ان قربها من الاتحاد السوفيتي يجعلها مفيدة من الناحية الاستراتيجية للولايات المتحدة كموقع متقدم لاقامة محطات لجمع المعلومات العسكرية والخاصة باجهزة المخابرات[2]، كما ان عامل الجوار الارضي بين تركيا والاتحاد السوفيتي له اهمية خاصة في حسابات الاستراتيجية الامريكية فعن طريق القواعد الموجودة في تركيا يمكن ان تنطلق القاذفات المتوسطة المدى وتصل الى مناطق عديدة وحيوية في عمق الاتحاد السوفيتي، ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان قرب هذه القواعد من الاتحاد السوفيتي يجعلها ايسر واكثر تعرضاً لهجوم سوفيتي بوساطة الصواريخ او السلاح الجوي[3]، ووفق وجهة النظر الامريكية، فقد أخذت بعين الاعتبار الطوبغرافية العامة لتركيا في الستراتيجية الامريكية للمنطقة، تربط الاناضول هضبة جبلية في مركزها، واطار ضيق لسهول منخفضة حول الحافات، والمناطق في شرق تركيا صعبة بشكل استثنائي ومغطاة بثلوج سميكة خلال اشهر الشتاء، وان صعوبات النقل ستؤخر عمليات الغزو المحتملة من الاتحاد السوفيتي[4].

---

(1) الزمان، العدد 2871، 29 اذار 1947.

(2) نوبار هوفسبيان وفيروز احمد، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة سامي الرزاز وعدنان بدر ومجدي عبد الهادي، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1985، ص284.

(3) كمال المنوفي، المصدر السابق، ص119.

(4) Central intillegence Agency, Turkey. 22 December 1948, Op. Cit. P.311.

ان اهمية تركيا لدى الولايات المتحدة نابعة من اهمية حماية المصالح الامريكية في الشرق الاوسط، وهذه المصالح تتعلق في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية ويتحدد الوضع الاستراتيجي للشرق الاوسط في السياسة الامريكية الى درجة بالغة بالطاقة النفطية التي تتزايد اهميتها باستمرار بالنسبة للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، وقد اصبحت الارباح العائدة من استخراج النفط في الشرق الاوسط، الذي تقوم الشركات الامريكية باستثمار القسم الاكبر والمتزايد منه، عامل استقرار هام بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة[1].

واستناداً الى هذه التقييمات التي امن بها رجال السياسة والعسكريون الامريكان بالنسبة لموقع تركيا وطبيعة شعبها ومواردها الطبيعية فقد وجدت الولايات المتحدة في تركيا محوراً تدور عليه سياستها الخارجية في الشرقين الادنى والاوسط، وهذا مما زاد من اهتمام الولايات المتحدة في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية[2].

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اصبحت تركيا تشغل حيزاً من اطار المجال الحيوي للولايات المتحدة، وهذا يعني ان تركيا تحتل حيزاً من مصالح الولايات المتحدة المهمة، وان استقرارها والحفاظ على امنها ضروري جداً لاستقرار وامن الولايات المتحدة، ومسألة المصالح الحيوية رغم غموض فكرتها فانها تبقى فكرة مهمة لفهم السياسات الخارجية للدول الكبرى[3].

---

(1) يفغيني ماكسيوفيتش بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الاوسط ، ترجمة سعيد احمد، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1979، ص233.

(2) جورج كيرك، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، بغداد، منشورات دار واسط، 1990، ص27.

(3) روبرت جيلبن، الحرب والتغير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن النصر الله، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990، ص37.

وقد وجدت الولايات المتحدة في تركيا حليفاً قوياً، وقاعدة رصينة في الشرقين الادنى والاوسط، فسهل هذا للولايات المتحدة تنفيذ كل مخططاتها الاستعمارية ضد دول المنطقة، والاستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي، ولابد من ذكر ان الغرب وفي مقدمتهم الامريكان مدينون جداً لمصطفى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية فهو الذي قام بـ(تغريب تركيا) وطمس هويتها الشرقية الاسلامية، وهذا خفف كثيراً من الجهود الغربية حيال تركيا حول رسم السياسة التركية الملائمة للمصالح الغربية وفي مقدمتها الامريكية.

ومنذ بدء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي (الولايات المتحدة وحلفائها) والشرقي (الاتحاد السوفيتي وحلفائه) عقب الحرب العالمية الثانية اصبحت تركيا تتمتع باهمية كبرى في الستراتيجية الامريكية واصبح الساسة الاتراك في قلق دائم عند رسم سياستهم العالمية وخاصة عندما تصطدم مع السياسة السوفيتية او سياسة احدى دول الشرق الاوسط.

زيادة اهتمام الولايات المتحدة بتركيا

بدأت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية التقرب المتزايد نحو الغرب بسبب تزايد الضغط السوفيتي اذ طالب السوفيت بالاشراف على المضايق واعادة ولايتي قارص واردهان وتعديل معاهدة مونترو لعام 1936 واقامة قواعد عسكرية في المضايق. الا ان تركيا رفضت المطاليب السوفيتية، وقد ساندت الولايات المتحدة وبريطانيا تركيا في موقفها واعلنتا استعدادهما لتقديم الدعم المادي والمعنوي لها لخشيتهما من وقوعها تحت السيطرة السوفيتية، الامر الذي يعرض مصالحهما في الشرق الاوسط للخطر[1].

---

(1) Stanford J. Shaw and Ezelkural Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, London, 1977, P.399;

- روى مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب ، بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1961، ص405.

في 19 ايلول 1945 تكلم وزير البحرية الامريكية فوريستال امام لجنة الشؤون البحرية في الكونكرس قائلاً على الولايات المتحدة ان تديم قوة بحرية قوية في شرق البحر المتوسط خلال فترة الحرب كي تقف بوجه الاندفاع السوفيتي الذي يهدف الى ابتلاع تركيا[1] وقد اخذ اقتراح فوريستال بنظر الاعتبار لدى الحكومة والكونكرس الامريكيين.

وفي تشرين الاول 1945 وصلت تقارير من انقرة تشير الى تحشدات فرق سوفيتية رئيسية في البلقان والقوقاز وانها تهدد تركيا، فقام السفير الامريكي في موسكو هاريمان Harriman بطرح هذا الامر على القادة السوفيت ولكن (الكرملين) انكر تلك الاخبار[2]. وعلى الرغم من تكذيب الكرملين لتلك الشائعات لكنها حفزت الادارة الامريكية ودفعتها الى الاهتمام المتزايد بمسألة المضايق، وجاء ذلك الاهتمام بخطاب للرئيس ترومان في 27 تشرين الاول 1945 الذي ورد فيه "ان جميع الدول يجب ان تحصل على حرية البحار والحقوق المتساوية للملاحة في الانهار الحدودية وممرات المياه وكل الانهار والممرات المائية التي تمر خلال اكثر من بلد"[3].

وفي اطار هذا التوجه اعلنت الادارة الامريكية عن رغبتها في اعادة النظر في بنود اتفاقية مونترو لعام 1936، ففي 2 تشرين الثاني 1945 سلم السفير الامريكي في انقرة (ادوين ولسن) المذكرة الامريكية الى الحكومة التركية التي اقترحت فيها تنقيح اتفاقية مونترو، ودعت الى عقد مؤتمر دولي حول المضايق وكانت المذكرة الامريكية قد تضمنت المبادئ الاتية:

---

(1) Thomas A. Bryson, Tdrs. Turks and Tankers. The Role of The United States Navy in the Middle East 1800-1979. Metuchen. 1980, P.87.

(2) Department of State, George S. Hawis, The United States and Turkey. There Problems in historical perpective, December 1970 Film 23, P.621.

(3) Yilmaz altug, Op. Cit, P.188;

- هادي احمد مخلف ، المصدر السابق، ص20.

1. يجب ان تفتح المضايق لمرور السفن التجارية لجميع الدول، وفي كل الاوقات.

2. يجب ان تفتح المضايق لمرور السفن الحربية العائدة لدول البحر الاسود وفي كل الاوقات.

3. باستثناء ما اتفق عليه من حمولة محددة بالاطنان، يحرم مرور السفن الحربية لغير دول البحر الاسود في كل الاوقات الا في حالة استحصال موافقة معينة من دول البحر الاسود، او عندما تعمل بموجب سلطة مخولة من هيئة الامم المتحدة.

4. اجراء بعض التغييرات في اتفاقية مونترو لجعلها اكثر مسايرة للظروف الحاضرة مثل احلال نظام هيئة الامم المتحدة بدلاً من عصبة الامم، وابعاد اليابان من ضمن الدول الموقعة على الاتفاقية.

وبعدها وزعت نسخ من المذكرة الامريكية على سفارات بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وكانت بريطانيا قد ابدت سرورها لمحتويات المذكرة، اما الاتحاد السوفيتي فقد اعرب عن تذمره لهذه المذكرة[1].

ورحبت الحكومة التركية على لسان رئيس وزرائها سراج اوغلوا بالمذكرة الامريكية مشيرة الى انها كانت مرغوباً بها تماماً وايدت استعدادها للمساهمة في المؤتمر الدولي والموافقة على اية قرارات تخص المضايق وتدعم الاستقلال التركي[2].

وحذر السفير الامريكي في انقرة حكومته من مغبة التراخي تجاه التصعيد السوفيتي ضد تركيا، كما ان الخبير السياسي في وزارة الخارجية

---

(1) Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.266; Sydney Nettleton Fisher, Op. Cit, P.492.

(2) الزمان ، العدد 1365، 7 كانون الاول 1945.

الامريكية جورج كينان[1] فسر حرب الاعصاب السوفيتية ضد تركيا بانها محاولة لابتلاع تركيا، وان على الحكومة الامريكية تدارك مصالحها في الشرق الاوسط[2].

وفي سياق زيادة الاهتمام الامريكي في تركيا، عقد في وزارة الخارجية الامريكية في الثالث من كانون الاول 1945 اجتماع حضره مندوبون من الاستخبارات الامريكية ولجنة الامن القومي وصندوق المساعدات واللجنة الاقتصادية العليا وقسم التوجيه المعنوي بالجيش وممثل خاص للجنرال مكارثر[3] وفي هذا الاجتماع المغلق الذي استمر انعقاده ثلاثة ايام متتابة تم وضع خطط غزو اسواق الشرق الاوسط اقتصادياً وبحثت فيه الوسائل التي تمكن من استثمار اكبر قدر من فائض المدخولات الامريكية في المنطقة[4].

---

(1) جورج كينان: دبلوماسي امريكي ولد في 16 شباط 1904، درس في جامعة برنستون واكمل دراساته عام 1925 بعدها التحق في الخدمة الخارجية الامريكية. خدم في عدة دول اوربية. واهتم كينان بالاتحاد السوفيتي فدرس اللغة الروسية حتى اصبح خبيراً في الشؤون السوفيتية في وزارة الخارجية الامريكية عام 1946 عين نائباً للشؤون الخارجية في كلية الحرب الوطنية في واشنطن، وفي عام 1947 رئيساً للهيئة التخطيطية في وزارة الخارجية وفي عام 1952 سفيراً في موسكو. راجع:

- The Encyclopedia Americana , Volume: 16, P.354.

(2) Bruce Robellet Kuniholm, Op.Cit, P.270.

(3) الجنرال دوجلاس مكارثر ولد في عام 1880، خدم في فرنسا خلال الحرب العالمية الاولى 1917-1919 عين رئيساً لهيئة اركان الجيش الامريكي عام 1930 عين مستشاراً للجيش في الكومنولث عام 1935. خدم رئيساً لهيئة اركان الجيش الفليبيني من 1938-1941. ترأس احتلال اليابان من عام 1945-1951، سمي قائداً للامم المتحدة في كوريا عام 1950، طرده ترومان من القيادة على اثر الجدال حول السياسة الكورية عام 1951. توفي في واشنطن في 5 نيسان عام 1964. راجع:

- The Encyclopedia Americana , Volume: 18, P.9.

(4) فؤاد القصاص، امريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الاوسط، بيروت، دار الجيب 1969، ص51.

وعند اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث (بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) في موسكو في 17 كانون الاول 1945 ناقشوا مسألة المضايق دون التوصل الى حل يوفق بين اهداف الروس والانكلوساكسون[1].

ومنذ نهاية عام 1945 ارسلت البحرية الامريكية عدة قطع كبيرة من السفن الحربية وتوابعها الى شرقي البحر المتوسط كي تعبر عن الاهتمام الامريكي في هذه البلدان (منها تركيا) المهددة من قبل السوفيت وحلفائهم، وتنشيء وجوداً بحريا دائماً في البحر المتوسط[2].

وفي نهاية كانون الاول 1945 قدم وزير الخارجية الامريكية وكالة (دين اجيسون[3] Dean Acheson) تاكيدات سرية الى الاتراك حول المطالب الاقليمية السوفيتية التي وصفها بانها تهدد امن وسلام العالم من خلال مطالبتها بهذه الاقاليم (قارص واردهان) التي تهتم بها الولايات المتحدة كثيراً، وقد وصف الاتراك هذا التصريح بانه اول دليل ملموس للاهتمام الامريكي الفعال في تركيا[4].

في الوقت الذي انهارت فيه امال الادارة الامريكية حول تعاونها مع الكرملين لحل مشاكل تركيا وخاصة المضايق من خلال مؤتمر وزراء الخارجية غير الناجح الذي انعقد بتاريخ 17 كانون الاول 1945 في موسكو، لهذه الاسباب

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.623.

(2) Thomas A. Bryson, Op.Cit. P.87.

(3) دين اجيسون: دبلوماسي امريكي ولد عام 1893، شغل منصب وزير الخارجية في ظل حكومة ترومان بين عامي 1949-1953. وكان اجيسون قد حصل على درجة القانون عام 1918، وعمل في محكمة العدل الدولية كسكرتير خاص للويس برانديس، وعين نائب لوزير الخارجية عام 1931. ثم استقال واخذ يدرس القانون الدولي، عين نائبا لوزير الخارجية مرة اخرى بين عامي (1941-1945)راجع:

- The Encyclopedia Americana , Volume: 1, P.103.

(4) Department of State. George S. Hawis. Op. Cit. P.624.

وفي مطلع عام 1946 اشار ترومان بنفسه الى تخلصه من الاوهام التي راودته حول امكانية التفاهم مع السوفيت بشأن تركيا ، وقد ورد ذلك في مذكرة مشهورة رفعها الى وزير الخارجية بيرنز[1] Byrnes محذراً من انه لم يكن هناك أي شك ان السوفيت ينوون ان يهاجموا تركيا ، ومالم يواجهوا بقبضة حديدية ولغة شديدة فان حرباً اخرى ستقع[2].

وفي خضم تزايد الاهتمام الامريكي بتركيا ، وقعت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية للمواصلات الجوية في 12 شباط 1946 جاء فيها تخصيص قاعدتين لهبوط الطائرات التجارية الامريكية في استانبول وانقرة[3].

وفي 28 شباط 1946 قابل وزير البحرية فوريستال وزير الخارجية ببيرنز لطلب السماح بارسال قوة بحرية الى البحر المتوسط، حيث اقترح فوريستال ان ترافق هذه القوة البارجة (ميسوري) المزمع ابحارها الى استانبول، وقد اعتقد فوريستال وبيرنز ان ارسال القوة البحرية الى البحر المتوسط سوف يعطي تشجيعاً لتركيا واليونان، وقد وافق الرئيس ترومان على الخطة التي تضمنت ارسال حاملتي الطائرات فرانكلين روزفلت وميدوي وعدد من البوارج والمدمرات لمرافقة ميسوري، لقد عد بعض موظفي الخارجية الامريكية ان هذه الخطوة استفزازية ،

---

(1) جيمس بيرتز: ولد عام 1879 ، وحصل على درجة القانون عام 1908 وانتخب لمجلس النواب الامريكي عام 1910 وخدم في مجلس الشيوخ عام 1931 الى 1941 عمل مديراً لدائرة تعبئة الحرب، اصبح مساعداً للرئيس روزفلت في الشؤون الداخلية خلال الحرب العالمية الثانية ووزيراً للخارجية بين عامي 1945-1947 ، فمحافظاً ديمقراطياً بين عامي 1951-1955. توفي في 9 نيسان عام 1972 راجع:

- The Encyclopedia Americana , Volume: 11, P.416.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.624.

(3) الزمان، العدد 2552، 17 شباط 1946.

فتراجع وزير الخارجية عن مشروع ارساله هذه القطعات البحرية الهائلة واقتصر على ارسال ميسوري بدون مرافقين[1].

ابحرت ميسوري من نيوجرسي في 21 اذار 1946 ووصلت الى مدخل البسفور في 5 نيسان، ورست قرب "دلمابقجة" القصر السلطاني السابق، وقد كان هناك حشد كبير لرؤية اول سفينة حربية امريكية تورز ميناء استانبول منذ عام 1930[2].

وكانت البارجة ميسورى تحمل على ظهرها رفاة السفير التركي في واشنطن منير ارتكن الذي توفي هناك عام 1944، والحقيقة ان ارسال طرادة لوحدها يمكن ان يحقق هذا الغرض (أي نقل جثمان السفير التركي) ولكن هذه الخطوة كان لها طابع سياسي الهدف من ورائه اثارة الاتحاد السوفيتي[3]. وبالفعل فقد وصف وولترليبمان المعلق على الشؤون الخارجية الامريكية ارسال ميسورى بانها عملية سياسية ورد فعل للازمة المتصاعدة في الشرق الاوسط[4].

وقد واكب هذا الدعم السياسي والعسكري لتركيا توجه اقتصادي يتمثل بدعوة المستثمرين الامريكان لتوظيف رؤوس اموالهم في مشاريع صناعية في تركيا، ففي شهر شباط عام 1946 عقد اجتماع في وزارة الاقتصاد الامريكية حضره ممثلون عن مؤسسات الصناعات المنتجة للمواد الاستهلاكية، وحضره وزير الاقتصاد الامريكي وثلاثة من خبراء الاقتصاد الامريكيين بينهم استاذ علم الاقتصاد في جامعة هارفارد، وفي هذا الاجتماع طلب وزير الاقتصاد الامريكي من الحاضرين استثمار جزء من مدخراتهم في منطقة الشرق الاوسط بضمانة من الحكومة الامريكية تكفل حد ادنى للربح هو 10٪ سنوياً وذلك في

(1) Thomas A. Bryson, Op.Cit, P.90; Walter Millis, Forrestal Diaries, London, 1952, P.146.

(2) Thomas A. Bryson, Op.Cit, P.90.

(3) جورج كيرك، المصدر السابق، ص36.

(4) Thomas A. Bryson, Op.Cit, P.91.

مقابل استثمار هذه المدخرات في انشاء مشروعات صناعية ثانوية في منطقة الشرق الاوسط خاصة في تركيا كصناعات الملابس الجاهزة والسكر والملح ومشتقات الزيوت والصناعات المعدنية، وطلب من الحاضرين كذلك توجيه اكبر قدر من فائض الانتاج الى دول هذه المنطقة بقصد اغراقها بالبضائع الامريكية وتكريس سوق الشرق الاوسط لبضائع الامريكيين[1].

وفي الوقت نفسه عملت الادارة الامريكية على تشديد قبضتها على الحكومة التركية عن طريق منحها القروض المالية، ففي اذار 1946 ارسلت واشنطن رسالة الى حكومة تركيا اعلنت موافقتها على منح الحكومة التركية قرضاً بمبلغ (25) مليون دولار، وكان هذا رداً على طلب تركي سابق باقراضها مبلغ (500) مليون دولار[2]، ويعد هذا القرض مؤثراً آخر على تركيا للميل نحو الغرب وتطور علاقاتها مع الولايات المتحدة[3] وهكذا بدا الاهتمام المتزايد من جانب الامريكان لغزو الاسواق التركية – الغزو الاقتصادي لتركيا- يرافقه الدعم العسكري بحجة حماية تركيا من الهجوم السوفيتي.

وفي اذار 1946 اقترح ونستون تشرشل، خلال زيارته للولايات المتحدة الى تحالف امريكي- انكيزي ضد الاتحاد السوفيتي، والحقيقة ان البريطانيين اقتنعوا بانهم لم يعودوا يمتلكون الامكانيات الاقتصادية كي يتعاملوا مع الوضع في الشرق الادنى والاوسط بمفردهم[4] والملاحظ ان احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار الشيوعية وبزوغ المعارضة الوطنية للامبريالية في انحاء دول الشرق الادنى والاوسط جعل من المستحيل على بريطانيا الاستمرار بدورها الذي

---

(1) فؤاد القصاص، المصدر السابق، ص51.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.626.

(3) نوري عبد الحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية 1945-1960، مركز الدراسات التركية جامعة الموصل، ص108.

(4) William Yale. Op. Cit, P.416.

لعبته خلال القرن التاسع عشر، فكان على الولايات المتحدة (ملء الفراغ) في الشرق الاوسط وخاصة تركيا.

وفي خطاب للرئيس ترومان بمناسبة عيد الجيش 6 نيسان 1946 أعاد التأكيد على النوايا الامريكية والرغبة في ابداء الضغط لرفع الحواجز المصطنعة امام الملاحة الدولية حتى لا تحرم أي دولة التي بمجرد حكم موقعها الجغرافي البعيد عن الانهار والبحار ان تمنع من استعمال الموانئ وينكر عليها حرية الملاحة غير المقيدة في البحار[1].

والحقيقة ان الولايات المتحدة قد تغلغلت بحزم في تركيا، فكانت تبني المطارات ذات الاهمية الدولية في انقرة واستانبول وارضروم، وانها قد منحت تركيا قرضاً بمبلغ 4.5 مليون دولار لهذا الغرض بعد الحرب العالمية الثانية[2].

وفي 8 أب 1946 بعثت موسكو الى انقرة بمذكرة تقترح فيها تعديل معاهدة مونترو[3]. وقد رفضت الولايات المتحدة وتركيا هذه المقترحات خاصة النقطة الرابعة والخامسة والتي اكد فيها الاتحاد السوفيتي بان تقوم بمهمة حماية المضايق قوة مشتركة من القطعات السوفيتية والتركية، وقد فسر

---

(1) Yilmaz altug, Op. Cit, P.190.

(2) جورج كيرك، المصدر السابق، ص42.

(3) المقترحات السوفيتية كانت من خمس نقاط هي:

1. تفتح المضايق في وجه السفن التجارية مهما كان نوعها او جنسيتها.
2. تفتح المضايق في وجه السفن الحربية التابعة لدول البحر الاسود في الحرب والسلم على السواء.
3. لاتفتح المضايق في وجه السفن الحربية التابعة لدول غير دول البحر الاسود الا في حالات استثنائية.
4. وضع نظام للمضايق، وتحديد جهة المرور فيها يعودان الى تركيا وسائر دول البحر الاسود.
5. ان تركيا والاتحاد السوفيتي هما الدولتان القادرتان على تأمين حرية الملاحة والمحافظة على سلامة المضايق، ورد الاعتداء عنها بوسائلها الخاصة راجع:

- Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.259.

الامريكيون الطلب السوفيتي بانه محاولة لتحقيق احلام القياصرة في السيطرة على المضايق ولذلك فان اعادة النظر في اتفاقية مونترو لم يتم تحقيقه[1].

وجهت الحكومة الامريكية في 19 اب 1946 مذكرة الى الحكومة التركية بخصوص المذكرة السوفيتية الاخيرة الموجهة الى تركيا جاء فيها:

التأكيد على الموقف الامريكي السابق بضرورة ان تبقى تركيا هي المسؤولة عن مهمة القيام بالدفاع عن المضايق وعبرت الحكومة الامريكية عن رايها بان نظام المضايق يجب ان يكون ملائماً مع مبادئ واهداف الامم المتحدة[2].

ووضح لوى هندرسون[3] في خطاب له في لوس انجلوس قواعد السياسة الامريكية الجديدة للشرق الاوسط، فاكد ان العنصر المهم في سياسة الولايات المتحدة في الشرقين الادنى والاوسط هو "تطوير وسائل الاتصال الامريكية الى وخلال الشرقين الادنى والاوسط، انني اشير هنا الى الطيران والاتصالات الهاتفية والبحرية"، والمحطة المهمة في الشرقين الادنى والاوسط هي تركيا[4].

وفي الوقت الذي قدمت فيه المذكرة السوفيتية الى تركيا في الثامن من اب عام 1946 كانت واشنطن تقدر عدد القوات التي في حوزة الروس في اواسط القفقاس بـ(910.000) جندي، وبـ(90.000) جندي في بلغاريا، وذكر بعد ذلك ان قوة من ارمينيا السوفيتية يقدر عددها بمائتي جندي قد اخترقت الحدود التركية من جهة قارص وأردهان، ولعل الاتحاد السوفيتي اراد ان يختبر رد الفعل

---

(1) ج. ب. دروزيل، المصدر السابق، ص168.

(2) Geoffrey Lewis, Turkey, New York, 1965, P.160.

(3) لوى هندرسون: هو رئيس دائرة الشرق الادنى وافريقيا في وزارة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس هاري ترومان 1945-1953. له دور كبير في حث الادارة الامريكية على التوجه الى الشرق الادنى والاوسط وخاصة الى تركيا، وبهذا يعد هندرسون من شخصيات الحرب الباردة.

(4) William Yale, Op. Cit, P.417.

التركي، وكان هذا الامر يشكل الحادثة العسكرية الاولى في تاريخ العلاقات السوفيتية- التركية بعد الحرب العالمية الثانية[1].

وقبل رد واشنطن على المذكرة السوفيتية في 19 اب 1946، عقد اجتماع في البيت الابيض في 15 اب 1946، ضم اضافة الى الرئيس ترومان كبار المسؤولين منهم دين اجيسون وفوريستال وكينث رويال ودوايت ايزنهاور واخرون لمناقشة مسألة المضايق والمذكرة السوفيتية، وكانت نتيجة الاجتماع الاتفاق على ضرورة اتخاذ موقف حازم لمواجهة المحاولات السوفيتية الهادفة للسيطرة على المضايق[2].

كما ناقش بيرنز مسألة المضايق في مؤتمر وزراء الخارجية الاربع في باريس في اب 1946 واكد على اهمية المضايق كممر دولي وانكر المطاليب السوفيتية[3]. كما ان الصحف الامريكية اخذت دورها في تصعيد الموقف حول المضايق، وفي دفع الولايات المتحدة لتأخذ دوراً اكثر فاعلية في المنطقة وكسب تركيا الى جانبها[4].

وبهذا التحضير لحرب الاعصاب سلم السوفيت مذكرتهم الثانية الى الحكومة التركية في الرابع والعشرين من ايلول 1946، ولقد شددت المذكرة الاخيرة على الاشارة الى التناقض القائم بين البحر الاسود وبين بعض الطرق البحرية كمضيق جبل طارق وقناة السويس والذي يستدعي السيطرة الدولية باشتراك الدول التي يهمها الامر[5].

ورداً على المذكرة السوفيتية الاخيرة الموجهة الى تركيا في الرابع والعشرين من ايلول 1946 وجهت الحكومة الامريكية في التاسع من تشرين

---

(1) جورج كيرك، المصدر السابق، ص43.

(2) Joseph M. Jones, Op. Cit, P.59.

(3) Ibid, P.61.

(4) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1946/9/8 (د.ك.و) رقم التصنيف 161311/ رقم الوثيقة 111 ، ص190.

(5) جورج كيرك، المصدر السابق، ص43.

الاول 1946 مذكرة الى الاتحاد السوفيتي جاء فيها التأكيد على وجوب عقد مؤتمر للدول التي يهمها امر المضايق اضافة الى الولايات المتحدة[1].

وكان معظم السياسيين الامريكيين يؤكدون ان الرادع الرئيسي للهجوم السوفيتي على المناطق الحيوية لأمن الولايات المتحدة ومنها تركيا يجب ان تكون قوة عسكرية، كما ان على الولايات المتحدة ان تساعد جميع الدول الديمقراطية المعرضة للخطر السوفيتي، ولكن الخيار العسكري في الدفاع عن اصدقاء الولايات المتحدة هو الملاذ الاخير، والدعم الاقتصادي هو حاجز اكثر فعالية لصد الشيوعية[2].

وكانت وجهة النظر التركية مطابقة لراي كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وعلى حد تعبير احد معلقي جريدة "برافدا" السوفيتية فان الدبلوماسية التركية ليس الا نسخة مأخوذة من اصل امريكي انكليزي، وان السياسة الخارجية التي انتهجها ساسة تركيا ماهي الا ترجمة لسياسة الولايات المتحدة وبريطانيا في الشرق الاوسط[3].

وفي 15 تشرين الاول 1946 اخبر بيرنز نظيره البريطاني بيفن بان الولايات المتحدة سوف تعمل كل شيء من اجل مساعدة تركيا اقتصادياً، وانها تتعاون مع بريطانيا في حل المشاكل الخاصة بالشرق الاوسط[4].

وفي السادس والعشرين من تشرين الاول 1946 بعث السوفيت بمذكرة الى لندن حول المضايق اقترحوا فيها عقد مؤتمر دولي بهذا الخصوص وهي لاتختلف

---

(1)Yilmaz altug, Op. Cit, P.192.

(2) Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.370; Stanford J. Shaw and Ezelkural, Op. Cit, P.399.

(3) نقلاً عن : جورج كيرك، المصدر السابق، ص44.

(4) Joseph M. Jones, Op. Cit, P. 6.

عن المذكرات السوفيتية السابقة بالنسبة للدول التي ستحل في المؤتمر والمبادئ التي سيناقشها المؤتمر[1].

وفي السادس من تشرين الثاني 1946 اكد وكيل وزارة الخارجية الامريكية اجيسون لبريطانيا اهمية تركيا وطلب منها مساعدة تركيا عسكرياً واقتصادياً، واذا لم تستطع ذلك فان الولايات المتحدة ستقوم بهذه المهمة[2].

وفي تأكيد لوزير البحرية الامريكية جيمس فوريستال ربط فيه بين اهمية تركيا وشرق البحر المتوسط من جهة، وبين البترول في الخليج العربي من جهة اخرى ولذا اكد على اهمية الوجود العسكري الامريكي في البحر المتوسط، فاستجابت الادارة الامريكية لاراء فوريستال فكثفت وجودها العسكري في البحر المتوسط، فحتى كانون الاول 1946 بلغت القوة البحرية الامريكية في البحر المتوسط حاملة طائرات واحدة واربع بوارج وثمانية مدمرات وسفينة ادامة، وهذا الوجود البحري هو اساس الاسطول الامريكي السادس الذي انشأ فيما بعد[3] وفي الوقت نفسه قامت عدة وحدات بحري

امريكية بزيارة الموانئ التركية، وان دل هذا على شيء فانما يدل على اهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة، وانها تحتل مكاناً مهماً في دائرة السياسة الامريكية[4].

ان هذه التطورات في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة ادت الى نتيجة حتمية وهي التزام الولايات المتحدة ببناء اقتصاد تركيا وتقوية جيشها، وظهر ذلك بشكل جلي من خلال مبدأ ترومان.

---

(1) Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P. 373.

(2) Walter Millis, Op. Cit, P.215.

(3) Thomas A. Bryson, Op. Cit, PP.87-88.

(4) الزمان، العدد 2776، 27 تشرين الثاني، 1946.

مبدأ ترومان وتركيا

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية استأنفت بريطانيا تقديم مساعداتها من معدات ومواد عسكرية لتعزيز الدفاعات التركية حتى وصل حجم تلك المساعدات حتى بداية عام 1947 (400) طائرة للقوة الجوية التركية، بالاضافة الى السفن البحرية والمعدات العسكرية لما قيمته اكثر من 2.5 مليون باون استرليني وبضمنها مدمرتين وغواصة[1].

وفي 21 شباط 1947 اخبرت بريطانيا وزارة الخارجية الامريكية انه بانتهاء السنة المالية البريطانية في الحادي والثلاثين من اذار 1947 ستتوقف بريطانيا عن تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والاستشارية الى تركيا واليونان، وتعليقاً على اعلان بريطانيا عن نيتها ايقاف مساعداتها الى تركيا ارسل المعلق السياسي الامريكي سيتورات السوب تقريراً من انقرة الى حكومته في التاسع عشر من شباط من العام نفسه، وقد جاء في هذا التقرير تعبير هذا المعلق عن مخاطر ايقاف المساعدات المقدمة للجيش التركي حتى قال: "ان اقصى فترة صمود يمكن للاتراك ان يحققوها في وجه آي هجوم سوفيتي هي ستة اشهر، لكن الخبراء العسكريين بالغوا كثيراً في عدم قدرة الجيش التركي في الصمود امام الجيش السوفيتي حتى قدروها بشهر او ستة اسابيع، كما ان استمرار ابقاء الجيش التركي في حالة تأهب يؤدي الى الفوضى المالية الوشيكة الوقوع لما يتطلبه من نفقات مالية لا قدرة لطاقة تركيا الاقتصادية عن تنفيذها"[2].

وكانت الاسباب التي دفعت بريطانيا الى التخلي عن تقديم المساعدات للجيش التركي هي ان الامبراطورية البريطانية قد اصابها الانهيار السريع بعد ان اضنتها جهود الحرب، وأنهكها الضعف الاقتصادي، وموجة القومية

---

(1) Geoffrey Lewis, Op. Cit, P. 160; J. C. Hurewitz. Middle East Dilemmas. The Background of United State, New York, 1953, P.197.

(2) جورج كيرك، المصدر السابق، ص47؛

- Walter Millis, Op. Cit, P. 242.

الاسيوية العارمة وادرك الاسد البريطاني انه وقع فريسة انهيار مالي واقتصادي جسيم جر في اذياله كوارث مفجعة حتى تخلت بريطانيا عن هيبتها ورهبتها عام 1947[1]، حتى تحولت الى حالة من التبعية الاقتصادية الى الولايات المتحدة بسبب القروض المالية الضخمة التي اصبحت بذمتها للولايات المتحدة.

وفي مذكرة (لوى هندرسون) مدير دائرة شؤون الشرق الادنى وافريقيا الى وزارة الخارجية الامريكية في مطلع عام 1947 حول تركيا اشار الى ان تركيا تمثل عاملاً ستراتيجيا مهماً جداً في الشرق الاوسط، وان الاحداث كشفت بوضوح عن النوايا السوفيتية الهادفة لاضعاف تركيا مع موضوع اخضاعها تحت التاثير السوفيتي المباشر[2] كما ان جورج كينان الخبير السياسي في وزارة الخارجية الامريكية تحدث عن تركيا وماتلاقيه من ضغوط كبيرة من جانب الاتحاد السوفيتي، واشار بان على الولايات المتحدة ان تاخذ دورها في هذه المسألة[3]، أي انقاذ تركيا من الخطر السوفيتي.

في 24 شباط 1947 اقر جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية التوصيات النهائية حول تركيا واليونان، والتي نوقشت في وزارة الخارجية من قبل كبار المسؤولين الامريكيين من سياسيين وعسكريين بناء على تقرير بريطانيا المؤرخ في 21 شباط 1947 ورد في هذه التوصيات ضرورة ان تتحمل الولايات المتحدة اعباء تركة بريطانيا في الشرق الاوسط، وفي 27 شباط من العام نفسه اعلن

---

(1) اموري دريتكور، القياصرة القادمون، ترجمة احمد نجيب هاشم، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر، 1970، ص441:

- Richard Hofstadter, Great Issus in American History, New York. 1961, P.385.

(2) Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.375.

(3) Ibid, P.398.

مارشال هذه التوصيات امام الكونكرس واجريت مناقشات عديدة حولها[1] ثم وافق عليها اكثرية اعضاء الكونكرس.

وبعد موافقة الكونكرس على التوصيات التي رفعتها اليه وزارة الخارجية، في 12 اذار 1947 طلب هاري ترومان من الكونكرس الامريكي الموافقة على تخصيص (400) مليون دولار لاستخدامها في مساعدة تركيا واليونان، وان هذه المساعدات تتركز ماليا وعسكرياً ضمن جهودهم للوقوف ضد انتشار الشيوعية[2] ومما جاء في خطاب ترومان امام الكونكرس "ان تركيا هي جارة اليونان، وانها وجدت نفسها في ظروف تختلف عن ظروف اليونان، ولقد تحملت تركيا ويلات الحرب اثناء قتال اليونان كما ان الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا قد قامتا بتقديم المساعدات المالية لتركيا خلال الحرب ومع ذلك فان تركيا في حاجة الى تأييد الولايات المتحدة، وهي تحتاج الى ايدي عاملة الان بالنظر لتقدم الحياة فيها وهذا مما يعد ضرورياً لحفظ سلامتها التي تؤثر على سلامة الشرق الاوسط، وفي حفظ الامن في ربوعه. وقال ان هذه المساعدات لاتقتصر على تقديم الاربعمائة مليون دولار بل يجب ارسال عدد من المدنيين والعسكريين الى اليونان وتركيا للاشراف على صرف هذه المبالغ والمساعدة على اعادة وتنظيم البلدين المذكورين في النواحي الاقتصادية والعمرانية"[3] وسمي هذا الطلب الذي تقدم به ترومان الى الكونكرس بمبدأ ترومان.

---

(1) Ibid, P.408.

(2) Oscar Theodore Barck, America in The World, New York, 1961, P.387; Frederic A.099 and P. Orman Ray, Introduction to America Government, New York, W. H. P. 733.

(3) الزمان ، العدد 2866، 14 اذار 1947؛

- Richard B. Marris, Great Presidential Decision, New York, 1960, P.395.

وكان تبرير الحكومة الامريكية حول تحملها تقديم المساعدات الى تركيا هو عدم قدرة الامم المتحدة على تحمل هذه المسؤولية، فقد اكد (دين اجيسون) "ان الامم المتحدة لاتمتلك الاموال ولا الالية لمعالجة المشكلة، وان المنظمة الدولية كانت بطيئة وخاضعة للتأثير من قبل اطراف متعددة وكان السوفيت دائماً ينقضون قراراتها وان الولايات المتحدة فقط قادرة على اتخاذ أي عمل مطلوب خارج اطار الامم المتحدة وباختصار فان مناشدة الامم المتحدة لتقديم المساعدات لتركيا كان عديم الفائدة"[1].

ويلاحظ ان هذه التبريرات الامريكية كان الهدف من ورائها التدخل في الشؤون العالمية دون الرجوع الى الامم المتحدة، وان الولايات المتحدة لاتعير اهمية لقرارات الامم المتحدة، وهذا يدل على انها تؤمن بعنصري القوة والدولار.

وفي عشية اصدار ترومان بيانه في 12 اذار 1947 الذي وجهه الى الكونكرس طلب السفير الامريكي في انقرة ولسن من وزير خارجية تركيا عدم السعي لطلب مساعدات عسكرية غير ضرورية ولكن فقط ما تحتاجه القوات التركية لتكون مستوفاة العدة والعدد والحقيقة ان المساعدات الامريكية كانت تقر استناداً على تقارير من البعثة الامريكية في تركيا وليس على ما يطلبه المسؤولون الاتراك.

لقد اثارت المناقشة في الكونكرس لمبدأ ترومان بعض الملاحظات المهمة حول مستقبل التعاون التركي-الامريكي، ففي المقام الاول لهدف تبديد مخاوف الامم المتحدة من نتائج بيان ترومان على تركيا، وقد اقترح السيناتور فاندنبرج Vaucdenbergو ان هذه المساعدات يمكن ان تتوقف موقتاً لو طلب ذلك مجلس الامن، وبهذا الصدد اكد الممثل الامريكي في مجلس الامن ان المعونات الامريكية كانت اسعافاً ونجدة طارئة وستكون مؤقتة، واصر الكونكرس ايضاً على ان تضمن الحكومة التركية للصحفيين الامريكان والمراسلين

---

(1) Quoted in Bruce Robellet Kuniholm, Op. Cit, P.413.

الاذاعيين حرية الوصول الى أي مكان في تركيا ليغطوا جميع جوانب برنامج المساعدات، وعلى نحو مماثل وجوب اشراف الموظفين الامريكان على اوجه صرف هذه المساعدات الممنوحة بموجب هذا القانون، ويمكن للرئيس ان يعلق موقتاً المساعدات لو اعتبر ذلك ضرورياً[1].

واستناداً الى توصيات الكونكرس هذه قام وفد امريكي برئاسة السناتور باركلي بزيارة انقرة في نيسان 1947 بشأن المساعدات الامريكية لتركيا، بعدها وافق الكونكرس على المشروع الخاص بالمساعدة بقليل من الحماس وبشعور ان الحالة الدولية هي الدافعة على الموافقة عليها، لا الرغبة الصادقة في دعم النظام السياسي التركي[2].

وفي 22 مايس 1947 اقر الكونكرس برنامج المساعدة لتركيا واليونان وفق القانون المرقم 75-80، وخول رئيس البعثة الامريكية لمساعدة تركيا لنسفورد اوليفر Lunsford Oliver تنفيذ البرنامج بالتشاور مع السفير الامريكي في انقرة وفق الامر التنفيذي 9857 في 22 مايس 1947[3].

وفي اواخر مايس عام 1947 وصلت الى تركيا بعثة اوليفر وكانت تضم اثني عشر خبيراً في القوات البرية وستة خبراء في القوة البحرية وثلاثة خبراء في سلاح الجو، وخبيرين في الشؤون الاقتصادية، وذلك للاتفاق مع ضباط القوات المسلحة التركية والموظفين المدنيين حول سبل انفاق هذه المساعدات، وكانت الدول الكبرى قد ادخلت على جيوشها قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها جميع

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.636.

(2) J. C. Hurewitz, Op. Cit, P.200;

احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975، ص117.

(3) Foreign Relations of The United States, 1947, Volume V, The Near East and Africa, Washington, 1971, P.255 (Letter of Instructions of the Chife of the American Mission for Aid to Turkey).

انواع المكننة المعروفة انذاك، ولهذا تخلف الجيش التركي عن اللحاق بقدرات تلك الجيوش الجبارة[1].

وكان جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية قد بعث بكتاب الى البعثة الامريكية في تركيا طلب منهم القيام بالاجراءات الاتية:

1. يقوم السفير الامريكي في تركيا بدراسة ميدانية للنواحي الجغرافية والبشرية والاقتصادية لعموم القطر التركي.
2. القيام بدراسة شاملة للقوات المسلحة التركية للاطلاع على مدى قابليتها للقيام بتحمل مسؤولية الدفاع الوطني وكذلك لوضع التوصيات اللازمة لمساعدة تركيا ضمن حدود مالية مناسبة.
3. يقوم السفير الامريكي بمهمة المشاورة مع الدوائر المعنية في الحكومة التركية والقوات المسلحة التركية والبعثات البريطانية او المنتسبين الاخرين في القوات المسلحة البريطانية في تركيا والوكالات الاخرى المماثلة والافراد كما يراه مناسباً.
4. يقدم السفير الامريكي تقريراً الى وزارة الخارجية الامريكية في موعد اقصاه 15 تموز 1947 يتضمن خلاصة لانشطته واعماله في تركيا التي كلف بها من قبل حكومته.
5. ان الاهداف الاساسية من وراء المساعدة الامريكية لتركيا كما مبين في ادناه ماهي الا دليل على الاستمرار في قوة التصميم العالي من جانب الولايات المتحدة لمقاومة التهديد السوفيتي.

أ. يتطلب هذا الثقة المستمرة من قبل المسؤولين الاتراك في الولايات المتحدة كمصدر للمساندة والاستمرار في العمل لخلق جيش تركي قوي بما فيه الكفاية ومجهز تجهيزاً جيداً بهدف ان يكون لدى

---

(1) جورج كيرك، المصدر السابق، ص50:

- J. C. Hurewitz, Op. Cit, P.202.

الاتراك شعور بان دفاعاتهم الذاتية اصبحت على درجة كبيرة من القوة.

ب. العمل من اجل ان يكون الاقتصاد التركي بحالة جيدة لكي لاتكون هناك حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي في تركيا وهذا مما يقطع الطريق على التغلغل الشيوعي في وسط المجتمع التركي. ولهذا يتطلب العمل في الوقت الحاضر على زيادة انتاجية الاقتصاد التركي الى ذلك الحد الذي يسمح فيه لتركيا على ادامة قواتها المسلحة بنفسها[1].

ويبدو ان البعثة الامريكية في تركيا اصبحت تتمتع بصلاحيات واسعة حتى يمكن القول بان صلاحياتها تفوق صلاحيات المسؤولين الاتراك في بلدهم وهذه الصلاحيات الواسعة لها اثر عميق في توجيه السياسة والاقتصاد التركيين وفق الاهداف والمصالح الامريكية في الشرق الاوسط، وبهذا الصدد فقد ورد في مذكرة لوى هندرسون مدير دائرة شؤون الشرق الادنى وافريقيا في وزارة الخارجية الامريكية الى دين اجيسون وكيل وزير الخارجية الامريكية "اننا مهتمون جداً بصورة خاصة لتجنب الظهور بمظهر من يملي على تركيا شروطه ورغباته، فيجب علينا ان لانضع شروطاً صعبة وسريعة كبديل عن تقديمنا المساعدات الى الجيش التركي والتي لها علاقة بالتركيب المستقبلي للقوات المسلحة التركية"[2].

وفي الاسبوع الاول من حزيران 1947 بدأت بعثة عسكرية امريكية التجوال في تركيا وقد احيطت فعالياتها بالكتمان بموجب امر الحكومة التركية الى جميع

---

(1) Foreign Relations of The United States, 1947, Volume V, Op.Cit. P.172. (The Secretary of State to the Embassy in Turkey, Washington, May5, 1947).

(2) Foreign Relations of The United States, 1947, Volume V, Op. Cit, P.188, (Memorondum by The Director of the Office of Near Eastern and African (Henderson) to the Under secretary of State (Acheson) June 3, 1947).

الصحف التركية بالامتناع عن نشر أي اخبار حولها. مباشرة بعد ذلك وقعت عقود عمل بين شركة وستك هاوس الكهربائية وجي جي وايت من جهة والحكومة التركية من جهة اخرى لانشاء مطارات جديدة وتحسين الموجودة منها.[1]

كانت لدى الولايات المتحدة الرغبة الكبيرة في الاستفادة من الاوضاع السياسية المضطربة في الشرق الادنى لخدمة مصالحها الستراتيجية وعلى هذا الاساس فان تطبيق مبدأ ترومان على تركيا بهذا الاسلوب يمثل ظاهرة جديدة في السياسة الامريكية وهي تقديم المساعدات الى البلدان الاجنبية خارج اطار هيئة الامم المتحدة[2]، في محاولة منها لدفع الامم المتحدة خارج اطار الدور المؤثر في هذا السبيل، وبالتالي ابعادها عن ممارسة هذا الدور بوصفها منظمة دولية ذات اهداف والتزامات سياسية واخلاقية.

واضافة الى مبدأ ترومان فقد اعلنت الادارة الامريكية مشروعاً جديداً لهدف تقديم المساعدات الى البلدان الاوربية، ففي 5 تموز 1947 القى جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية خطاباً على طلبة جامعة هارفارد وعد فيه بمساعدة الدول الاوربية وسمي برنامج المساعدات هذا بـ"مشروع مارشال للانماء الاوربي"[3] الذي قدمت الولايات المتحدة باسمه مساعدات فنية واعتمادات مالية لستة عشر بلداً من ضمنها تركيا[4].

(1)William Yale, Op. Cit, P.418.

(2) Hddley Arkes, Bureaucracy, The Marshall Plan and The National interest, Princeton University Press, 1972, P. 46.

(3) مشروع مارشال: سياسة وضعتها الولايات المتحدة بالاستناد الى اقتراح قدمه جورج مارشال وزير الخارجية الامريكية عام 1947 وذلك في خطاب القاه في جامعة هارفارد. ويقضي المشروع بتقديم المساعدات الاقتصادية للاقطار الاوربية بقصد مساعدتها على اعادة بناء مرافقها الاقتصادية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ومن الواضح ان القصد من المشروع هو الحيلولة دون امتداد الشيوعية الى الاقطار الاوربية الغربية وفرض السيطرة الامريكية على الاقطار الاوربية. وقد شمل المشروع كلاً من تركيا واليونان للغرض نفسه راجع:

- The Encyclopedia Americans, Vloume.9, P.595.

(4) Ralph W. Steen, The United States a History, New Jersey, 1959, P.528:

وفي 12 تموز 1947 عقدت اتفاقية المساعدات بين الولايات المتحدة وتركيا وفق مبدأ ترومان بشأن صرف هذه المساعدات، وقد ابتهج المسؤولون الاتراك وقطاعات اخرى متنفذة من الشعب التركي بهذه الاتفاقية[1]، ودافع رئيس الوزراء التركي عن الاهداف الامريكية من وراء منح المساعدات لتركيا، ولكن في بعض الدوائر الحكومية التركية انبرت معارضة لمسألة منح الحرية المطلقة غير المقيدة للخبراء الامريكان والموظفين المشرفين على انفاق هذه المساعدات خاصة وقد تضمنت اتفاقية 12 تموز 1947 بعض البنود المتعلقة بالاشراف والسيطرة وهذا بدوره يعني التخلي عن السيادة التركية،

=

- تشارلس اورليتش، الحرب الباردة وما بعدها، ترجمة: فاضل زكي محمد، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1976، ص128.

(1) ومما جاء في الاتفاقية:

المادة الرابعة: تتخذ التدابير بصورة متقابلة من قبل كل من الحكومتين بناء على طلب من احدهما بعد المداولة بين الطرفين الذين يهمهما نفس الغرض لتأمين صيانة وسلامة كل مادة او خدمة او معلومات تحصل عليها الحكومة التركية بموجب هذه الاتفاقية. فلا يمكن للحكومة التركية ان تنقل الملكية او اليد عن أي من هذه المواد او المعلومات بدون موافقة الحكومة الامريكية.

المادة الخامسة: لايجوز للحكومة التركية ان تستعمل القرض او الاعتماد او المعاونة باي شكل كانت الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية او أي قسم منها مقابل راس المال او الفائض لقرض اقترضته من دولة اجنبية اخرى.

المادة الثانية: تسجل هذه الاتفاقية لدى هيئة الامم المتحدة وكتب باللغتين التركية والانكليزية بنسختين في انقرة في 12 تموز 1947. راجع:

المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في 23 تموز 1947 (د.ك.و) رقم التصنيف 2737 رقم الوثيقة 109، ص174؛

- Foreign Relations of The United States, 1947, Volume V, Op.Cit, P.190.

(The Secretary of State to the Embassy in Turkey, June 4, 1947).

واقترحت حرية الوصول الى المعلومات واستقلال التصرف الذي لم يتمتع به انذاك المراسلون الاتراك انفسهم[1].

ان نصيب تركيا من المساعدات الامريكية وفق مبدأ ترومان (100) مليون دولار، وهي نسبة قليلة بالقياس الى نصيب اليونان، واوصى فريق المسح الامريكي عند انتهاء عمله في تركيا، في تموز 1947 بتوزيع المساعدة على النحو الاتي:

آ. لمعدات القوة البرية والتدريب الفنى	48.500.000 دولار
ب. لمعدات القوة الجوية والتدريب الفنى	23.750.000 دولار
ج. لمعدات القوة البحرية والتدريب الفنى	14.750.000 دولار
د. لتحسين مستودعات الاسلحة	5.000.000 دولار
هـ. لمعدات بناء الطرق والتدريب الفنى في البناء والصيانة.	5.000.000 دولار
المجموع	100.000.000 دولار[2]

والحقيقة ان هذه المساعدات لم تكن كافية لتحديث الماكنة العسكرية التركية، اذ لم تزود تركيا بالاسلحة الامريكية المتطورة، وانما زودت بالمعدات الفائضة عن حاجة الجيش الامريكي[3].

وكانت البعثة الامريكية بعد زيارتها لتركيا قد ناقشت موضوعين رئيسيين الاول هو تقنين وتحديث الجيش التركي حتى تكون الفعالية والطاقة الكامنة للطاقة النارية لكل وحدة لهذا الجيش مضاعفة وهذا سوف يسمح بالتقليل النسبي في حجم الجيش وبدون تقليل من القوة، والموضوع الاخر الذي له

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.637.

(2) Central Intelligence Agency, Turkey, 22 December, 1948, Film No. 3. P.309.

(3) William Yale, Op. Cit, P.418.

علاقة بتطوير الجيش هو تطوير وسائل المواصلات في تركيا لكي يتسنى للجيش امكانية المناورة الكبرى، وان نسبة كبيرة من المنحة الاولى الى تركيا ظهرت على شكل معدات عسكرية غير ان الخمسة ملايين الاكثر اهمية المخصصة لتحسين طرق المواصلات لم يتم صرفها في الحال وادخرت من اجل برنامج بناء الطرق العامة في المستقبل[1] وكان اعضاء البعثات الامريكية يحضون بالاحترام الكبير في تركيا، وهم يعدون في مركز متقدم كاساتذة وهذا التقدير والاحترام كان بالتحديد في السنوات الاولى من تاريخ تقديم المساعدة الامريكية[2].

ونشر جورج كينان بحثاً على صفحات مجلة "الشؤون الخارجية" Foreig affairs المجلة الشهرية الذائعة الصيت في الولايات المتحدة، موضحاً فيه اهداف السياسة الجديدة التي انتهجتها الادارة الامريكية والتي اطلق عليها اسم "سياسة الاحتواء".

استندت سياسة الاحتواء على فرضية تقوم على اساس ان الاتحاد السوفيتي سيبحث عن اساليب جديدة لزيادة نفوذه اذا ما نجح في الكشف عن المواقع الضعيفة على طول حدوده المشتركة مع تركيا، لذلك اصبح لزاماً على الولايات المتحدة العمل على ايجاد مواقع قوة على طول خط الحدود المشتركة بين تركيا والمعسكر الشيوعي لتأمين عدم وجود المواقع الضعيفة، فاذا ما استمر هذا التصدي لسياسة التوسع السوفيتية فانه ربما يتوقف التوسع السوفيتي في النهاية، وهكذا وضعت الاهداف الاساسية للسياسة الخارجية الامريكية لفترة الحرب الباردة[3].

---

(1) Sydney Nettleton Fisher, Op. Cit, P.494.

(2) John D. Montgomery, Foreign Aid in International Politics , New Jersey, 1967, P.10.

(3) Martin G. Needler, Understanding Foreign Policy, New York, 1966, P.102.

وقد رافق عملية اوجه صرف المساعدات الامريكية لتركيا بموجب مبدأ ترومان اقامة مراكز اعلامية امريكية اخذت تزود الصحافة التركية بمعلومات اعلامية تخدم "الحرب الباردة" واخذت حكومة "حسن سقا" التي شكلت في ايلول 1947 تمارس سياسة قمعية تجاه أي بادرة معارضة في البلاد يقوم بها الشعب التركي للسياسة الامريكية في بلاده[1].

ولتحليل اهداف الولايات المتحدة في منح تركيا دوراً رئيسياً في منطقة الشرق الاوسط في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وذلك بهدف تنفيذ ستراتيجيتها الموحدة والموجهة ضد الاتحاد السوفيتي اولاً، ودول منطقة الشرق الاوسط الاخرى وبالتحديد حركة التحرر الوطني في البلاد العربية ثانياً، مستفيدين مما تمتاز به تركيا من اهمية ستراتيجية في المنطقة، وما تحتفظ به من ثروات وقدرات طبيعية وبشرية كامنة وعلى كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية وغيرها، وهذا يتطلب كما هو معروف تعزيزاً لامكانات تركيا العسكرية وتحديثها وتقويتها[2].

وان الولايات المتحدة عندما تقوم بمساعدة أي دولة، وسواء كانت هذه المساعدة على شكل منح او قروض، فانها تلزم الدولة المستلمة للمعونة (مثلاً تركيا) بشراء المنتجات والسلع من السوق الامريكية، وبان تشحن هذه المعونة على ظهر سفن امريكية وتؤمن بحرياً وفق الاعتبارات التي يشترطها قانون منشأ البضاعة المشحونة.

وبقدر ما تستهدف المنح والقروض المقدمة من قبل الولايات المتحدة من تأثيرات اقتصادية وسياسية وعسكرية على سلوك الدولة المستلمة ذاتها فان هذه التأثيرات قد تمتد الى دولة ثالثة او اطراف دولية اخرى نتيجة تزويد الدولة

---

(1) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1987، ص47.

(2) يفغيني، ماكيموفيتش بريماكوف، المصدر السابق، ص216؛ نصيف جاسم المطلبي، المصدر السابق، ص14.

المستلمة بسلع وبضائع قد تمثل اهم صادرات دولة او اكثر ترتبط بعلاقات تجارية مع الدول المستلمة للمعونة، وبهذا تتأثر الدولة المنتجة بانخفاض حصيلة صادراتها الى الخارج، وعلى الامد البعيد تستهدف الولايات المتحدة نقاط ارتكاز تنفذ من خلالها نحو تهديد الاستقلال المالي للدول المستلمة للمعونة في ظل قانون المعونة الغذائية بسبب تراكم المديونية الهائلة من العملات المحلية[1] وكانت المعونة الاقتصادية -الى حد كبير- عبارة عن امتداد للدبلوماسية، أي عبارة عن محاولة من اجل كسب الاصدقاء والتأثير في الشعوب، في صراع ضد المصالح الوطنية للشعوب[2].

ومما تستأثر به المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة هو حماية الاستثمارات الخارجية الامريكية من عدم قدرة الدول المستلمة للمساعدات على تسديد الاقساط والفوائد المترتبة عليها، ومن التأميم وصيغ وضع اليد على الممتلكات التي تؤول عائديتها الى الولايات المتحدة او الشركات الامريكية، وكذلك الخسائر الناجمة عن الحرب وذلك بدراسة الواقع الاقتصادي للدول المستلمة وتأثير القوى السياسية المحلية على المصالح الامريكية، اضافة الى معرفة جدوى هذه المعونة[3] وقد حاولت الولايات المتحدة بوساطة هذه المساعدات التأثير بما يخدم مصالحها على التطورات الخارجية في البلدان المتحررة والتخفيف من حدة روحها المعادية للامبرالية[4].

---

(1) جودت كاظم غضيب العاني، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982، ص ص 18-19.

(2) لفيف من الباحثين، امم قلقة، ترجمة: سعاد محمد كامل، بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت، ص69.

(3) جودت كاظم غضب العاني، المصدر السابق، ص20.

(4) افجيني بريماكوف، الشرق بعد انهيار النظام الاستعماري، ترجمة سامي عمارة، موسكو، دار التقدم، 1985، ص118.

وفي بداية عام 1948 تسلمت تركيا من الولايات المتحدة اربع غواصات حديثة وكبيرة وعدد من سفن الذخيرة وسفن اضافية بحرية، وفي الوقت نفسه ارسل ما يقارب 350 ضابط بحرية تركي الى الولايات المتحدة للتدريب التقني لتمكينهم من التدريب على قيادة سفن بحرية اخرى، وكانت هذه بداية البرنامج الشامل يهدف التدريب في الولايات المتحدة وفي مراكز اسست في تركيا من الاف الضباط الاتراك والجنود وفي احدث اساليب الحرب الامريكية في الرسوبرا وبحراً وجواً[1].

وغالباً الذين قدموا المعونات الخارجية وفق جملة شروط يعترفون بان المساعدات العسكرية للبلد المتخلف كانت "ضارة اكثر من ان تكون مفيدة" فبالنسبة الى تركيا هي نصف انكلترا من حيث عدد السكان، وواحداً بالعشرين من حيث الدخل القومي، ويقول والترليمان الخبير السياسي الشهير في الولايات المتحدة: "ان الصناعة الثقيلة مثل صناعة الصلب تتطلب توظيف مايقرب من عشرين الف دولار عن كل شخص من السكان بصورة تقريبية اما الصناعات الاخف من ذلك فتتطلب توظيفات تقارب من معدل 600 دولار عن الشخص الواحد، وعلى هذا الاساس فان ايصال تركيا ذات 25 مليونا الى المستوى الذي بلغه الغرب يتطلب توظيف 500 مليار في الصناعة الثقيلة و150 مليار في الصناعة الخفيفة، وعلى حد تعبير حكمت قفلجملي "فلو وظفنا ميزانيتنا السنوية البالغة سبع مليارات كلها في الصناعة لاقتضى منا الامر انتظار 192 سنة لانجاز التصنيع الخفيف و643 سنة لتحقيق الصناعة الثقيلة ولو حولنا كل المساعدات العسكرية الامريكية دون استشارة الولايات المتحدة الى التصنيع لانتظرنا مدة 900 سنة للوصول الى الصناعة الخفيفة و1900 سنة للوصول الى الصناعة الثقيلة، اما اذا خدعنا الامريكان ووضعنا مساعداتهم الاقتصادية

---

(1) جريدة الزمان ، العدد 3117، 14 كانون الثاني، 1948:

Halfard L. Hoskins, The Middle East Problem Area in World Politics, New York. - 1957. P.37.

كلها للتصنيع فاننا نكون بحاجة لان نصبر 25.000 سنة للصناعة الخفيفة و84.000 سنة للصناعة الثقيلة وتلك فترة زمنية اطول بكثير من الفترة التي انقضت منذ وجود الحضارة الاولى، ان استاذ الفكر الامريكي المسموع والاكثر وعياً يجدنا هكذا فيما قبل العصور الحجرية، بعيداً جداً عنه"[1].

ان الادارة الامريكية تحاول بكل الوسائل رسم صورة قاتمة للبلد الذي تريد ان تستغل امكاناته الاقتصادية والسياسية والستراتيجية، وتركيا خير مثال لذلك فالولايات المتحدة جندت كل الاتجاهات الاعلامية لجعل تركيا في موقف المضطرب الضعيف الذي يطالب ببناء اقتصاده وتقوية دفاعاته العسكرية ضد عدو جبار، وفعلاً نجحت في هذا المسعى.

وقد كتب مراسل صحيفة الايكونومست اللندنية في الثالث من كانون الثاني 1948 من انقرة يقول: "عندما نزلت فرق المشارين الامريكان على البر التركي وسافرت بالقطارات والسيارات وفتشت الحقول والمناجم والمصانع التركية، علمت بان الموانئ التركية ليست لها القدرة على استلام المواد التي يقترحون ارسالها وان من الضروري ان يعاد بناء شبكة الطرق قبل ان يتمكن من تعبئة جيش عصري، وانه لاتوجد الصناعة القادرة على تجهيز المواد اللازمة في الحرب العصرية، وهكذا فقد بدأت الاهمية تنتقل من المدافع ووسائل النقل الى الموانئ والطرق، وتوصل المستشارون الامريكان الى ان تركيا بلد متأخر تنقصه الخبرة وانه غني بالتخطيط الاقتصادي على الورق ليس الا، ولكنه بحاجة الى رأسمال والى الكفاءات والعمل الباهر، والى التنظيم الاقتصادي الواعي"[2].

وجدير بالذكر ان رداءة طرق المواصلات التركية تؤلف عاملاً هاماً في الستراتيجية الدفاعية التركية، ولهذا فان الامريكيين قد هياوا لبناء طرق

---

(1) حكمت قفلجملي، مسائل الثورة في العالم الثالث (الامبريالية والنموذج التركي)، ترجمة ق. لقمان، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص51.

(2) جورج كيرك، المصدر السابق، ص51.

ستراتيجية شمالي شرق ارضروم ترتبط بقاعدة الاناضول الشرقية العسكرية، وذلك من اجل الدفاع حيال أي هجوم يقوم به السوفيت من اواسط القفقاس، كما بنوا طرقاً شمالي غرب انقرة واستانبول، ونذكر هنا ان خطوط الدفاع التركية ضد أي غزو سوفيتي محتمل كانت تتمثل في الخطوط القائمة على بعد ثلاثين ميلا غربي استانبول، ثم الخطوط الواقعة شرقي ارضروم، وعلى وفق هذا التصور، ونتيجة للمناورات العسكرية التركية التي جرت عام 1948 قرر المراقبون الامريكيون انه ليس من المحتمل ان تصمد هذه المواقع اكثر من وقت قصير جداً اذا ما وقع هجوم سوفيتي شامل[1] وخلال عام 1948 تم بناء طرق جديدة في تركيا بلغت اطوالها 1134 كيلو متراً وهذه بمساعدة الولايات المتحدة[2] وسنشير الى ذلك بصورة اوسع في الفصل الرابع.

لقد اشارت انقرة الى عبئها الدفاعي الثقيل، وتحت ضغط هذا التعليل تخلت واشنطن عن موقفها السابق الذي يعطي لتركيا اقل حصة من المساعدات بالقياس الى الدول الاوربية الاخرى الحاصلة على المساعدات الامريكية، ففي منتصف اذار 1948 وافقت الولايات المتحدة على زيادة اعتماد الـ10 مليون دولار الى تركيا ليصبح 40 مليون دولار للسنة المالية الاولى ضمن مشروع مارشال[3].

ان برنامج مساعدة تركيا واليونان وفقاً لمبدأ ترومان لم يستمر لفترة طويلة كبرنامج مستقل لانه ادخل تحت سيطرة "الادارة الاقتصادية التعاونية Economic cooperation Administration"[4] في شهر نيسان 1948، آي انه لم تستمر عملية تقديم المساعدات الى تركيا بموجب مبدأ ترومان اكثر من تسعة

(1) المصدر نفسه، ص52.

(2) مجلة الاسبوع في امريكا، المساعدات الامريكية تعزز الاقتصاد التركي، القاهرة، مكتب الاستعلامات الامريكي، 13 كانون الاول، 1948، المجلد 1، العدد 17، ص3.

(3) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.645.

(4) أي مشروع مارشال للانماء الاوربي.

شهور وفي فترة هذه الشهور التسعة تم تقديم 69 مليون دولار لتركيا صرفت معظمها على تقوية المنشآت العسكرية[1].

وقد قامت الولايات المتحدة، بعد صدور مشروع مارشال، بتنسيق برنامج مساعدة تركيا وفق مبدأ ترومان مع البرنامج الذي تحصل عليه تركيا مساعدات وفق مشروع مارشال.

لقد سجل مبدأ ترومان نهاية مرحلة مهمة لتركيا كانت تبحث فيها عن الاستقرار والامن، ولكن بقيت هناك عدة مسائل معلقة، فمثلاً لم تحدد فترة المساعدات الامريكية المقدمة الى تركيا صراحة، بل عملت الادارة الامريكية على تقديم المساعدات وفق تخصيصات سنوية، كما لم يتم تبني اقتراحات تعهدات عسكرية متعددة في السنة خلال الفترة التي سبقت دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي وان التأكيدات الامريكية الى مجلس الامن حول هذه المساعدات بانها مؤقتة ستساهم في زيادة مخاوف الاتراك عند توقفها، وهذا يعني ان تركيا مهددة دائماً باخطار داخلية وخارجية، وان رفض واشنطن الدخول في حلف عسكري مع تركيا قبل عام 1952 (السنة التي دخلت فيها تركيا حلف شمال الاطلسي) زاد من قلق الاتراك، بسبب خطر التهديد السوفيتي[2].

وفي سياق الستراتيجية الامريكية تجاه تركيا، اكد الرئيس ترومان على اهمية السلاح البحري في الحفاظ على تركيا ومنطقة الشرق الاوسط من الخطر السوفيتي اولاً، وخطر الحركات الاستقلالية في المنطقة ثانياً، لهذا الغرض شكل في الاول من حزيران عام 1948 الاسطول الامريكي السادس في البحر المتوسط ومهمته الرئيسية المراقبة والرد على التحركات السوفيتية في البحر المتوسط والدول المجاورة[3].

---

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص120.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.639.

(3) شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ترجمة خضر خضر دون معلومات طبع، ص13.

وفي 4 تموز 1948 تم التوقيع في وزارة الخارجية التركية على معاهدة التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وتركيا استناداً الى مشروع مارشال وقعها عن الجانب التركي وزير الخارجية نجم الدين صادق وعن الجانب الامريكي السفير في انقرة ادوين ولسن(1).

ان مشروع مارشال لم يوضع لهدف المعالجة السليمة للمشكلات الاقتصادية في تركيا عن طريق منح المساعدات الاقتصادية لتركيا، وقد اعتقد الخبراء الامريكان ان متطلبات المساعدة الملحة لتركيا قد وفيت، لان بامكان الاتراك تطوير قاعدتهم الاقتصادية ذاتياً، وأعلنت بعثة الجنرال لنسفورد التي ارسلت على الفور في مايس 1947 لمسح احتياجات تركيا، ان الاقتصاد التركي كان سليما بشكل اساسي، واقترحت هذه البعثة ان تتلقى تركيا مساعدات عسكرية لخمس سنوات وهو الوقت الذي يتوقع فيه فريق Lunsford Oliver ان يصبح بعده الاتراك مكتفين ذاتياً، استنتج هؤلاء المستشارين الامريكان انه نظراً للمستوى الواطي للتطور الاقتصادي فان معدلات الاستثمار العالية ستتجاوز طاقة الاستيعاب وهذا مما يؤدي الى التضخم المالي، ولهذا السبب يرى هؤلاء الخبراء ان وكالات القرض الدولية تستطيع ان تشبع متطلبات المساعدات المحدودة التي تم التكهن بها الى تركيا(2).

ان هدف الولايات المتحدة المعلن من وراء تقديم المساعدات الى تركيا ضمن مشروع مارشال هو :"ان في مستطاع تركيا ان تنتج الحبوب والمواد الغذائية بصورة اكثر مما هو عليه الان، ويمكن زيادة الانتاج وتحسين التوزيع الى درجة ملحوظة عن طريق التوسع في استعمال الاسمدة الكيمياوية والالات الزراعية ووسائل المكننة الحديثة واستصلاح الاراضي بطريقة البزل والري، وتحسين النقل داخل تركيا، كما ان باستطاعة هذه الاجراءات ان ترفع من المستوى

---

(1) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، في 5 تموز 1948، (د.ك.و) رقم التصنيف 2737 رقم الوثيقة 67، ص109.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.643.

المنخفض لمعيشة الشعب التركي، وفي الوقت نفسه توفر امكانية تصدير المواد الغذائية الى الكثير من الدول الاجنبية المشمولة بمشروعات الانعاش الاوربي، كذلك فان استغلال المناجم الحديثة في تركيا سوف يجهز البلاد بالفائض من المواد القابلة للتصدير هذا اذا ماعلمنا ان الولايات المتحدة تعتبر عنصر الكروم ذا اهمية حيوية لاغراضها العسكرية وللتطور الاقتصادي، وساهم ذلك مساهمة غير مباشرة في تحسين الاوضاع المادية في تركيا"[1].

ويظهر ان المساعدات الامريكية ساعدت في تحسين الاوضاع المعاشية في تركيا وطورت الاقتصاد التركي بالقياس الى ماكان عليه في عهد اتاتورك ورغم ان الولايات المتحدة كانت تهدف من هذه المساعدات خدمة ستراتيجيتها في الشرق الاوسط، لكنها خدمت تركيا في تحسين اقتصادها وتطوير قوتها العسكرية في الوقت نفسه.

وفي الفترة الواقعة بين عامي 1945 و1948 حصلت تركيا على مساعدات امريكية قيمتها 81 مليون دولار، على حين حصلت على ما قيمته 778 مليون دولار في الفترة بين 1949 و 1952 وهذه المساعدات معظمها عسكرية وبنسبة اقل اقتصادية[2].

وحصلت تركيا وفق مشروع مارشال على عدد كبير من الطائرات والمدافع الثقيلة والخفيفة والدبابات والغواصات ومؤن عسكرية اخرى، ومنها (500) طائرة عسكرية و(500) دبابة[3] وخلال الفترة بين عامي 1948 و1950 ووفقاً لهذا المشروع، تسلمت تركيا مبلغ 108 مليون دولار بصفة مساعدات مباشرة وما يعادل 75 مليون دولار من المساعدات غير المباشرة، وهذا يعني ان

---

(1) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ص53، 54.

(2) نوربارهوفسبيان وفيروز احمد واخرون، المصدر السابق، ص286.

(3) جريدة الزمان، العدد 3206، 30 نيسان 1948.

تركيا خلال السنتين المذكورتين تسلمت ما مقداره مائتي مليون دولار عبارة عن تجهيزات عسكرية واقتصادية[1].

وفي تصريح للجنرال هوغ رئيس القسم الجوي في هيئة المساعدة الامريكية جاء فيه: "ان تركيا قد تسلمت جميع المواد الداخلة ضمن مشروع المساعدة لمدة سنتين من ذلك: اجهزة رادار ، راديوات، ادوات لاسلكي مواد ثقيلة لانشاء مطارات جوية، سيارات نقل من أنواع مختلفة ، ادوات واجهزة لرفع الانقاض، مواد طبية، قنابل وعتاد بكميات كبيرة للطائرات، كذلك طائرات من الطراز التالي: طائرات قاصفة ذات محركين من طراز B.26، طائرات مقاتلة ذات محرك واحد من طراز F.27 طائرات نقل من طراز S.47، طائرات ذات محرك واحد للتعليم من طراز T.6، طائرات ذات محركين للتعليم من طراز T.11، كما ان الاهتمام مستمر لتدريب الطيارين من جنود وضباط اتراك على استعمال تلك الطائرات"[2].

وقد اوصت البعثة العسكرية الامريكية العاملة في تركيا وفقاً لمشروع مارشال بان يكون الكادر القيادي للقوات المسلحة التركية اكثر تفتحاً وتفهماً للمصالح الغربية ولخطط الولايات المتحدة في المنطقة، فجعلت من المرغوب فيه ابعاد الكادر القديم عن القيادة، وقد طبقت هذه التوصية في تشرين الثاني 1949 حيث تم اجراء احالات اجبارية على التقاعد لمائة من كبار الضباط لتهيئة الفرص امام الضباط الشباب الذين اكملوا تدريبهم على يد الامريكيين لاستعمال الوسائل الحديثة في تجهيز الجيش[3].

وفي 28 اذار 1949 اعترفت تركيا بالكيان الصهيوني وكان الاعتراف مدفوعاً بجملة اعتبارات اساسية، فقد كانت تركيا تسعى لتوثيق علاقاتها بدول المعسكر

---

(1) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ص43، 55.

(2) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد في 30 تموز 1949 (د.ك.و) رقم التصنيف 2738 رقم الوثيقة 86، ص144.

(3) جورج كيرك، المصدر السابق، ص ص56، 57.

الغربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة للحصول على مزيد من المساعدات العسكرية والمالية، ودعم سياسي لمواجهة التهديدات السوفيتية ضدها[1].

ومن الواضح ان الولايات المتحدة ركزت على تركيا والكيان الصهيوني بوصفهما من اهم القواعد في منطقة الشرق الاوسط، واكدت على تركيا بالذات لتلعب دوراً اساسياً في خدمة المصالح الامريكية في المنطقة وخاصة في مسألة جلب العرب الى الصف الامريكي.

وعند انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية في تموز 1949 اصبحت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا في لجنة المصالحة التابعة للامم المتحدة[2] وكانت هذه اللجنة في حقيقتها تناصر الكيان الصهيوني ضد العرب بما فيها تركيا "الاسلامية" التي وقعت تحت تأثير الولايات المتحدة واتخذت موقفاً مناصراً للكيان الصهيوني.

ومن الامور الجديرة بالاهتمام معرفةماينطوي عليه اعلان "النقطة الرابعة" في مطلع عام 1949 الذي يهدف الى تقديم مساعدات فنية لاحتياجات الدول الضعيفة ومنها تركيا، وقد اعتبرها هاري ترومان احد اهم النقاط في سياسة الولايات المتحدة وذلك لانها تؤدي لدعم القاعدة الاقتصادية في دول العالم الحر[3] ومما جاء في خطاب ترومان حول المساعدة الفنية "ان الولايات المتحدة بارزة بين

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي. تركيا وقيام الكيان الصهيوني. مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور ، ص234: احمد ساجر جاسم الدليمي، العلاقات التركية – الاسرائيلية 1948-1980 رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية الافريقية الملغى، 1988 ، ص19.

(2) E. A. Speiser. The United States and The Near East, Massachusetts, 1950, PP.230,231;

- محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1959، ص ص309، 310.

(3) Earl Schenck Miers, The American Story, New York. 1956, P.327:

- جودت كاظم غضيب العاني، المصدر السابق، ص17.

الامم في تطور الصناعة التقنية العلمية، ان الموارد الاساسية التي تقدمها لتستعمل في مساعدة الناس الاخرين هي محدودة ولكن مصادرنا التي لايمكن التكهن بها في المعرفة الفنية[1] هي مستمرة النمو وهي لا تنضب، انني اومن باننا يجب ان نوفر للشعوب المحبة للسلام الفوائد من ذخيرة معرفتنا التكنولوجية لمساعدتهم في تحقيق تطلعاتهم من اجل حياة افضل"[2].

ان صانعي السياسة الامريكية ركزوا على راس المال الخاص في عملية تمويل برنامج النقطة الرابعة، بعد ان تكون مشاريع المساعدة الفنية الاستطلاعية قد كشفت مناطق الاستثمار المربحة[3].

واكد احد اعضاء الكونكرس الامريكي (بوغدان) على ان استثمار راس المال الخاص بموجب برنامج النقطة الرابعة ينبغي ان يقام على باعث الربح بوجه اساسي ينبغي ان لايتوقع من الشركات الامريكية ان يكون هذا الاستثمار على اساس انسانية او سياسية او اجتماعية او عسكرية[4].

وتهدف الولايات المتحدة من خلال مبدأ ترومان ومشروع مارشال وبرنامج النقطة الرابعة الى قيادة العالم وتحاول ان تجعل الدول الاخرى تابعة لسياستها وهذا المسعى ينطبق على تركيا لانها من اولى الدول الحاصلة على المساعدات الامريكية.

---

(1) ومما اكده كامبس ام ويتيك وكيل مدير مكتب التعاون الفني والانماء في وزارة الخارجية الامريكية: ان المساعدة الفنية ليست ابخس الطرق ثمناً واقواها تاثيراً من طرق مساعدة الشعوب على مساعدة نفسها بنفسها فحسب بل ان كل دولار نتبرع به نحن لهذا المشروع يأتي بدولار ونصف غيره من الدول الاخرى فيصبح دولارين ونصف الدولار راجع: كامبس ام ويتيك، مشروع البند الرابع وماطرأ عليه من تطور، لاتوجد معلومات طبع، ص8.

(2) Henry Steel Commager. Living Ideas in America, New York. 1951. P.725.

(3) هرمان اولدن وباول فليبس، النقطة الرابعة وعدام وعيد، ترجمة فجر، بغداد، دار الفكر الحديث للتأليف والترجمة والنشر، د.ت، ص27.

(4) المصدر نفسه، ص28.

وتشجيعاً للاستثمارات الامريكية في تركيا، قامت شركة (ناين تيبت ايوتسي) الهندسية في نيويورك بوضع التصاميم الاساسية لمشروع كديز الاروائي عام 1949، كما ان الولايات المتحدة ساهمت في انجازه فيما بعد[1] كذلك ساهمت الشركات الامريكية في مشروع سيحان الزراعي التي بلغت كلفته 127 مليون دولار كان معظمها استثمارات امريكية[2].

وكانت الولايات المتحدة تهدف من اقامة هذه المشاريع في تركيا الى استثمار رؤوس اموالها لكسب الارباح من جرائها، اضافة الى توفير قاعدة اقتصادية استهلاكية لتركيا وللجيوش الغربية المرابطة فيها، كذلك ان هذه المشاريع لاتؤثر على مكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى وذات اقتصاد متين، لان هذه المشاريع تعد من مشاريع الدرجة الثانية وهي في النهاية تخدم المصالح الامريكية.

في 27 ايلول 1949 وقعت الولايات المتحدة مع تركيا معاهدة ثقافية جاء فيها تعهد الولايات المتحدة بتقديم قرض امريكي مقداره خمسة ملايين دولار الى تركيا بشرط ان يصرف هذا المبلغ على المباني المدرسية وطبع اللوازم الدراسية من كتب وقرطاسية ومجالات صرف اخرى للطلبة[3].

وفي 26 تشرين الثاني 1949 عقد في استانبول مؤتمر السفراء الامريكان في الشرق الاوسط برئاسة جورج ماك غي مساعد وزير الخارجية وتناول المؤتمر عدة نقاط منها برنامج المساعدة الامريكية الى بلدان الشرق الادنى والاهتمام

---

(1) جورج سارتون واخرون، الشرق الاوسط، في مؤلفات الامريكيين، ترجمة جعفر خياط، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1953، ص170، فصل لفيلكس بوشنكي ووليم رياموند، "تطبيق مشاريع التنسي في الشرق الاوسط".

(2) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 951/4/9 (د.ك.و) رقم التصنيف 2739 رقم الوثيقة 96، ص191.

(3) George Lenzowski, Op. Cit, P.138.

بتركيا واليونان وايران على انها بلدان الخط الامامي لحصن الدفاع عن الديمقراطية[1].

وفي حديث للسفير الامريكي في انقرة جورج وادزورث خلال انعقاد المؤتمر السنوي للسفراء الامريكان في الشرق الاوسط في اذار 1950 اكد بان تركيا خلال السنين الاخيرة اصابت تقدماً ملحوظاً نتيجة المساعدات الامريكية، وان هذه المساعدات بلغت ما يقرب من 250 مليون دولار في الجوانب الاقتصادية و500 مليون دولار في التجهيزات العسكرية[2]. وكانت وزارة الخارجية الامريكية قد اخبرت الكونكرس الامريكي بان كل من اليونان وتركيا، وضمن مبدأ ترومان وخطة مارشال استملت مبلغاً اجمالياً مقداره 700 مليون دولار في الجوانب العسكرية و764 مليون دولار في الجوانب الاقتصادية[3] وقد استملت تركيا خلال السنتين الاوليتين من مشروع مارشال الذي ينتهي في 31 اذار 1950 مبلغاً قدره 82.5 مليون دولار كمنح (يستثنى منها المنح العسكرية) بالاضافة الى القروض الضخمة[4].

وفي المؤتمر السنوي للسفراء الامريكان في الشرق الاوسط الذي عقد في شهر شباط 1951 في انقرة والذي كان يحمل صفة خاصة اذ اشرف عليه وزير الطيران الامريكي توماس فلنتر، وبحضور كبار القادة العسكريين

---

(1) القنصلية العراقية في استانبول الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1949/12/7، (د.ك.و) رقم التصنيف 2738 رقم الوثيقة 67، ص113.

(2) الزمان، العدد 3783، 22 اذار 1950.

(3) خليل ابراهيم محمود، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من 1945-1991، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص18.

(4) Geoffrey Lewis, Op. Cit, P.130.

الامريكان، وقد اكد المؤتمر على دور المساعدات الامريكية للمنطقة، كما ركز على تركيا كقاعدة اساسية في الشرق الاوسط[1].

وفي تقييم للسياسة الامريكية تجاه تركيا اكد جيمس ويب مساعد وزير الخارجية الامريكية ان اهداف الولايات المتحدة تجاه تركيا هي ان تبقى تركيا مستمر في تصميمها القوي على مقاومة الضغط السوفيتي وان ثقتها بقدرتها على عمل ذلك قد قويت بسبب المساعدة العسكرية المقدمة من قبل الولايات المتحدة، واستناداً على تأكيدات الولايات المتحدة واهتمامها بأمن تركيا وسيادتها، وان الثقل الاقتصادي على تركيا بسبب تنفيذ مشاريع تحديث القوات المسلحة لايزال اكبر من ان تتحمله البلاد بدون المساعدة الامريكية المباشرة العسكرية بالاضافة للمساعدة الاقتصادية المقدمة[2].

واصبحت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وتركيا في هذه المرحلة - مابعد الحرب العالمية الثانية –متينة جداً، خاصة بعد تطبيق مبدأ ترومان ومشروع مارشال على تركيا، فاحتلت الولايات المتحدة الموقع الاول بالنسبة لبقية الدول في صادراتها الى تركيا ووارداتها منها، فكان مجموع قيمة صادراتها الى تركيا عام 1949 ما قيمته 52.800 مليون دولار، وفي عام 1950 ارتفعت الى 59.100 مليون دولار وفي عام 1951 ماقيمته 60.100 مليون دولار وفي عام 1952 ازدادت الى 63.400 مليون دولار، اما الواردات الامريكية من تركيا فكان مجموع قيمتها عام 1949، 55.7 مليون دولار وفي عام 1950 تضاعف الى 61.5 مليون دولار وفي عام 1951 ارتفعت الى 76.4 مليون دولار وفي عام 1952 الى 62.9 مليون دولار.

---

(1) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد في 27 اذار 1951 (د. ك. و) رقم التصنيف 2739 رقم الوثيقة 75، ص155.

(2) Foreign Relations of The United State, 1950, Volume: V, The Near East, South Asia. And Africa, Washington, 1978, (memorandum by the under secretary of state (Webb) to the executwe secretary of the National security council (Lay), P.1237.

وكانت المادة الرئيسية المستوردة من تركيا هي التبغ بلغت قيمة الواردات منه عام 1950 31.700 مليون دولار، وفي عام 1951 ، 32.5 مليون دولار. وكذلك الكروم المادة المهمة لدى الولايات المتحدة، علماً بأن تركيا تعد الممون الرئيسي لها[1] وهكذا يكون الاقتصاد التركي قد ارتبط بالاقتصاد الرأسمالي الامريكي في هذه الفترة المباشرة بعد الحرب العالمية الثانية.

ويؤكد ذلك عالم الاقتصاد التركي يورك اوغلو في كتابه "تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية" فهو يقول: "ان رأس المال المالي المحلي في تركيا تحول للامبريالية الامريكية وينشط ويمارس فعاليته كجزء لايتجزأ من الامبريالية الامريكية انه يشارك في عملية الاستغلال التي تمارسها الامبريالية ضد تركيا وكان لمبدأ ترومان ومشروع مارشال اثر سيء على تركيا حيث تنامت البرجوازية المتعاونة العميلة مع الامبرياليين الامريكان، ودنس الاجانب الارض التركية بقواعدهم وجروها الى شبكتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية "والمفكر التركي يؤكد على ضرورة ان تكون لتركيا هويتها الخاصة بها وسياستها البعيدة عن الاحلاف والمؤثرات الخارجية، وهذه الحالة التي ذكرها المفكر كانت تحز في نفوس قطاعات واسعة من الشعب التركي[2].

وعند اعلان حزب الشعب الجمهوري عن عزمه على اجراء انتخابات حرة في تركيا عام 1950 فالحقيقة جاء هذا الاعلان نتيجة للضغط الامريكي الذي لاشك فيه، وان من الصعب ملاحظة أي دافع يمكن تقديمه او عرضه ليجعل الجمهوريين يقترفون هذا الانتحار السياسي، ومن ناحية اخرى هناك ما يدفع التفكير بان وزارة الخارجية الامريكية قامت بمحاولة لايستهان بها للتأثير على

---

(1) Frances C. Mattison, a survey of American interests in the Middle East, Pennsylvania, 1953, P.XV.

(2) يورك اوغلو. تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية، بيروت، دار ابن رشد ، 1979، ص29.

الناخبين الاتراك، فقبل انتخابات عام 1950 ساهمت دار خدمة المعلومات الامريكية بطبع كراس انيق في تركيا تحت عنوان : "الحكومة التي اسسها الشعب" وهي تصف النظام السياسي الامريكي انه نظام ديمقراطي حر، وان على الاتراك الاقتداء به والعمل على اقامة نظام سياسي مشابه له في تركيا[1].

واكد وزير الخارجية الامريكية دين اجيسون عن ثقة حكومته في الانتخابات التركية، وان الولايات المتحدة ستواصل دعمها الى تركيا[2] وقد فاز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام 1950 فاصبح رئيسه جلال بايار[3] رئيساً للجمهورية التركية، وعدنان مندريس[4] رئيساً للوزراء، وبقي الحزب الديمقراطي في السلطة الى مايس عام 1960، والحقيقة ان الادارة الامريكية ساعدت في مجيء الحزب الديمقراطي الى السلطة لانها ارادت تغيير الوجوه في السلطة السياسية التركية مادام المنهج العام للسياسة التركية ثابت الولاء للغرب والولايات المتحدة كما ان اجراء الانتخابات في تركيا، وتشكيل الاحزاب السياسية وما الى ذلك من اجراءات داخلية كان الهدف منها جعل الشعب التركي يطمئن الى الديمقراطية ويرغب في الرعاية الامريكية.

---

(1) Geoffrey Lewis. Op. Cit, P.130.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit, P.655.

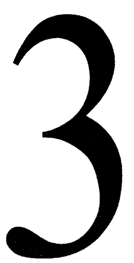
(3) جلال بايار: ولد في مدينة بورصة عام 1884، وفي عام 1907 أنضم الى حزب الاتحاد والترقي واصبح سكرتير فرع الحزب في ولاية ازمير واشترك في حركة الانقلاب الدستوري ثم انتخب نائباً عن تلك الولاية في اخر مجلس للنواب في الامبراطورية العثمانية. ساهم في حرب التحرير بعد الحرب العالمية الاولى واصبح عضواً في المجلس الوطني التركي الكبير، شغل مسؤوليات عدة وزيراً للاقتصاد نائباً لوزير الخارجية ووزيراً للانشاء والتعمير فوزيراً للاقتصاد فرئيساً للوزراء بين عامي 1937-1939. راجع: مجلة العالم، العدد الثاني، تموز 1952.

(4) عدنان مندريس: ولد عام 1899 ودرس في الكلية الامريكية في استانبول ومدرسة الحقوق في انقرة، انضم مندريس الى حزب الشعب الجمهوري ممثلاً عن مقاطعة ادنة وقد بقي الى عام 1945 في حزب الشعب حيث طرد منه في هذه السنة. وهو يعتبر من مؤسسي الحزب الديمقراطي. راجع: مجلة العالم ، العدد الثاني ، تموز 1952.

الفصل الثالث

سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ضمن نطاق الأحلاف الإقليمية

- مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط
- حلف شمال الأطلسي
- حلف بغداد



الفصل الثالث

سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ضمن نطاق الأحلاف الإقليمية

مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط

مع تطورات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت اهمية الشرق الاوسط لدى الولايات المتحدة وخاصة في مطلع الخمسينيات من هذا القرن. ويتضح ذلك من خلال التصريحات التي ادلى بها المسؤولون الامريكان. فقد اكد دوايت ايزنهاور Dwight D. Eisenhower خلال الحملة الانتخابية الرئاسة عام 1951 على اهمية الشرق الاوسط حيث قال: "اما فيما يتعلق بالاهمية السياسية لهذه المنطقة فليست هناك منطقة في العالم لها اهمية من الناحية الاستراتيجية اكثر مما للشرق الاوسط".

كما ان جون فوستر دالس[1] John Foster Dulles اكد في الوقت نفسه على اهمية هذه المنضمة قائلاً :"اذا سقطت هذه القلعة بيد الروس يترتب على ذلك

---

(1) جون فوستر دالس (1888-1959) وزير الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ايزنهاور بين عامي 1953 و1959. خلال سنوات طويلة مستشار شؤون السياسة الخارجية في الحزب الجمهوري. اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز التي كانت تلقي تأييداً واسعاً في اسيا وافريقيا وامريكيا اللاتينية، ابتكر سياسة حافة الهاوية. لعب دوراً كبيراً في انشاء الاحلاف العسكرية. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume 9, P.463.

اختلال في توازن القوى ينتج عن سيطرة الروس على سائر طرق المواصلات بين الغرب والشرق وبين اسيا وافريقيا"(1).

وفي 21 اذار 1951 القى السناتور الامريكي الديمقراطي "اروين جونسون" خطاباً في مجلس الشيوخ الامريكي دعا فيه الحكومة الامريكية الى تركيز اهتمامها على القسم الشرقي من البحر المتوسط الذي هو جزء من الشرق الاوسط بدلاً من قصر اهتمامها على حلف شمال الاطلسي، وان تبني في تركيا بالذات القواعد الجوية وتدعمها بالاسلحة المتطورة لتتمكن من المحافظة على ما في الشرق الاوسط من حقول غنية بالنفط"(2).

وقد اكد على اهمية تركيا التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A.) الى الادارة الامريكية في نيسان عام 1951، حيث جاء في التقرير : "ان تركيا هي النقطة الاساسية لمنطقة الشرق الادنى، كونها مستقرة سياسياً عموماً، متطورة صناعياً الى درجة ما، وتمتلك حكومة محافظة كثيراً او قليلاً، ويملك هذا البلد قوات ارضية مدربة ومجهزة تجهيزاً جيداً نسبياً والتي تستطيع ان تبدي مقاومة كبيرة ضد الاتحاد السوفيتي، رغم انها بحد ذاتها لاتستطيع أن تقاوم لفترة طويلة هجوماً سوفيتياً"(3).

ويلاحظ اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الاوسط، عموماً، وبتركيا خصوصاً من خلال، احاديث المسؤولين المباشرين للسياسة الامريكية الذين اكدوا ان هذه المنطقة عصب حياة الدولة الامريكية، واصر هؤلاء على ضرورة دخول الولايات المتحدة الى منطقة الشرق الاوسط بصورة مباشرة، وعلى حد تعبير

---

(1) نقلاً عن : فؤاد دوارة. احلاف العدوان الامريكية، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967. ص36.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي. تركيا ومشاريع الاحلاف الغربية في المنطقة العربية التي سبقت حلف بغداد، بحث غير منشور، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص12.

(3) Central intelligence Agency, Key Problems affecting US efforts to streng then the Near East, 25 April 1951. Film No.1, P.133.

السفير الامريكي في الكيان الصهيوني "جميس مكدونالد" فان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تجلس في المقاعد الخلفية عند بحث شؤون الشرق الاوسط، فالخطر الشيوعي يتزايد وبريطانيا لانشغالها بمشاكل اخرى غير قادرة بعد الان على تحمل المسؤولية كاملة لحماية مصالح الدولة الغربية في المنطقة، وعلى الولايات المتحدة ان تتحمل قسطاً اكبر من الاعباء[1].

وكانت الستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط تتمثل في النقاط التالية:

1. امتلاك التأثير المباشر على قرارات حكومات دول الشرق الاوسط وعلى اراء وافكار الشرائح المهمة من السكان.
2. تشجيع اولئك الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة من سكان تلك الدول.
3. مقاومة واحباط خطوات الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً التي يحاول من خلالها مد نفوذه الى المنطقة.
4. تعزيز الاستقرار السياسي وتقوية قابليات دول الشرق الاوسط اقتصادياً وعسكرياً لدعم استقلالها.
5. تعزيز طرق التعاون والثقة المتبادلة بين الدول الغربية ودول الشرق الاوسط.
6. المساعدة في بناء شرق اوسط اكثر ازدهاراً وسيلة لتعزيز التطور الاقتصادي والتجارة العامة من خلال العالم المتحرر[2].

---

(1) نقلاً عن: برنارد لويس، الغرب والشرق الاوسط، ترجمة نبيل صبحي، لاغوس 1965، ص201.

(2) John G. Campbell, Defenes of The Middle East, Problems of American Policy, New York, 1960, P.270.

ويبدو واضحاً ان الاهداف الثلاثة الاولى تدعو الى نوع واحد من البرامج القصيرة التي يمكن تنفيذها بسرعة، وان الثلاث الاخيرة تتطلب نوعاً مختلفاً من البرامج وهي طويلة الامد وتحتاج الى جهد كبير ليتم تنفيذها.

وهيمن الخوف على السياسة التركية من عدوان سوفيتي، او من الدول التابعة له حتى ادى ذلك ان يسعى هذا البلد الى اشتراك محتمل وثيق مع القوى الغربية.

وكانت تركيا تولي اهتمامها بالمنطقة العربية والشرق الاوسط منذ ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها، وبعد ان انتهت من ترسيخ معالم النظام الديمقراطي في الداخل، ذلك لاعتقادها بامكانية استغلال دول هذه المنطقة في عملية التصدي للافكار الشيوعية، وتحالفها معها للتصدي للاتحاد السوفيتي، الا ان هذا الاهتمام قد ازداد الى حد بعيد بالمنطقة منذ ان بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها الى تلك المنطقة[1].

وكشفت احدى الصحف الامريكية عن مدى اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الاوسط في هذه المرحلة، معبرة عن ذلك بقولها: "ان واشنطن سعت لبناء القواعد العسكرية وارسال قواتها الى دول الشرق الاوسط وفقاً لمبادئ الرئيس ترومان العسكرية الاستراتيجية واحياء لمشروع مارشال لهدف السيطرة على تركيا واليونان والباكستان من اجل احاطة منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط بسياج من الدول التي تحمي المصالح الامريكية في الموانئ والقواعد والجزر البحرية"[2].

---

(1) Joseph Churba, The Politics of Defeat. America's Decline in the Middle East, New York, 1977, P.26.

(2) نقلاً عن: نديم البتكين، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية، بيروت، 1987، ص27.

والحقيقة ان بريطانيا اجهدت نفسها كثيراً منذ عام 1949 لخلق قيادة عامة للشرق الاوسط يعقد لها لواؤها، ولم تكن مؤتمرات مالطة المتتابعة الا لهذه الغاية[1]، وان واشنطن هي التي كانت صاحبة هذه الفكرة والمشجع لها[2].

وفي 13 تشرين الاول 1951 دعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا مصر للاشتراك في هذا المشروع المقترح الذي اطلق عليه "منطقة الدفاع عن الشرق الاوسط" Middle East Defense Organization.

ومما جاء في ذلك الطلب المقدم من الدول الاربع الى مصر ان تكون مصر مركزاً لهذا الحلف وان تقدم التسهيلات الدفاعية والستراتيجية في اراضيها وتسمح باستخدام موانئها ومطاراتها في اوقات الحرب مقابل ان تسلم بريطانيا قاعدتها في قناة السويس الى مصر، على ان تتحول تلك الى قاعدة مشتركة للدول الداخلة في الحلف، وتتخلى بريطانيا عن معاهدة 1936 المعقودة بينها وبين مصر، وتنسحب قواتها من مصر، ودعوة الدول الاربع للاقطار العربي والكيان الصهيوني للانضمام الى هذا الحلف لاحقاً[3] لكن هذا الاقتراح رفض مباشرة من جانب مصر وتلقوا جواباً جاء فيه: "من غير الممكن ان تكون هناك مباحثات مع بريطانيا الا بعد جلائها عن منطقة السويس"[4].

وقد قدمت الدول الاربع في الوقت نفسه مذكرة الى الحكومة الاردنية والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان والكيان الصهيوني طلب فيها من تلك الدول الانضمام الى منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط، وكما يظهر فان واضعي فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط يخططون لضم الكيان

---

(1) الزمان، العدد 4025، 13 كانون الثاني، 1951، عبد الله حشيمة شرارات من بغداد، بيروت، دار الكشاف، 1956، ص258.

(2) يفغيني ماكيموفيتش بريماكوف، المصدر السابق، ص258.

(3) جريدة الزمان، العدد 4260، 22 تشرين الاول، 1951، عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا ومشاريع الاحلاف الغربية، ص17.

(4) Geffrey Lewis, Op. Cit, P.161.

الصهيوني اليها، ولم يكن الدافع الى هذا مجرد السعي الى استغلال قدرة الكيان الصهيوني العسكرية في المخططات الامبريالية. بل كان ذلك يستهدف غايتين اخريين التقريب بين الكيان الصهيوني والدول العربية في ظروف بسط النفوذ الامريكي على كلا طرفي النزاع، وعرقلة نمو العلاقات بين الكيان الصهيوني والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى[1] لكن مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط جوبه بمقاومة عنيفة من قبل الرأي العام العربي للاسباب الاتية:

1. ان الدول العربية ستصبح قواعد عسكرية للقوات الامريكية والفرنسية والتركية بالاضافة الى القوات البريطانية الموجودة فيها انذاك.
2. ان اشراك الكيان الصهيوني في هذا الحلف معناه الاعتراف بواقع الكيان الصهيوني وهو ما لا لايقره العرب[2].

وتدل المعارضة الشديدة التي بذلتها مصر وسائر الاقطار العربية ضد مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط الذي اقترحته الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا ضد الاتحاد السوفيتي، على ان مجموعة الاقطار العربية غير مستعدة للانحياز الى جانب الدول الغربية. ويبدو ان المعارضة العربية لهذا المشروع جعلته يخرج الى حيز الوجود عام 1952 مقتصراً على الدول الاربع صاحبة المشروع بالاضافة الى استراليا ونيوزلندة وجنوب افريقيا، على ان يكون مقر قيادة الشرق الاوسط جزيرة قبرص احدى الممتلكات البريطانية منذ عام 1878م[3].

---

(1) يفغيني ماكسيموفيتشي بريماكوف، المصدر السابق، ص259.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص230.

(3) جورج سارتون واخرون، المصدر السابق، ص ص139، 140، فصل لكوينسي رايت السياسة الدولية في الشرق الاوسط.

وقد حاولت الدول الغربية ان تستعين بحليفتها العتيدة في منطقة الشرق الاوسط، تركيا، لتحقيق مشاريعهم الاستعمارية في تنظيم الاحلاف العسكرية والتأثير على دولها اقتصادياً وسياسياً من خلال هذه الاحلاف[1]، لكنها فشلت في تحقيق هذا الطموح في هذه المرحلة بسبب معارضة الاقطار العربية الانضمام الى (منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط).

والحقيقة ان تركيا كانت تطمح الى الانضمام الى حلف شمال الاطلسي بالدرجة الاولى، لكن الحلفاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة رغبوا بان تكون تركيا على رأس حلف الشرق الاوسط يكون مكملاً لحلف شمال الاطلسي وعلى حد تعبير حسن سقا وزير الخارجية التركية فان تركيا من خلال طرح مشروع الشرق الاوسط كأنها ابعدت من حلف شمال الاطلسي منذ البداية[2]، وكانت بريطانيا قد عارضت طويلاً رغبة انقرة في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي، وكانت غايتها من ذلك استبقاء صديقتها الاناضولية لمنظمتها الخاصة -منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط-، وعندما انضمت هذه الصديقة الى المنطقة الاطلسية بدافع من الولايات المتحدة، اعلنت بريطانيا عدم ارتياحها الى ذلك[3].

وتحت الضغط الامريكي قلل البريطانيون من معارضتهم لتوسيع حلف شمال الاطلسي لكي يشمل دول الشرق الاوسط. لقد كانت بريطانيا مهتمه في الدفاع عن الشرق الاوسط، وبالاخص حماية قناة السويس، وحتى ان هذه الاعتبارات بدت اوسع مع بداية ازمة النفط الانكلو -ايرانية عام 1951. لقد كانت بريطانيا مهتمة في تشكيل تنظيم دفاعي للشرق الاوسط لايشمل الاقطار العربية فقط، بل الكيان الصهيوني كذلك، وبهذا الصدد تخيل البريطانيون دوراً رئيسياً لتركيا التي اعتبرت في لندن زعيمة للشرق الاوسط، وهكذا اصر القادة البريطانيون على ان انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي لابد ان

---

(1) فؤاد دوارة، المصدر السابق، ص118.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P653.

(3) عبد الله حشيمة، المصدر السابق، ص69.

يرافقه شرط استعداد انقرة للتعاون في ترتيب مشروع اقليمي اوسطي في الوقت نفسه، لقد كانت حكومة مندريس Menderes مستعدة لتلعب دوراً كهذا، وهذا ما اكده وزير الخارجية التركية كوبرلو Koprulu علناً في تموز 1951 بعد ان تلقى تأكيدات في ان بريطانيا ستؤيد طلب تركيا هذا(1).

وفي تشرين الثاني 1952 عرض الجنرال الامريكي اولمستيد Olmsted المشرف على برامج المساعدات العسكرية الخارجية الامريكية، على وفد مصري يزور واشنطن فكرة امريكية بريطانية تدعو الى اقامة حلف عسكري اسلامي تنضم اليه كل من مصر وتركيا وباكستان، واكد ضرورة دخول مصر في هذا الحلف الذي سيكون افضل واقصر طريق تحصل فيه مصر على احتياجاتها التسليحية، وقد ساندت تركيا بشكل فعال هذا المشروع الجديد الذي كان على رأس الموضوعات التي ناقشها رئيس الوزراء التركي ووزير خارجيته فؤاد كوبرلو مع المسؤولين البريطانيين اواخر عام 1952(2).

ودأب المسؤولون الاتراك طوال عام 1953 على الربط بين تسوية الخلافات القائمة بين الدول الغربية والاقطار العربية لهدف اقامة حلف دفاعي وبين حل النزاع العربي-الصهيوني، وحذروا من استمرار الوضع على ماهو عليه لانه سيؤدي حسب رأيهم الى جعل شعوب المنطقة عرضة لخطر التهديد السوفيتي الشيوعي، وطالبوا الدول الغربية الاسراع في حل هذه المعضلة واقامة حلف للدفاع عن الشرق الاوسط وقد القى فؤاد كوبرلو خطاباً امام المجلس الوطني التركي الكبير في شباط 1953 حذر فيه من التباطؤ في اقامة الحلف قائلاً: "ان جميع بلدان الشرق الاوسط معرضة الى خطر جسيم وان تركيا تأمل بتأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط" . وصرح سفير تركيا في واشنطن فريد الدين ارتكن بان "تركيا تواقة الى الاشتراك في خطط الدفاع عن الشرق الاوسط، وان الضرورة

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P660.

(2) يفغيني ماكسيوفيتش، بريماكوف، المصدر السابق، ص260.

تحتم انشاء منظمة مناسبة تعهد اليها مهمة الحفاظ على المناطق المهمة والرخوة ومنعها من الوقوع بايدي أي معتد"[1]. ويقصد بذلك وقوعها تحت الهيمنة السوفيتية. ومع ذلك فلم يحصل أي تقدم في هذا المجال وظل مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط مجرد افكار بعيدة عن التطبيق وذلك بسبب مواقف بعض الأقطار العربية المعارضة لها واختلاف وجهات النظر بين الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بالنسبة لهذه المسألة.

حلف شمال الاطلسي

منذ منتصف عام 1948 اصبحت الولايات المتحدة مهتمه في تأسيس ترتيب امني جماعي رسمي لاوربا، وكان هذا تحولا بالغ الاهمية في السياسة الامريكية ذلك لاعتباره خروجاً على سياسة الحياد التقليدية التي طالما اعلنتها الولايات المتحدة وفي 4 نيسان 1949 ظهر الى الوجود حلف شمال الاطلسي[2] وتتذرع الولايات المتحدة في اقامة حلف شمال الاطلسي والاحلاف الاخرى بحجة صيانة العالم الحر من عدوان يقوم به الشيوعيون بصورة مباشرة او غير مباشرة. ولكن هذا ليس الهدف الوحيد، بل هناك اهداف اخرى اهمها هو امنها الخاص وسلامتها اذ باقامة هذه الاحلاف تجعل ميادين الحرب بين الغرب والشرق بعيدة عن اراضيها فحلف شمال الاطلسي يمكنها من جعل المحيط الاطلسي بحيرة امريكية، ومن خط دفاعها الاول عبره الى اراضي اوربا نفسها[3].

---

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا ومشاريع الاحلاف الغربية، ص24.

(2) في اذار 1948 وقعت كل من بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ حلف بروكسل Brussels للدفاع الجماعي، وقد اعلنت الولايات المتحدة دعمها لهذا الحلف. وبعد حلف بروكسل الاساس لحلف شمال الاطلسي. راجع:

- Ralph W. Steen, Op. Cit, P.529.

(3) ابراهيم شريف، المصدر السابق، ص223.

والحقيقة لم يكن لتركيا اشارة الى عضويتها في حلف شمال الاطلسي عند تاسيسه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة التركية مهتمه في الانضمام الى هذا التنظيم[1].

وخلال رحلة "حسن سقا" وزير الخارجية التركية الى واشنطن في نيسان 1949 حاول استغلال الدعم الامريكي لمشروعه في اقامة حلف اقليمي يرافقه انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي، لكنه فشل في تحقيق طموحاته هذه، وبدلاً عن ذلك حصل على تأكيد من الرئيس هاري ترومان بصداقة واشنطن لتركيا، وان حلف شمال الاطلسي خدمة لامن تركيا بغض النظر عن انضمام تركيا اليه او عدم انضمامها[2]، وكمواساة لفشل تركيا في الحصول على عضوية حلف شمال الاطلسي بعد تأسيسه بفترة قصيرة تم قبول تركيا في مجلس اوربا[3] عام 1950 المنظمة التي شكلت لتشجيع الوحدة الاوربية[4].

وبعد نشوب الحرب الكورية في حزيران عام 1950 حاولت تركيا استغلال هذه الحرب للتقرب من الولايات المتحدة والدول الغربية معلنة تابيدها لمبادئ السلام العالمي لتسهيل هدفها في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي تحت غطاء تمسكها بمبادئ السلام العالمي، وفي 25 تموز 1950 قدمت لواء من الجنود (4500 جندي) مجهزين تجهيزاً عسكرياً كاملاً وارسلته بدون تاخير الى

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.651.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P. 653.

(3) منظمة دولية انشئت عام 1949، غايتها السعي نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من الوحدة بين اعضائها، لكي تحافظ على مثلها العليا ومبادئها التي ترجع الى تراثها المشترك الذي يجمعها تاريخياً، كما تسعى نحو تسهيل التقدم الاجتماعي والاقتصادي فيما بينها. والدول المؤسسة للمجلس هي: بلجيكا والدنمارك، فرنسا، بريطانيا، ايرلندا، النرويج، السويد، لوكسمبرغ، هولندا وايطاليا. ثم انضمت اليها: تركيا، اليونان، جمهورية المانيا الاتحادية وقبرص. راجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص487.

(4) اندرومانكو، المصدر السابق، ص40.

كوريا[1] وقد ارسلت تركيا الى كوريا حتى تاريخ اعلان الهدنة عام 1953 (29822 جندياً) بوجبات مختلفة، وقتل من هذا العدد (885 جندياً) وجرح (2159 جندياً)[2] ويعد الجيش التركي المشارك في الحرب الكورية ثاني اكبر قوة بعد جيش الولايات المتحدة[3].

وقد اثنى القادة الامريكان ومعظم مسؤولي الدول الغربية السياسيين والعسكرين على مشاركة تركيا في هذه الحرب، على بسالة الجندي التركي في الحرب الكورية، وهذا مما سهل خطوات انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي[4].

وبعد المشاركة التركية الفعلية في الحرب الكورية بوقت قصير، وفي الاول من اب عام 1950 طلب "فؤاد كوبرلو" وزير الخارجية التركية رسمياً قبول تركيا في عضوية حلف شمال الاطلسي، واكد في الوقت نفسه ان فكرة حلف متوسطي أي مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط فكرة سابقة لاوانها وغير عملية ذلك لان الخلافات العميقة تقسم دول شرق المتوسط على نفسها وبالاخص الخلافات بين العرب والكيان الصهيوني[5]. لكن طلب تركيا هذا رفضه مجلس حلف شمال الاطلسي في اجتماعه في ايلول 1950. وفي حل وسط دعيت تركيا (واليونان كذلك) ليشاركا في التخطيط العسكري لحلف شمال الاطلسي التي تخص منطقة البحر المتوسط. وفي بداية تشرين الاول 1950 اعلنت حكومة انقرة انها ستشارك في هذا النشاط، ومن الواضح ان الولايات المتحدة لعبت دوراً رئيسياً في اضعاف مقاومة دول حلف شمال الاطلسي الاخرى المعارضة

---

(1) George Lenczowski, Op. Cit., P.138.

(2) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1953/9/10 (د.ك.و) رقم التصنيف 2741311/ رقم الوثيقة 27، ص61.

(3) Ference A. Vali, The Turkish straits and NATO, Mass Achusetts, 1971, P.93.

(4) Sydney Nettleton Fisher, Op. Cit, P.294.

(5) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.657.

لفكرة انضمام تركيا لميثاق الاطلسي، وكانت المذكرة التي نشرها وزير الخارجية الامريكية اجيسون في هذا الوقت تعبر عن الامال الكبيرة من وراء اشتراك تركيا بالتخطيط العسكري لمنطقة شرق البحر المتوسط، وستكون هذه المشاركة مفيدة لجميع المعنيين، وكان هذا الحل الوسط بالنسبة لتركيا قد جاء بسبب الدعم الامريكي[1].

وكانت كل من النرويج والدانيمرك وبريطانيا وفرنسا من اشد المعارضين لانضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي عند مناقشة هذه المسألة في اجتماع مجلس الحلف المنعقد في ايلول 1950[2] وكان السبب الرئيسي الذي دفع كل من النرويج والدنمارك الى معارضة انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي هو ان هاتان الدولتان كانت تتلقى معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، وفي حالة قبول تركيا في حلف شمال الاطلسي فلابد ان قسطا كبيراً من هذه المعنوات ستنفق على تركيا وبالتالي فان هذه الدول ستتضرر من وراء ذلك.

اما بريطانيا فكانت معارضتها لانضمام تركيا الى الحلف لانها كانت تنوي انشاء حلف من دول الشرق الاوسط تتزعمه تركيا، اذ اعتبرت بريطانيا تركيا الدعامة الاساسية لخدمة مصالحها في هذه المنطقة[3]، كما ان فرنسا اتخذت موقف مماثل لانها كانت تعتقد بان دخول تركيا الى الحلف سيؤثر على مصالحها في منطقة الشرق الاوسط.

ان الولايات المتحدة تحقق عن طريق الاحلاف العسكرية والقواعد العسكرية التي اكد عليها "جون فوستردلس" وزير الخارجية الامريكية في عهد ايزنهاور، وهي : "الذهاب الى حافة الحرب" باثارة توتر دائم يسمح باستمرار الانتاج الحربي الامريكي وتصدير الاسلحة الى القواعد والتكتلات، وبذلك

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.658.

(2) Geoffrey Lewis, Op. Cit, P. 161.

(3) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص128.

يخفف من الازمة التي تأخذ بخناق الاقتصاد الامريكي، اذ ان تخفيف التوتر والسلام يعني الذعر في "البورصة"، اما التوتر ونجاح سياسة القواعد والاحلاف فيسمح للجماعات الاحتكارية في الولايات المتحدة بتحقيق ارباح هائلة[1] يضاف الى ذلك سبب اخر لايقل اهمية عن السبب الاول ياتي من حرص الولايات المتحدة على عدم التفريط بالمركز الجيوستراتيجي الممتاز لتركيا، اذ ان تركيا تعتبر من الناحية الاستراتيجية ذات اهمية كبيرة ، فتركيا لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي يبلغ طولها بحدود 1000 ميل، كما يمكن استخدامها قاعدة هجومية ضد الاهداف الصناعية السوفيتية الرئيسة، وهي تعطي اقصر طريق من دولة اطلسية الى المواقع والاهداف العسكرية البحرية السوفيتية لاسيما القطع البحرية العائمة المجهزة بالصواريخ. كما ان موانيء البحر الاسود والاساطيل السوفيتية التي تعمل في الشرق الادنى وشمال افريقيا والشرق الاوسط يمكن اصابتها من قواعد الصواريخ التي تنطلق من الاراضي التركية. وباختصار فان كل النشاطات السوفيتية في البحر الاسود يمكن مواجهتها من تركيا[2].

لهذه الاسباب السالفة الذكر، ففي منتصف مايس 1951 اقترحت وزارة الخارجية الامريكية على شركائها في حلف شمال الاطلسي قبول تركيا (واليونان) اعضاء عاملين في الحلف، وكان السبب الجوهري لهذا القرار كما تسرب الى الصحافة هو ان القوات المسلحة التركية ستملأ الجناح المكشوف لحلف شمال الاطلسي، وانه دون هذا الربط فان تركيا ستتجه من المحتمل نحو نوع من الحيادية نظراً لحدودها المشتركة مع الاتحاد السوفيتي[3].

وتحت هذا الضغط الامريكي خفف البريطانيون من معارضتهم لفكرة توسيع حلف شمال الاطلسي الى شرق البحر المتوسط بعد ان وافقت بريطانيا على

---

(1) ميشيل كامل، امريكا والشرق العربي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ت، ص88.

(2) اسماعيل صبري مقلد، الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية، السياسة الدولية، العدد 19، كانون الاول، 1970، ص103، كمال المنوفي، المصدر السابق، ص119.

(3) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.659.

ان انضمام تركيا للحلف لابد وان يرافقه استعداد تركيا للتعاون بهدف اقامة ترتيب اقليمي شرق اوسطي في الوقت نفسه. وقد قبلت الحكومة التركية ذلك الشرط الذي تمسكت به بريطانيا[1] وبعدها سحبت كل من فرنسا ودول شبه جزيرة اسكندنافيا معارضتها على قبول تركيا عضواً لحلف شمال الاطلسي.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي المنعقد في العاصمة الكندية اوتاوا في ايلول 1951 وافقت كل من بريطانيا وفرنسا ودول شبه جزيرة اسكندنافيا على قبول تركيا واليونان اعضاء في حلف شمال الاطلسي، ولكن بقيت هناك تفاصيل بعض الامور لم تحسم كمسألة القيادة التي يجب ان تخضع اليها القوات التركية و(اليونانية)[2].

وفي 18 شباط 1952 انضمت تركيا واليونان رسميا الى حلف شمال الاطلسي وبذلك تطلب الامر اضافة فقرات جديدة الى بروتوكول الحلف من اهمها: ستكون اجراءات الحرب قائمة في حالة آي هجوم مسلح على المناطق الاتية:

1. على آي جزء من اراضي الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي، في اوربا وامريكا الشمالية او على اراضي تركيا.
2. على أي قوة من قوات الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي او سفنها او طائراتها[3].

وبعد دخول تركيا حلف شمال الاطلسي اصبحت ستراتيجية الولايات المتحدة تجاه تركيا كالاتي:-

---

(1) Ibid, P. 660.

(2) State Department intelligence and Research Reports, Part XII, No. 5980, October 2, 1952, The British Position in The Middle East, Film 4, P. 340.

(3) State Department intelligence and Research Reports, Part XII, Op. Cit., P. 340.

وهناك تفاصيل في: هوبرتس لوينستين، حلف شمال الاطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة محمد طلعت حسن، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، د. ت. ص103.

1. انه في حالة تعرض تركيا الى تهديد سوفيتي جديد فان الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية ستقف في الحال الى جانب تركيا وستقدم لها المساعدات الضرورية.
2. ان الولايات المتحدة سوف تستمر في تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لبناء جيش تركي حديث وتطوير اقتصاد تركيا المتخلف.
3. ان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة استوعبوا مسألة انتماء تركيا الى حلف شمال الاطلسي لذلك فقد وضعت الخطط على تنسيقها باتجاه الشرق الاوسط عن طريق احلاف وترتيبات امنية لئلا تفقد رصيدها الاستراتيجي في الشرق الاوسط، ولئلا تصبح عبأ امنياً مضافاً على الولايات المتحدة بعد الامن الاوربي[1].

والحقيقة ان الولايات المتحدة وعموم الدول الغربية تعتبر الشرقين الادنى والاوسط رأس جسر استراتيجيا بالغ الاهمية قرب حدود الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى. وكانت تركيا، بعد دخولها حلف شمال الاطلسي، قد اصبحت في طليعة دول الشرق الاوسط المنفذة لخطط الولايات المتحدة والدول الغربية الاستراتيجية العسكرية لمواجهة الاتحاد السوفيتي[2] لذلك كانت الولايات المتحدة متلهفة جداً لمسألة دخول تركيا حلف شمال الاطلسي لاضافة سبب جديد الى اسباب تقديمها المساعدات الى تركيا خاصة وفي عام 1951 تم توقيع اتفاقية الامن المشترك بين الدولتين -تركيا والولايات المتحدة، ومن جملة اهداف الولايات المتحدة في ضم تركيا واليونان الى حلف شمال الاطلسي هو تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين هاتين الدولتين- تركيا واليونان- وبين الدول الاوربية الاخرى المشتركة في حلف شمال الاطلسي[3].

---

(1) خليل ابراهيم محود، المصدر السابق، ص48.

(2) اسراعيلان واخرون، المصدر السابق، ص117.

(3) محمد كمال عبد الحميد، المصدر السابق، ص310.

لقد اتاح انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي الفرصة بالنسبة لقوات الحلف عموماً، والقوات الامريكية خصوصاً للاستفادة من القواعد والمنشأت العسكرية المهمة في تركيا، وتشمل اهم هذه المنشأت التي تستخدمها الولايات المتحدة قاعدة خفر السواحل في "كارغابارون" في الشطر الاوربي من تركيا، وقواعد المراقبة في "سينوب" على شاطيء البحر الاسود، وقاعدة في "دياربكر" جنوب شرق تركيا اضافة الى مرصد متطور للمراقبة في "بلباس" في وسط تركيا. وهناك تسهيلات اخرى مهمة مثل قاعدة "أنجرليك" الجوية ومستودعات التموين في "الاسكندرية" "ويومورتاليك" في جنوب وسط تركيا قرب الحدود التركية-السورية، وقاعدتي "ازمير وسيفلي" الجويتان في غرب وسط تركيا على شاطيء بحر ايجة، وفضلاً عن ذلك كله تقدم تركيا تسهيلات قيادية واخرى للمراقبة فضلاً عن مواقع عدة لنظام الاتصالات الدفاعية الامريكية و(14) محطة رادار للانذار المبكر في شبكة الدفاع الجوي الارضية لحلف شمال الاطلسي، ففي اغلبية هذه القواعد والمنشأت العسكرية اجهزة الكترونية للمراقبة والتتبع ومهمتها الاساسية جمع المعلومات عن النشاطات الجوية والبحرية في منطقة البحر الاسود، وعن تجارب الصواريخ والتجارب النووية السوفيتية، وتعتبر قاعدة انجرليك اكبر موقع للمقاتلات الحربية المتطورة في تركيا وتستخدم في التدخل السريع للقوات الجوية الامريكية وللطائرات الاوربية المشاركة في عمليات حلف شمال الاطلسي بسبب قدرة المقاتلات الامريكية الموجودة فيها على القيام بمواجهات نووية تقليدية او تكتيكية في شرق البحر المتوسط. اما "ازمير" فهي موقع للدعم الجوي ومركز قيادة الجنوب الشرقي البرية لحلف شمال الاطلسي وللقوة الجوية التابعة للاسطول السادس الامريكي، اما قاعدة "سيفلي" شمال قاعدة "ازمير" فهي قاعدة جوية تستعملها عند الحاجة الوحدات الجوية الامريكية في مناورات حلف شمال الاطلسي[1].

---

(1) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص221، شكر محمود النداوي، الوجود الامريكي- السوفيتي في البحر المتوسط (الواقع -المستقبل)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص ص72، 73.

وتشير المعلومات السرية الى ان الامريكان يحصلون على حوالي 25٪ من المعلومات المتعلقة بتجارب الصواريخ السوفياتية الاولى، من محطة "بليار" بالقرب من انقرة حيث توجد فيها اجهزة تسجيل التفجيرات النووية السوفيتية تحت الارض، والثانية في "ديار بكر" في الاناضول الشرقية حيث توجد رادارات رصد مسارات الاقمار الصناعية السوفيتية، والثالثة في "سينوب" على البحر الاسود تلتقط رسائل الراديو الخاصة بالاتصالات السوفيتية، علما بان هذه المحطات تابعة لوكالة المخابرات المركزية المكلفة بكافة القضايا المتعلقة بفك الرموز وحل الشفرة والتشويش وحماية الاتصالات[1].

وقد اشادت الصحف التركية الموالية لحكومة انقرة باهمية دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي والفوائد التي ستحققها من وراء ذلك، فنشرت صحيفة "ظفر" الصحيفة شبه الرسمية والناطقة بلسان حزب الحكومة (الحزب الديمقراطي) مقالاً جاء فيه : "اذا ما هوجمت تركيا وهي عضو في حلف شمال الاطلسي فلابد ان تضمن المساعدات الامريكية اوتوماتيكياً. كما انجز الكثير للاعتراف بتساوي تركيا مع الدول الاوربية الغربية في الشروط المتضمنة في صلب الاتفاقية لضمها الى حلف شمال الاطلسي، وبالنسبة للاتراك كان القبول في حلف شمال الاطلسي يؤكد اعتقادهم المعتزين به وهو انهم كانوا، ولابد ان يعترف بهم كجزء مكمل لاوربا"[2].

وقد اكد عمر برادلي رئيس اركان الجيش الامريكي الاسبق على انه من الوجهة العسكرية يعد انضمام تركيا واليونان الى حلف شمال الاطلسي بمثابة تعزيز للقوات الامريكية في اوربا، وقال : "تحتل كل من تركيا واليونان مواقع ستراتيجية على طول خط المحور الشرقي الغربي لانهما يقدمان لنا قواعد

---

(1) هادي احمد مخلف، المصدر السابق، ص24.

(2) Quoted in Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.662.

عسكرية كبيرة وذات مقدرة عالية، كما ان اراضيها الاقليمية مناسبة وجيدة لاجراء العمليات الدفاعية"[1]..

لقد كانت الولايات المتحدة مصممة على تحسين كفاءة المؤسسة العسكرية التركية ولتحقيق هذه الغاية كانت المساعدات العسكرية الامريكية موجهة منذ البداية باتجاه تعزيز القوة النارية وزيادة قابلية التحرك لكي يكون بالامكان تخفيض حجم القوات البرية التركية بشكل مهم دون أي خسائر في القدرة العسكرية، وبالفعل تم احراز تقدم سريع في هذا المسعى اذ خفض خلال سنوات قليلة عدد الرجال تحت السلاح من حوالي 700.000 مقاتل الى حوالي 400.000 مقاتل.

اعتمدت محاولة الخبراء العسكريين الامريكيين في تحديث القوات المسلحة التركية على تجاربهم وخبراتهم الخاصة، فسعوا الى جعل المؤسسة العسكرية التركية اقرب ما يمكن الى النموذج الامريكي، ولهدف ادخال وجهات نظر جديدة في الذهن تجاه المعدات والتقنيات الامريكية المتطورة طالبوا بتحجيم نفوذ الملاكات العسكرية القديمة في الجيش التركي لتوفير مزيد من التقدم السريع للضباط الجدد المتمكنين[2] وهؤلاء الضباط الجدد قد اكملوا دراساتهم العسكرية في مؤسسات امريكية، وبذلك حملوا افكاراً عسكرية امريكية تخدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وبعد انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي تسلمت من الولايات المتحدة صواريخ متوسطة المدى .I.R.B.M، وصواريخ "جوبتير"، واجهزة نووية تكتيكية وقنابل نووية، وكل هذه الاسلحة تدار من قبل طاقم امريكي يعاونه اتراك لكن الادارة الفعلية لهذه الاسلحة في تركيا كانت بيد الولايات المتحدة. كما ان صواريخ ارض-ارض ذات الرؤوس النووية التكتيكية قد نشرت من قبل

---

(1) نقلاً عن هادي احمد مخلف، المصدر السابق، ص20.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.672.

الامريكان في النواحي الجبلية القليلة السكان في شرق الاناضول[1] وكأجراء دفاعي اتخذ حلف شمال الاطلسي بتوجيه مباشر من الولايات المتحدة قراراً نهائياً ببناء قاعدة للصواريخ المتوسطة المدى على الاراضي التركية، علما بان هذا النوع من الصواريخ قادرة على قطع مسافة 2400 كم وبذلك يتمكن من اصابة أي هدف في الاراضي السوفيتية الاوربية واكثر اقاليم اسيا الوسطى، وقد بنيت هذه القواعد الصاروخية على سواحل البحر الاسود[2].

وكانت البعثة الاقتصادية الامريكية الدائمية في تركيا تعمل بنشاط لادارة المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا والاشراف عليها، وكذلك دراسة وضع البلاد الاقتصادي والتعاون مع الجهة التركية لتحسين ومكافحة العوامل التي تهدد اقتصاديات البلاد ووضعها المالي كالقضاء على التضخم في عملتها واثره على تجارة البلاد الخارجية، وكذلك تحسين اساليب الزراعة وتجهيزها بالاليات، ويمكن القول ان اعمال هذه البعثة خير وسيلة للدعاية الى الولايات المتحدة في تركيا وخاصة بعد ان اخذت المساعدات الامريكية الاقتصادية تاتي بنتائج ملموسة في اقتصادياتها[3].

وحتى حزيران عام 1952 حصلت تركيا من الولايات المتحدة على مساعدات مالية كبيرة، وخلال تفحص ارقام الجدول رقم (1) نجد ان مساعدات الولايات المتحدة لتركيا تدخل في جوانب متعددة، ولكنها ، جميعاً، تخدم المصالح الامريكية في تركيا، وخاصة في مواجهتها للاتحاد السوفيتي، فاهتمت بالجانب العسكري، وبالجوانب التي تخدم القوات المسلحة التركية، كالطرق ومصانع الكيمياء والمعاهد المتخصصة والسيارات، وغيرها.

---

(1) Ferenc A. Vali, Op. Cit., P.90.

(2) نوري عبد البخيت السامرائي، العلاقات الامريكية – التركية، ص34.

(3) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، تشرين الاول 1952 (د.ك.و)، رقم التصنيف 2740311/ رقم الوثيقة 43، ص71.

وفي السنة المالية 1952-1953 تلقت تركيا مساعدات امريكية بقيمة 67 مليون دولار كان معظمها يدخل في الجوانب الاقتصادية والعسكرية ، كما يوضح جدول رقم (2) الذي يفصل جوانب انفاق هذه المساعدات.

جدول رقم (1)

المساعدات الامريكية لتركيا بين عامي 1948-1952[1]

قيمة المساعدة	نوعها
59.583.000 دولار	قيمة تراكتورات ومكائن زراعية والات للحراثة واسمدة كيمياوية وغيرها
59.541.000 دولار	قيمة مكائن لتعمير الطرق
6.423.000 دولار	قيمة نفقات لمعمل قرتيورك الحكومي
795.000 دولار	قيمة نفقات للتحري عن المعادن.
4.500.000 دولار	قيمة نفقات لمعهد الكيمياء والمكائن واللوازم الحربية.
3.494.000 دولار	قيمة نفقات لوزارة الصحة لاجل مكافحة الامراض.
10.144.000 دولار	لصناعة تعليب اللحوم والاسماك.
1.335.000 دولار	قيمة نفقات لدائرة الاحصاء.
300.000 دولار	قيمة نفقات لشعبة الخرائط.
69.000.000 دولار	قيمة سيارات شحن (لوريات) ولوازم احتياطية للسيارات واطارات.
658.000 دولار	قيمة تأسيس معمل للسمنت ومخزن مبرد.
169.024.000 دولار	لوزارة الدفاع.
36.997.378 دولار	قيمة انشاء وتصليح الطرق البرية.
42.352.000 دولار	الى بنك اتي للمشاريع

---

(1) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد ، بتاريخ 2/3/ 1953 (د.ك.و)، رقم التصنيف 2740311/ رقم الوثيقة 61، ص114.

قيمة المساعدة	نوعها
24.000.000 دولار	لوزارة الزراعة
1.000.000 دولار	لشؤون الاحصاء
1.000.000 دولار	لمستشفى انقرة
403.000 دولار	لانشاء طريق طوزلة.
30.000.000 دولار	للاجئين الاتراك من بلغاريا.
131.000 دولار	قيمة انشاء مشاريع صناعية.
69.839.000 دولار	بشكل مساعدات زراعية متنوعة.

جدول رقم (2)

المساعدات الامريكية لتركيا خلال السنة المالية 1952-1953 وفق مشروع مارشال[1]

قيمة المساعدة	نوعها
12.000.000 دولار	قيمة مساعدات عسكرية
3.597.000 دولار	قيمة انشاء صناعات كيميائية وميكانيكية
6.979.000 دولار	قيمة مواد زراعية
1.726.000 دولار	قيمة انشاء مشاريع مائية
6.600.000 دولار	قيمة انشاء طرق عامة
502.000 دولار	قيمة انشاء موانئ جوية
6.754.000 دولار	قيمة انشاء سكك حديدية حكومية
1.116.000 دولار	قيمة انشاء ميناء بحري
7.781.000 دولار	قيمة نفقات التعدين والتنقيب عن المعدن.

(1) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 2/10/ 1954 (د.ك.و)، رقم التصنيف 16932131/ رقم الوثيقة 34، ص26.

18.795.000 دولار	شؤون اقتصادية وتجارية (مقتضيات التسويق ومخازن للحبوب وما شابه ذلك).
150.000 دولار	قيمة مكائن احصائية
1.000.000 دولار	اجور نقل

وقد بلغت قيمة المساعدات الامريكية لتركيا ضمن مشروع مارشال حتى حزيران عام 1953 419.848.000 دولار.

وبعد دخول تركيا حلف شمال الاطلسي اصبحت المساعدات الامريكية الممنوحة بموجب مبدأ ترومان او مشروع مارشال مصنفة تحت اشراف حلف شمال الاطلسي وهذه البرامج هي تعهدات وارتباطات متعددة السنوات، اضافة الى ذلك فان الارتباط بحلف شمال الاطلسي سيؤدي الى تعاظم النشاطات الامريكية في تركيا من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تتطلب المزيد من التعاون العسكري الحميم الى التوسع خارج مشاريع المساعدات الفنية والى تنوع كبير لمجالات الحياة التركية[1].

وكانت المساعدات التي تمنحها الولايات المتحدة لتركيا (او الدول الاخرى) مرتبطة بالمهام السياسية والعسكرية، وقد تم ذلك اما عن طريق ما يسمى بـ(سياسة الاختيار) أي تركيز المساعدات على تلك الانظمة التي تحقق الاهداف الاستراتيجية العسكرية والسياسية للبيت الابيض والبنتاغون لضرورة ضمان استقرارها او عن طريق منح المساعدات الاقتصادية المشروطة مقابل القواعد والتسهيلات للاسطول الامريكي، وتقديم الاراضي لتخزين الاسلحة المخصصة للقوات البحرية والبرية والجوية الامريكية[2].

ومنذ الحرب العالمية الثانية والسوفيت ينظرون بقلق الى ما يسمونه بامتداد القوة الستراتيجية الامريكية الى داخل منطقة اوراسيا (وفي المقدمة تركيا) .

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.667.

(2) افجيني بريماكوف، المصدر السابق، ص121.

وجاء تاسيس حلف شمال الاطلسي وانتشار مجال نشاطه بمزيد من القلق الى السوفيت، لذلك فان تركيا اصبحت في حلبة الصراع السوفيتي -الامريكي[1].

وكانت تركيا قبل انضمامها الى حلف شمال الاطلسي تتعامل مع شركات اجنبية متعددة الجنسيات في بناء اقتصادها، ولكن بعد انضمامها لحلف شمال الاطلسي بدات تمنح الاستثمارات الى شركات امريكية بالدرجة الاولى، وعلى سبيل المثال منحت تركيا امتيازات للشركات الامريكية التالية:

Ralph M. Parsins Co. للاستمرار في التحري عن النفط و

Michigan Chemical Co. لانتاج المواد الكيمياوية و

International Dilling Co. للمناجم و

Fertilizar Corporntion of America لانتاج سلفات اسيد وفوسفات[2].

ادت الخصومة بين الزعيم اليوغسلافي المارشال تيتو[3] وكل من الزعيم السوفياتي المارشال ستالين والكومنفورم[4] الى طرد يوغسلافيا من الكومنفورم في 28 حزيران 1948، وجعل هذا الامر يوغسلافيا معزولة بصورة خطرة على

---

(1) لويس هتكن واخرون، نزع السلاح، ترجمة فوزي فبلاوي، بيروت، المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر، 1964، ث139.

(2) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 11 تشرين الاول 1952(د.ك.و)، رقم التصنيف 2740311/ رقم الوثيقة 51، ص88.

(3) جوزيف بروزتيتو: 1892-1980 ولد في زغرب بيوغسلافيا، درس اللغة الالمانية وانخرط في الجيش الدولي الاحمر بعد ثورة 1917 الروسية وفي 1920 انضم الى الحزب الشيوعي اليوغسلافي، وقد سجن تيتو عدة مرات الى ان افرج عنه عام 1934، في عام 1937 اختير سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي اليوغسلافي اصطدم بستالين بعد ان رفع شعاره "المساواة والتكافؤ" واهم ماقدمه تيتو هو مبدأ التعايش السلمي. راجع:

- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص171.

(4) الكومنفورم: هي رابطة الاحزاب الشيوعية التي تأسست في سنة 1947 وتضم كل الاحزاب الشيوعية التي كانت تحكم دول اوربا الشرقية. راجع : عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص447.

الصعيد السياسي والعسكري عن بقية دول البلقان، وادى هذا بتيتو الى التفكير بتشكيل حلف بلقاني يضم تركيا واليونان اضافة الى يوغسلافيا[1].

وفي 28 شباط 1953 وقع فؤاد كوبرلو وزير الخارجية التركية ونظرائه في اليونان ويوغسلافيا نصوص ميثاق دفاعي ثلاثي ترتبط به الدول الثلاث[2]، وقد رحبت الدوائر الامريكية بهذا الميثاق ايما ترحيب رغم ان تركيا واليونان عضوان في حلف شمال الاطلسي ورغم ان الصفة الدفاعية تغلب عليه، اذ نص على ان تكون المساعدة المتبادلة بين الاطراف الثلاثة اختيارية في حالة وقوع اعتداء على طرف منهما، وما ذلك الا لان يوغسلافيا احدى الدول الشيوعية التي كانت منظمة للاتحاد السوفيتي فتمردها على زعيمتها المذهبية وحليفتها الكبرى وانضمامها الى هذا الحلف الجديد قوى امل الساسة الغربيين وخاصة الامريكيين في ان يتكرر حدوث الشيء نفسه مع دول اخرى من دول المعسكر الشرقي[3].

وفي 9 اب 1954 تحول الميثاق الدفاعي الى حلف ثلاثي ولكن هذا الحلف لم يستمر طويلاً حيث انتهى مفعوله مع مطلع عام 1955 عندما رجع الاتحاد السوفيتي يبني الثقة مع يوغسلافيا[4].

وجدير بالذكر ان وفاة ستالين في عام 1953 انهت الكثير من مشاكل الاتحاد السوفيتي مع تركيا او يوغسلافيا او دول اخرى، ويعود ذلك الى النهج الجديد الذي انتهجته القيادة السوفيتية الجديدة المبني على مبدأ التعايش السلمي.

وقد توجت عملية انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي بعقد اتفاقية ثنائية تتعامل مع حقائق معينة للتعاون العسكري التركي الامريكي، ففي

---

(1) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص213.

(2) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 2/3/ 1953 (د.ك.و)، رقم التصنيف 2740311/ رقم الوثيقة 13، ص15.

(3) فؤاد دوارة، المصدر السابق، ص15.

(4) George Lenczowski, Op. Cit., P. 143.

حزيران عام 1954 وقعت كل من تركيا والولايات المتحدة اتفاقية نشاط القوات الامريكية في تركيا التي وفرت امتيازات وحصانات للموظفين غير الدبلوماسيين في خدمة حكومة الولايات المتحدة، واخذت الاتفاقيات الاخرى التي تم التوقيع عليها بين الدولتين بالتالي شكل تبادلات عامة لمذكرات تشير الى الموافقة على قضايا اجرائية معينة، ولكن بالاضافة الى ذلك كانت هناك تبادلات سرية لمذكرات واتفاقيات تنفيذية تخص اموراً مثل نشر انظمة الاسلحة في تركيا وحق موظفي الولايات المتحدة بتنفيذ نشاطات ذات طبيعة عسكرية او استخبارية[1].

والحقيقة ان هذه الاتفاقيات اعطت الولايات المتحدة امتيازات قصوى في تركيا اقرب الى الهيمنة الاستعمارية في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ونتيجة للمساعدات العسكرية الامريكية لتركيا، تاثرت الصناعة العسكرية التركية ودبت فيها حالة التدهور والانحطاط لاعتمادها على الصناعات الامريكية، وادى هذا بالتالي الى اشراف الولايات المتحدة على المصانع العسكرية التركية وتشغيلها وانتاج الاسلحة وتصديرها الى دول حلف شمال الاطلسي، كما قامت الولايات المتحدة بفتح عدة مدارس للطيران منها مدرسة الطيران في اسكي شهر، وتدريب الطيارين الاتراك على ايدي خبراء امريكان، واستيراد طائرات امريكية لهذا الغرض[2] ومن خلال انضمام تركيا لحلف شمال الاطلسي بفضل الجهود الامريكية تكون الاخيرة قد احكمت قبضتها على الماكنة العسكرية التركية والاقتصاد التركي اضافة الى ما حققته من ضمانات للجناح الشرقي لحلف شمال الاطلسي بهدف تطويق الاتحاد السوفيتي.

---

(1) Department of State, George S, Hawis, Op. Cit., P.674.

(2) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 10/4/ 1953 (د.ك.و)، رقم التصنيف 1/274311 رقم الوثيقة 59، ص139.

حلف بغداد

انتهجت الولايات المتحدة سياسة جديدة تقوم على خلق الاحلاف الاقليمية وجاء ذلك على اثر فشل سياستها في كوريا والصين والهند الصينية، ونجاح الحركات الشيوعية في هذه الاقطار. فقد زادها فشلها هذا، وظفر اعدائها وهم حديثوا العهد بالاستقلال، حقداً على الشيوعية العالمية وخوفاً من ان يتسع نطاقها الى جهات اخرى من العالم، وازدادت حقداً عليها كما ازدادت خوفاً منها بعد ان اصبح الاتحاد السوفيتي ينافسها، ان لم يكن قد تفوق عليها في صنع القنابل الذرية ونحوها من اسلحة الدمار الشامل، ولمقابلة ذلك اخذت تعمل مع ما اسمته بالعالم الحر على اقامة نطاق من الاحلاف للدفاع المشترك يطوق العالم الشيوعي[1].

فكرت الولايات المتحدة وبريطانيا، على اثر فشل مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط المقترحة في ايلول عام 1951، بمشروع الحزام الشمالي Northern Tier والذي يقوم على اساس تطويق الاتحاد السوفيتي بسلسلة المحالفات بين الدول التي تحيط بحدوده الجنوبية، وتطبيقاً لهذا المشروع تم انجاز اتفاق التعاون بين تركيا وباكستان عام 1954، وفي 24 شباط 1955 تم توقيع معاهدة التعاون بين تركيا والعراق. وبعد موافقة كل من بريطانيا وايران للانظمام الى هذه المحالفات الثنائية تكون قد تمت الخطوة الاولى في طريق تاسيس حلف بغداد[2].

والحقيقة ان تركيا بصفتها اقوى دولة في الشرق الادنى عسكرياً قامت بعقد هذه التحالفات مع العراق وباكستان وايران. وكان الدافع الرئيسي لها في الالحاح على تأسيس الحلف هو لضمان حصولها على مساعدات امريكية

---

(1) ابراهيم شريف، المصدر السابق، ص222.

(2) Peter Mansfield, Op. Cit., P. 504; George Lenczowski, Op. Cit. P.144;

-جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، 1970، ص25.

متزايدة، اضافة الى حمايتها من الخطر السوفيتي المزعوم الذي تشعر بتهديداته، كما ان تركيا ستتولى المبادرة في اقناع الاردن ولبنان للانضمام للحلف، وستقوم بعملية الضغط على هذه الدول لهدف دخولها للحلف المذكور، وعن طريق ممارسة ذلك الضغط تكون قد توفرت لها فرصة الحصول على مساعدات امريكية كبيرة، ولتعزيز اعتبارها من خلال محاولة ان تتصرف كوكيل للولايات المتحدة معاً[1].

وكان حلف بغداد من لبنات افكار جون فوستردلس وزير الخارجية الامريكية الذي شجع عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي على تأسيس هذا التجمع ومعداً ليعيق تقدم السوفيت الى الوطن العربي، اضافة الى حماية تركيا من تهديدات جارتها الكبرى[2]. والواقع ان الدور الرئيسي والعلني لتأسيس هذا الحلف يعود للدبلوماسية البريطانية وبدعم واضح من الولايات المتحدة.

وقد اعلن النائب العمالي كروسمان في مجلس العموم البريطاني قائلاً: "لاينبغي تهنئة وزير خارجية بريطانيا على عقد هذا الميثاق، فهو لم يهتم كثيراً بتأسيسه، ولم يستند الى مبادئ بريطانية، بل الى مبادئ امريكية، ان الشخص الذي يستحق هذه التهاني الحارة هو مسترفورستر ولس"[3].

وكانت الولايات المتحدة قد اقدمت على توقيع عدة معاهدات ثنائية بينها وبين الدول التي تقرر ان تشترك في تاسيس الحزام الشمالي[4] وقد انضمت بريطانيا الى تحالف الحزام الشمالي في 4 نيسان 1955، كما دخلت في السنة نفسها باكستان في 23 ايلول وايران في 2 تشرين الثاني. وكانت الفكرة هي خلق صف شمالي من الدول الجنوبية المحاذية للاتحاد السوفيتي والتي تمتلك قوة

---

(1) Intelligence Report, No. 7074, November 14, 1955, Prepared by Division of Research for East, South Asia, and Africa , Film 4, P. 376.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P.686.

(3) نقلاً عن: ميشيل كامل، المصدر السابق، ص93.

(4) فؤاد دوارة، المصدر السابق، ص120.

عسكرية كبيرة وذات تأثير فعال في الشرق الاوسط[1]. واطلق على تحالفات دول الحزام الشمالي مصطلح "حلف بغداد".

واكدت وزارة الخارجية الامريكية في بيان صحفي ترحيبها بهذا الحلف واعتبرته فاتحة خير في علاقات الولايات المتحدة مع دول الشرق الاوسط، وانه يدل دلالة قاطعة على ان دول المنطقة اخذت تشعر بان الخطر الرئيسي الذي يهدد كيانها ياتي من الجانب الشيوعي[2].

وقد دعمت الولايات المتحدة حلف بغداد بقوة واخذت تعتبره بالتدريج مفتاحاً لسياستها الدفاعية وارسلت مراقبين الى اجتماعات مجلس الحلف والى لجنته الاقتصادية[3].

وكان هدف الولايات المتحدة وبريطانيا من انشاء حلف بغداد، بالاضافة الى الاهداف العامة، هي:-

1. الدفاع عن نفط الشرق الاوسط ضد أي عدوان قد يتعرض له من جانب الاتحاد السوفيتي او من جانب القومية العربية الثائرة.
2. تهديد حقول النفط الروسي في اقليم القوقاز، والمراكز الصناعية الكبرى في شمال البحر الاسود، وفي اقليم جبال اورال وما وراءه شرقاً، وفي وسط سيبريا.
3. التمتع بالاعتبارات الاستراتيجية الاخرى التي يتميز بها الشرق الاوسط كحلقة تربط بين اسيا وبين اوربا وبين افريقيا وكجسر تنتقل

---

(1) Geoffrey Lewis, Op. Cit., P.168; Sydney Nettleton Fisher, Op. Cit., P. 495.

(2) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1955/3/2 (د.ك.و) رقم التصنيف 5036311/ رقم الوثيقة 59، ص86.

(3) ج. ب دروزيل، المصدر السابق، ص388: جهاد مجيد محي الدين، المصدر السابق، ص30.

عبره الاتصالات البحرية والجوية بين المحيط الاطلسي والمحيط الهندي، ولتحقيق هذه الاهداف كان لابد من تعزيز مركز تركيا[1].

ورغم ان الولايات المتحدة تجنبت الالتزام الصريح بحلف بغداد، لكنها اعطت الحلف الجديد كل الدعم الاخلاقي والمساعدات العسكرية خاصة الى تركيا[2].

والحقيقة ان المساعدات التقنية والاقتصادية الامريكية الى دول الشرق الاوسط قد انتشرت بصورة كبيرة نوعاً ما، وبنوع اختلاف النموذج بسبب تنوع الحاجات ووجهات النظر السياسية، بالاضافة الى ذلك فان تركيا حصلت على مكاسب اقتصادية معتبرة من المساعدات العسكرية واستلمت مساعدة اقتصادية بمستوى سنوي يتجاوز (100) مليون دولار[3].

ومن خلال الربط بين حلف شمال الاطلسي، والبرامج العسكرية الطويلة الامد والمساعدات الاقتصادية، فان تركيا كانت نقطة الارتكاز في بناء حلف بغداد ذلك لان تركيا تمتلك اطول حدود مع الاتحاد السوفيتي من بين دول الحلف، اضافة الى اشرافها على المضايق، وامتلاكها جيشاً وطنياً ذو سمعة جيدة وبنية تحتية اطلسية هامة تمثلت لزمن ما بصواريخ جوبتير بعد أنضمامها الى حلف الاطلسي وتدفق المساعدات العسكرية الامريكية، لذلك فان تركيا تمثل اهمية قصوى في الستراتيجية الامريكية حيال الاتحاد السوفيتي ودول الشرق الاوسط[4].

---

(1) ابراهيم شريف، المصدر السابق، ص224.

(2) Nelson Manfred Black and Oscar Theodore Barck, The Unitad States in Its World Relations, New York, 1960, P. 767.

(3) John G. Campbell, Op. Cit., P. 267.

(4) شارل زورغبيب، المصدر السابق، ص30.

لقد استطاع حلف بغداد اقامة خط عسكري امريكي يمتد من جبال الهملايا الى البحر المتوسط، يربط الشرق الاوسط بحلف شمال الاطلسي عن طريق تركيا، كما يربطه بحلف جنوب شرق اسيا[1] عن طريق الباكستان[2].

وعارضت بعض الاقطار العربية قيام حلف بغداد ورفضت دعوة الانضمام اليه، وكان في مقدمتها مصر والسعودية وسوريا، وكان السبب المهم في معارضة العرب للحلف هو الموقف الامريكي من قضية فلسطين ومشكلة اللاجئين المشردين عن ارضهم ومنازلهم واملاكهم هؤلاء الذين ترفض تل ابيب ان تكون عودتهم الى فلسطين موضوع بحث[3].

والحقيقة لم يكن من مصلحة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة فتور العلاقات بين تركيا والاقطار العربية لان ذلك يؤثر سلباً على خططها في اقامة مشاريع دفاعية في المنطقة وحماية امن الكيان الصهيوني وبخاصة ان الدول الغربية تدرك اهمية الدور الذي تضطلع به تركيا في هذا المجال، لذلك نصحت الولايات المتحدة تركيا بضرورة العمل على تحسين علاقاتها مع الاقطار العربية[4].

---

(1) حلف جنوب شرق اسيا: بناء على دعوة ايزنهاور في ضرورة اتخاذ اجراء فعال لوقف ما اسماه بالتغلغل الشيوعي في اسيا، اجتمعت كل من استراليا وفرنسا ونيوزلنده والباكستان والفلبين وتايلند والولايات المتحدة في مانيلا عاصمة الفلبين في ايلول 1954 ووقعت على حلف مانيلا الذي سمي بمعاهدة جنوب شرق اسيا للدفاع الجماعي، وبدا تنفيذ المعاهدة في شباط 1955 بعد تصديق الفلبين عليها، راجع:

- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص249.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص244.

(3) Michael Adama, The Middle East. Anthony bland, London, 1971, P. 326;

- عبد الله حشيمة، المصدر السابق، ص71.

(4) المفوضية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 14 مايس 1951 (د.ك.و)، رقم التصنيف 3729 ملفة ت / 2/ 4.

وكان الكيان الصهيوني قد قام بعدة اجراءات عدوانية قبل العدوان الثلاثي عام 1956 ، ويفسر بعض السياسيين هذه الاجراءات انها ضد جمال عبد الناصر والقومية العربية ، ولابعاد العرب من دخول حلف بغداد ، كي لا ياخذ الحلف طابع عدواني لكيانهم[1] والحقيقة ان اجراءات الصهاينة كانت في خدمة الولايات المتحدة واتباعها ، اما عدم دخول مصر ومعظم الدول العربية حلف بغداد فلم يكن رداً على اجراءات الكيان الصهيوني العدوانية ، وانما لان هذا الحلف كان منذ البداية موجهاً ضد دول المنطقة ، وفي خدمة الدول الاستعمارية.

كان لليهود الامريكيين دور كبير في ترويض تركيا ، هؤلاء المتحكمون في توجيه سياسة الكونكرس الامريكي، وذات النفوذ الكبير في "وول ستريت" السوق العالمية في نيويورك، ويروي محمد جميل بيهم مثالاً لهذا الترويض فيقول: "اثناء وجودي بتركيا خلال شهر حزيران 1955 طلبت تركيا من الولايات المتحدة امدادها بـ 300 مليون دولار كمساعدة ، ولكن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ضغطوا على واشنطن كي ترفض طلبها ، وذلك لانهم ارادوا الاقتصاص منها على سياسة التقارب التي برزت بوادرها بين استانبول ودمشق وبيروت في ذلك الحين"[2]. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت هذا الطلب بتاثير اللوبي الصهيوني مما ولد استياء كبيرا في تركيا على المستويين الشعبي والرسمي[3].

وخلال المحادثات التي جرت بين الرئيس الامريكي ايزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني ايدن في شباط 1956 رحبوا بحلف بغداد واعلنوا اهميته لسلامة الشرق الاوسط، واثنوا على تركيا الدولة الاساس في هذا الحلف، واكد البيان الختامي للمباحثات على ان الحكومة الامريكية ستواصل تأيدها التام لاغراض

---

(1) Thomes A. Bryson, Op. Cit, P. 106.

(2) محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، المطبعة الوطنية، 1957، ص215.

(3) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1955/7/18 (د.ك.و)، رقم التصنيف 2744311/ رقم الوثيقة 25، ص54.

الحلف واهدافه، وان مراقبيها سيؤدون دوراً مفيداً في اعمال لجانه[1] وكانت معظم الصحف الامريكية قد رحبت بحلف بغداد واثنت على تركيا لجهودها في بناء الحلف وعدته الاتجاه الصحيح لتوطيد صلات دول الشرق الاوسط مع الدول الغربية بصورة مباشرة لتقوية خطوط الدفاع في حالة الهجوم السوفيتي[2].

وفي منتصف الخمسينيات كان الهدف المباشر للمساعدة الامريكية هو جر الدول النامية الى الاحلاف الاستعمارية مثل حلف بغداد، نظراً للاخفاقات الخطيرة التي منيت بها سياسة الولايات المتحدة وحلفائها ونتيجة اشتداد الحركة المناهضة للاستعمار، فقد بذلت الجهود للربط بين تقديم المساعدات الامريكية وبين تحقيق اهدافها الاستعمارية في المنطقة، وكانت تركيا من بين الدول التي تسلمت المساعدات الامريكية وحققت اهدافها الاستعمارية في الشرق الاوسط[3].

وكانت الولايات المتحدة تتحدث عن اصلاحات شاملة في تركيا، ولكن اجراءات واشنطن في اصلاحات اقتصادية واجتماعية هي اجراءات دون طموح الاتراك، وحينما تتدخل وزارة الدفاع الامريكية في اطار الاهتمامات الاستراتيجية العسكرية بالشؤون الداخلية لتركيا وتدعوها لزيادة ميزانيتها العسكرية وتطوير نفقاتها الحربية، فان هذا كله يعني ضرب تطلعاتها المستقبلية في التنمية وفي اختيار طريق تطورها بنفسها[4].

وكان عدنان مندريس يطبق سياسة الولايات المتحدة في تركيا، وعلى تعبير حكمت قفلجملي ان مندريس عهد بخفض قيمة النقد التركي بمعدل 200٪ في ليلة واحدة، وكان هذا الاجراء يعرف باسم "عمليات التعيير"، ويتابع

---

(1) السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1956/2/7 (د.ك.و)، رقم التصنيف 4914311/ رقم الوثيقة 1، ص1.

(2) السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1955/2/2 (د.ك.و)، رقم التصنيف 4910311/ رقم الوثيقة 40، ص78.

(3) افجيني بريماكوف، المصدر السابق، ص122.

(4) نديم البتكين، المصدر السابق، ص28.

قائلاً كنا نقوم "بتعيير" انفسنا حسب متطلبات الدولار الامريكي الذي يباع في السوق العالمية بضعف قيمته الحقيقية[1] وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة، الدولة الرأسمالية الاولى، كانت تعمل بنشاط في تركيا لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية وان كل دولار تقدمه الى تركيا على شكل مساعدات فانه في الحقيقة ياتي بارباح طائلة للولايات المتحدة اما مدى فائدة هذه المساعدات لتركيا فأن لها اهمية في تطوير تركيا، ولكنها لم تصل، ولن تصل، الى مستوى الدول الغربية، وهذا مارسمته الولايات المتحددة وحليفاتها الغربيات لها.

كان للولايات المتحدة اليد الطولى في حلف بغداد رغم عدم مشاركتها الرسمية فيه منذ بداية تأسيسه، وتعبر المساعدات العسكرية التي تقدمها لدول الحلف عن وجهة نظر الولايات المتحدة في هذا الحلف، وخير دليل لرعايتها الكاملة له[2].

وقد انتمت الولايات المتحدة الى لجنة الاتصال العسكري لحلف بغداد في نيسان عام 1956، وزدات من مساعداتها العسكرية الى الدول الاربع- دول الحلف خاصة تركيا-، كما انها زادت من قوتها الجوية والبرية في الشرق الاوسط لتقوية وجودها في المنطقة ولمواجهة الاتحاد السوفيتي، وكانت تركيا هي النقطة الرئيسية لهذه السياسة[3].

وفي مؤتمر لندن الاول المنعقد في اب 1956 لمعالجة مشكلة قناة السويس ايدت تركيا مشروع دالس مع اقتراح بعض التعديلات فيه، حيث جاء في مشروع دالس مايلي: "ان الحكومات الموافقة على هذا التصريح والمشتركة في مؤتمر لندن قد اقلقها الموقف الخطير الخاص بقناة السويس، وهي اذ تسعى الى ايجاد حل سلمي يتفق واغراض الامم المتحدة ومبادئها واذ تعترف بان الحل السليم يجب

---

(1) حكمت قفلجملي، المصدر السابق، ص41.

(2) Paul Peeters, Massive Retaliation , The Policy and its critics, Chicago, 1959, P.69.

(3) John G. Campbell, Op. Cit., P.188.

ان يحترم حقوق مصر المستمدة من سيادتها، بما في ذلك حقها في تعويض عادل منصف نظير استخدام القناة، ويضمن من جهة اخرى القناة باعتبارها ممراً مائياً دولياً طبقاً لاتفاقية الاستانة الموقعة في 28 تشرين الاول 1888م.

ان هذه الحكومات تتفق في التعبير عن وجهة نظرها بما ياتي: انها تؤكد كما تنص على ذلك مقدمة اتفاقية 1888م، وجوب انشاء نظام محدد لضمان حرية الملاحة في قناة السويس البحرية في جميع الاوقات ولجميع الدول"، ان تأييد تركيا لهذا المشروع الامريكي لدليل واضح على خضوع تركيا لسياسة الولايات المتحدة الخارجية.

وفي مؤتمر لندن الثاني الذي عقد في ايلول عام 1956 دافعت تركيا عن مشروع جمعية المنتفعين بقناة السويس الذي قدم من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبعد تأسيس هذه الجمعية اصبحت تركيا من الدول المشاركة فيها[1].

وعند حدوث العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الاول 1956 اتخذت تركيا قراراً بخفض التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني الى درجة القائم بالاعمال في 26 تشرين الثاني 1956، وكان هذا القرار ليس بوحي من ارادتها لان الولايات المتحدة هي التي املت عليها اتخاذ مثل هذا الاجراء بغية ان ترث بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط وخاصة بعد ازدياد النفوذ السوفيتي فيها[2] ولتقوية علاقاتها بالحكومات العربية خاصة تلك الحكومات المنضوية تحت لواء حلف بغداد.

كان الهدف من هذا التخفيض كما اكده السفير التركي في الكيان الصهيوني قبل مغادرته تل ابيب هو لرص صفوف دول حلف بغداد واتخاذ موقف موحد ازاء مختلف القضايا، واكد ايضاً ان التعاون بين تركيا والكيان

---

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص ص 289، 290.

(2) المصدر نفسه، ص295.

الصهيوني سيستمر بنفس مستواه، وان هذا الاجراء كان الهدف من ورائه لكسب اصوات الدول العربية في هيئة الامم المتحدة عند مناقشة القضية القبرصية[1] . ويعتبر هذا واحداً من الادلة التي تكشف لنا عن خضوع سياسة تركيا الخارجية للاشراف الامريكي[2].

وتؤكد الفترة مابين عامي 1951 و1956 بان الخطر الشيوعي هو الظرف المسيطر الذي حدد طبيعة المساعدات الامريكية للدول المتحالفة وكان التركيز فيها على المساعدات العسكرية، اما المساعدات الاقتصادية فقد كانت توزع حسب مقاييس عمادها مساعدة بعض هذه الدول على الاحتفاظ بمؤسسات عسكرية ضخمة[3] وكان نصيب تركيا حصة الاسد من هذه المساعدات.

فقد تلقت تركيا خلال عام 1955 مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة قدرها 100.400.000 دولار، وهو يفوق المساعدات المقدمة عام 1954 بـ21.700.000 دولار[4].

ويبدو ان الولايات المتحدة اتخذت من تركيا قاعدة مهمة للتجسس على الاتحاد السوفيتي وبكل الوسائل ، فمثلاً في شباط عام 1956 احتج الاتحاد السوفيتي على اطلاق مناطيد دعاية امريكية مجهزة بالات التصوير، والات الالتقاط والاستلام وكانت هذه المناطيد قد خرقت اراضي الاتحاد السوفيتي من جهة ولايتي قارص واردهان، وقد صرح ناطق عن وزارة الخارجية الامريكية ان هذه المناطيد اعدت لجمع المعلومات العلمية تمهيداً لعام 1957[5] وهي المعلومات

---

(1) Peter Mansfield, Op. Cit., P. 505.

(2) Intelligence Report, No.7101, January 26, 1956, Prepared by Division of Research For Near East, South Asia, and Africa, Film 6, P.704.

(3) جودت كاظم غضيب العاني، المصدر السابق، ص26.

(4) الزمان، العدد، 5544، 18 كانون الثاني، 1956.

(5) الزمان، العدد 5563، 7 شباط 1956.

التي على ضوئها توضع الخطط العسكرية والاستراتيجية الامريكية حيال الاتحاد السوفيتي مع مطلع عام 1957.

وفي عام 1956 وافقت تركيا على تنفيذ اتفاقية نشاط القوات الامريكية في تركيا الموقع عليها بين الولايات المتحدة وتركيا في حزيران عام 1954، وخاصة فيما يخص توضيح العبارة "في انجاز الواجب الرسمي" وقد ارسلت وزارة العدل التركية تعليمات الى السلطات القضائية في كل انحاء تركيا بان يسمح لكل الموظفين الامريكان بتولي صلاحية قضائية اثر شهادة من قبل قائد امريكي اقدم ان المتهم كان في الواجب الرسمي عندما حدث الجرم[1] والحقيقة ان هذه الاتفاقية جعلت من الموظفين الامريكان في تركيا المهيمنين على معظم المؤسسات التركية.

كما ازدادت مخالفات المواطنين الامريكان في تركيا خاصة حوادث السيارات والحوادث اللاأخلاقية التي يمارسها الامريكان[2].

وقامت الولايات المتحدة بعقد اتفاق التعاون الذري مع تركيا في صيف عام 1955، ويأتي هذا ضمن نطاق حصر الاتحاد السوفيتي، وخدمة مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط[3].

ورغم الدعوات المستمرة من تركيا للولايات المتحدة في ان تنضم الى حلف بغداد بصورة رسمية، فانها اثرت ان لاتنضم الى عضويته بصفة كاملة واكتفت بالمشاركة بصفة عضو مراقب في اللجنتين الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام التابعة للحلف، ذلك ان الولايات المتحدة كانت راغبة في عدم اثارة رد فعل عدائي عنيف ازاء السياسة الامريكية في المنطقة، وبصورة

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P680.

(2) Ibid, P.681.

(3) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد، بتاريخ 1955/5/9 (د.ك.و) رقم التصنيف 2743311/ رقم الوثيقة 23، ص52.

خاصة من جانب مصر التي كانت الولايات المتحد قد دخلت معها في طور من التفاهم والمهادنة، ومع ان قيادة الحلف تركت رسمياً لبريطانيا، الا ان التخطيط لاستراتيجية الحلف الدفاعية، وكذلك السلطة الحقيقية في اتخاذ القرارات المهمة فيه ظلت في يد الولايات المتحدة[1].

وعلى اثر الاخفاق الذي مني به العدوان الثلاثي على مصر في خريف عام 1956، قام انتوني تاننج وزير الدولة البريطاني بجولة في الشرق الاوسط، ولما فرغ منها نشر سلسلة من المقالات في صحيفة "نيويورك هيرالدتربيون" جاء فيها دعوته لاقامة الجامعة الاسلامية او الحلف الاسلامي[2]، وهو في الحقيقة مشروع امريكي قبل ان يكون بريطاني الهدف منه تطويق حركات التحرر القومية في الشرق الاوسط وهو في الحقيقة امتداد لحلف بغداد، يضم المشروع دولاً اسلامية شرق اوسطية، ومشروع الحلف يخدم مصالح الدول الغربية وفي مقدمتها الامريكية والبريطانية. وكانت تركيا قد رحبت بمشروع الحلف وابدت استعدادها لتؤدي دورها فيه، لكن الحلف لم ينجح لمعارضة كثير من الدول الاسلامية الدخول فيه، ولوجود حلف بغداد الذي تعارضه معظم دول الشرق الاوسط.

والخلاصة لقد نشأ التعاون الامريكي – التركي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من عاملين رئيسيين:-

1. اتفقت الولايات المتحدة وتركيا على ضرورة الاستعداد العسكري لمواجهة تهديد الاتحاد السوفيتي.
2. ان تركيا معتمدة على الولايات المتحدة في حصولها على المساعدات العسكرية والاقتصادية، وهذه المساعدات ضرورية لتجهيز وادامة المؤسسة العسكرية التركية، ولبناء قاعدة اقتصادية متينة في تركيا.

---

(1) ابراهيم خليل احمد، واخرون، المصدر السابق، ص217.

(2) راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي-القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1966، ص73.

وقد اظهرت تركيا رغبة لتتصرف كاداة رئيسية لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة ضمن نطاق حلف بغداد ، ورغم التحفظات التركية بشأن معالجة الولايات المتحدة لبعض القضايا في الشرق الاوسط، لكن السياسة التركية في اطارها العام ظلت تتبع منهج السياسة الامريكية في القضايا الاقليمية.

وقد تطورت السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط بصورة اكبر بعد زيادة اهمية هذه المنطقة في العالم ، وكشفت هذه السياسة عن قناعها بصورة ادق مع ولادة مبدأ ايزنهاور في مطلع عام 1957.

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة
تجاه تركيا 1957-1960

- الاهتمام الامريكي بتركيا ضمن نطاق
- مبدأ ايزنهاور وتركيا
- الولايات المتحدة وانقلاب 27 مايس 1960 في تركيا

4

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1957- 1960

الاهتمام الامريكي بتركيا ضمن نطاق حلفي شمال الاطلسي وبغداد

استمر اهتمام الولايات المتحدة بتركيا خلال رئاسة ايزنهاور الثانية وجاء هذا الاهتمام ضمن نطاق حلف شمال الاطلسي، وحلف بغداد، فضمن نطاق حلف شمال الاطلسي وافقت تركيا في عام 1957 على السماح بوجود قذائف صاروخية على اراضيها[1].

وقد اصرت الولايات المتحدة على زيادة أسهام تركيا في قوات حلف شمال الاطلسي، ذلك لان الجندي التركي يكلفها بما يقل ست مرات تقريباً من تكاليف الجندي الالماني، وقد استجابت تركيا للمطلب الامريكي فاصبحت مساهمتها في جيوش الحلف، بـ(12) فرقة من المشاة بلغ تعدادها حوالي (200 الف) مقاتل في عام 1958[2].

وانطلاقاً من عملية تسهيل حركة قوات حلف شمال الاطلسي في تركيا، قامت هيئة امريكية بتحديث طرق المواصلات التركية، فخلال الفترة 1950- 1958 تم تحديث شبكة طرق تبلغ اطوالها (11.9) الف كم، وقد اخذت الهيئة بنظر الاعتبار في خطتها هذه الاهداف الستراتيجية والعسكرية لحلف شمال الاطلسي، لذلك جاءت شبكة المواصلات هذه لتربط بين الموانئ البحرية التركية من جهة والقواعد العسكرية والمطارات في داخل الاراضي التركية من جهة

---

(1) كمال المنوفي، المصدر السابق، ص20.

(2) Congressional Record, Volume 103, 1957, P.6034.

اخرى، وكان معظمها موجهة بالدرجة الاولى نحو الحدود السوفيتية والبلغارية ، حتى كان بعضها يصل الى نقطة لا تبعد اكثر من 100 ميل عن حدود الاتحاد السوفيتي، كانت اعادة بناء الموانئ التركية المهمة مثل: "ارجلي، طرابزون، سينوب، سمسون، استانبول، ازمير، الاسكندرونة، جيلجوك، ومرمريز" ، وقد بلغت تكاليف هذه العملية للفترة 1950-1957 حوالي 282.4 مليون ليرة تركية ، وكانت هذه المبالغ من ضمن المساعدات الامريكية لتركيا في اطار حلف شمال الاطلسي، وقسم منها من بنك الاعمار الدولي. وقد رافق بناء القواعد البحرية عملية تجديد الاسطول الحربي التركي ، وعلى هذا الاساس تسلمت القيادة التركية حتى عام 1957 (40) قطعة بحرية حربية من الولايات المتحدة، كما جرت عملية تسليح القطعات البحرية التركية بالاسلحة الحديثة[1].

اما بالنسبة لبناء المطارات الحربية في تركيا فقد استطاعت الشركات الامريكية المتخصصة وبدعم مالي من الادارة الامريكية بناء مجموعة من المطارات الحربية في مدن: "اسكي شهر، قارص، اظنة، ازمير، ودياربكر"، وفي الوقت نفسه تم اعادة بناء كافة المطارات القديمة حتى اصبحت ملائمة لهبوط واقلاع الطائرات الحربية الثقيلة في كل من مدن "اسينبوج، يشيكلي، طرابزون، ميرزيفون، بورصة، بالبكير قونية، اليازج، اقيون قرة حصار، ارضروم، سمسمون، وان، اورفة، بوردو اسبارتة" وخضعت هذه المطارات تحت الاشراف المباشر لحلف شمال الاطلسي.

والحقيقة ان هذه المطارات قربت المسافة جداً للطائرات النفاثة الحربية الامريكية الى مسافة طيران ثلاث ساعات من الاقاليم الوسطى للاتحاد السوفيتي، والى مسافة طيران ساعة واحدة عن مراكز حقول النفط السوفيتية في القفقاس، وان قاذفات القنابل الثقيلة ستتمكن بسهولة من الوصول الى مراكز انتاج النفط في القفقاس[2].

(1) نوري عبد البخيت السامرائي ، العلاقات الامريكية التركية ، ص33.

(2) United States news and World report, Volume, 1, 1952, P.32.

وفي عام 1958 تم الاتفاق بين الحكومتين الامريكية والتركية لبناء قاعدة للصواريخ النووية بالقرب من استانبول يبلغ مداه 1000 كم خصص لها 26 مليون ليرة تركية وقاعدة اخرى قرب العاصمة انقرة، وتم بناء هذه القواعد الصاروخية بالمساعدات الامريكية والكندية في اطار حلف شمال الاطلسي وبلغ مجموعة نفقاتها 200 مليون دولار[1].

كما اصبح تحت تصرف الولايات المتحدة في الاراضي التركية اكثر من (300) محطة تنصت استخبارية، وهذه المحطات اسهمت بشكل كبير في تزويد الولايات المتحدة بالمعلومات المطلوبة والتي على ضوئها رسمت ستراتيجيتها في المنطقة، بينما تشكل قيوداً كبيرة على ستراتيجية الاتحاد السوفيتي في المنطقة وبالذات حركته البحرية نحو البحر المتوسط، او من البحر المتوسط الى البحر الاسود[2].

وقد واكب هذا التغلغل العسكري الامريكي في تركيا نشاط ثقافي وفكري شمل معظم نواحي الحياة استهدفت من ورائه الدعاية لنمط الحياة الامريكية، وكان لوسائل الاعلام الامريكية نشاط واسع في وسط البلاد شمل الاذاعات الموجهة ودور السينما والصحافة وجمعيات الصداقة، ففي عام 1957 وافقت الحكومة التركية على منح اذاعة صوت امريكا القيام ببث اذاعي في البلاد للدعاية لنمط الحياة الامريكية والدعاية الموجبة ضد الاتحاد السوفيتي، وكان لوسائل الاعلام الامريكية (116) جهاز عرض سينمائي متجول وثمانية دور سينما، كما تمكنت دور النشر الامريكية من مد الجسور مع (300) صحيفة ومجلة تركية، يضاف الى ذلك جمعيات الصداقة الامريكية التركية في مدن "استانبول انقرة، ازمير، وادنه"، وفي عام 1957 اعلن في الكونكرس الامريكي عن الزيادة المطردة في نفقات المؤسسات الاعلامية الامريكية العاملة

---

(1) Congressional Record, Volume 103, 1957, P.10599.

(2) هادي احمد مخلف، المصدر السابق، ص23.

في تركيا والتي وصلت الى 180 الف دولار في عام 1956 لكنها ارتفعت الى 356 الف دولار في عام 1957[1].

وفي اطار حلف شمال الاطلسي، كلفت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة حليفتهما تركيا بان تؤدي دوراً في الشرق الاوسط لخدمة مصالح الدول الغربية، فكان حلف بغداد حلقة تابعة لحلف شمال الاطلسي.

وعلى اثر المحادثات التي جرت بين الرئيس الامريكي ايزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان في برمودا بتاريخ 24 اذار 1957 صدر تصريح رسمي اكد على رغبة الولايات المتحدة في الاشتراك الفعال في عمل اللجنة العسكرية لحلف بغداد[2].

وبعد البيان المشترك الذي صدر بعد اختتام مؤتمر برمودا اشتركت الولايات المتحدة في اللجنة العسكرية لحلف بغداد في اذار 1957، وقد صرح "فطين رشدي زورلو" وزير الخارجية التركية مبيناً راي الحكومة التركية بهذا القرار الامريكي قائلاً: "ان الولايات المتحدة بانضمامها الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد، بعد اشتراكها لمدة عدة اشهر في لجنة الشؤون الاقتصادية ولجنة مكافحة "الاعمال الهدامة" التابعتين للحلف قد اصبحت في الواقع عضواً في الحلف، وقال ان لهذا القرار الامريكي مغزى كبيرا في الوقت الذي اصبح مشروع ايزنهاور نافذ المفعول"[3].

ويبدو ان هذا القرار لم يكن تغييراً مفاجئاً في السياسة الامريكية، فالولايات المتحدة هي التي دعمت حلف بغداد اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وسواء اعلنت اشتراكها فيه او لم تعلن فهي كانت العمود الفقري للحلف.

---

(1) Congressional Record, Volume 103, 1957, P.1573.

(2) Department of State, Documents, United States Policy in the Middle East, September 1956-June 1957, Washington, 1957, P. 421.

(3) الزمان ، العدد 5904، 27 اذار 1957.

وقد كتبت صحيفة "اورو التركية" في 30 كانون الاول 1957 مقالاً جاء فيه: "ان حضور وزير الخارجية الامريكية مؤتمر الحلف المزمع عقده في انقرة يؤكد ان واشنطن هي حجر الزاوية في هذا الحلف"، وكانت خطة واشنطن هي وضع حجر الاساس في ارتباط مباشر بين حلف بغداد وحلف شمال الاطلسي وحلف جنوب شرق اسيا، كما اعلنت لجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس الامريكي، بالاضافة الى ذلك اقامة قواعد صاروخية امريكية على اراضي الدول الاعضاء، وبالذات تركيا[1].

ومما يدل على اهتمام الولايات المتحدة بتركيا، وحلف بغداد هو قيام جون فوستر دالس وزير الخارجية الامريكية في نهاية كانون الثاني عام 1958 برئاسة مؤتمر الحلف المنعقد في انقرة والسيطرة على مناقشاته وتوجيهه وفق مصالح الولايات المتحدة[2].

وفي مؤتمر الحلف، الذي انعقد في انقرة في نهاية كانون الثاني عام 1958 طالبت تركيا وشركائها في حلف بغداد الولايات المتحدة الانضمام الى الحلف كعضو عامل، لكن واشنطن رفضت الدعوة مرة اخرى، وفي الوقت ذاته وعدت في بيان مشترك مع دول الحلف نهاية تموز عام 1958[3] انها ستتفاوض بشأن اتفاقيات ثنائية مع كل دولة عضو في الحلف لتؤكد الدعم الامريكي لتلك الدول[4].

---

(1) ميشيل كامل، المصدر السابق، ص97.

(2) السفارة العراقية في واشنطن الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 2/ كانون الثاني 1958 (د. ك.و) رقم التصنيف 5045311 / رقم الوثيقة 33، ص45.

(3) على اثر ثورة 14 تموز 1958 في العراق، نقل الحلف مقره وسكرتاريته الى انقرة في تشرين الاول 1958. وفي اذار 1959 انسحب العراق من الحلف عندها غير اسمه من حلف بغداد الى حلف منظمة المعاهدة المركزية (السنتو).

راجع : عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المصدر السابق، ص249.

(4) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P. 695.

وبناء على ذلك، ففي الخامس من اذار عام 1959 وقعت الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية ثنائية في اطار حلف منظمة المعاهدة المركزية (السنتو) (حلف بغداد سابقاً)، ومما جاء في هذه الاتفاقية:

1. ان الولايات المتحدة تقوم بحد أي عدوان يقع على تركيا وذلك بناء على طلب الاخيرة، وتتدخل بصورة عملية في ذلك باستخدام قواتها المسلحة.
2. اكدت الولايات المتحدة من جديد عزمها على مد تركيا بالمعونة العسكرية والاقتصادية بغية دعم استقلالها الوطني وسلامة اراضيها وتنمية اقتصادياتها.
3. تعهدت الحكومة التركية باستخدام هذه المعونات العسكرية والاقتصادية المقدمة لها من الولايات المتحدة بما يحقق نموها الاقتصادي وصد العدوان عنها[1].

والواقع ان الاتفاقية التي ابرمتها الولايات المتحدة مع تركيا كانت جزءاً مكملاً للهيمنة الغربية، والامريكية بشكل خاص، على دول المنطقة، لتربطها مباشرة بستراتيجيتها وخدمة مصالحها الاستعمارية.

وخلال اجتماع منظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً) في واشنطن في العاشر من تشرين الاول عام 1959 صدر بيان رسمي اكد ان الولايات المتحدة ستستمر على تقديم معوناتها للدول الاعضاء في المنطقة، وان الاعضاء ابدوا امتنانهم من المعاهدات الثنائية التي عقدتها الولايات المتحدة معهم في شهر اذار الماضي خاصة مع تركيا، كما عبروا عن اهمية هذه المنظمة تحت هذا الاسم الجديد الذي يؤكد على اهتمام هذه الدول الواقعة بين حلفي شمال الاطلسي وجنوب شرق اسيا في امر الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي فيما بينهم[2].

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P. 696.

(2) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1959/11/9 (د.ك.و) رقم التصنيف 28841/ رقم الوثيقة 36، ص228.

ويبدو ان تجربة الولايات المتحدة مع حلف منظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً) والاحلاف الاخرى، لم تكن بمستوى الطموح فلم يظهر من بين الحلفاء الاصغر اية حالة يكون فيها ذلك الحليف راغباً في قبول قيادة واشنطن السياسية والعسكرية وفق شروط مرضية بالنسبة لها، على الرغم من انها جميعاً ظلت تواقة في قبول الشحن المستمر للمساعدات الامريكية، وعلى ما يبدو لم يظهر أي عضو مؤيد بثبات التعريف الامريكي لمصطلح "الخطر المشترك" كما لم يقتنع احد على ما يظهر من ان الهدف الوحيد من اقامة قوة تحالف هو لصد أي هجوم موحي به من قبل السوفيت، بل ان هؤلاء التقت مصالحهم الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة[1].

لقد كان حلف منظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً) ضعيفاً منذ ولادته، ويرجع ذلك ، فضلاً عن معارضة مصر له وعدم انضمام الاقطار العربية اليه ماعدا العراق، الى عوامل عدة منها الاستراتيجية التي نفذها الاتحاد السوفيتي في الشرق الاوسط والتي قامت على اساس اقامة علاقات حسن جوار مع تركيا وايران مما افقدها الحماس نحو مساندة الحلف، كما ان الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط جعل من المشكوك فيه تماماً ان يقوم هذا الحلف باي دور فعال في الدفاع عن هذه المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفيتي[2].

وقد استمرت الولايات المتحدة في منهجها التقليدي الذي يرمي الى حصر الاتحاد السوفيتي ومتابعة نشاطاته السياسية والعسكرية وذلك ضمن نطاق حلف شمال الاطلسي وحلف المعاهدة المركزية – بغداد سابقاً، فمثلاً في مايس 1960 اسقطت طائرة تجسس امريكية من طراز "U-2"، داخل الاراضي السوفيتية بعمق 200كم، وكانت هذه الطائرة تتجسس لحساب المخابرات المركزية

---

(1) تشارلس اوليرتش، المصدر السابق، ص135.

(2) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص218.

الامريكية، وقد ولد هذا اعتراضاً شديداً من الجانب السوفيتي على الولايات المتحدة، وتركيا التي فتحت اجوائها للطائرات الامريكية[1].

ان المحطات والقواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في الاراضي التركية، وكذلك عملية التحديث والتطور التي شهدتها القوات المسلحة التركية، وضع على كاهل تركيا مسؤوليات جسيمة تجاه الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وتبدو الصورة واضحة من خلال ملاحظة النقاط الاتية:

1. لقد ترتب على تركيا في الجانب العسكري انحيازاً كاملاً نحو الولايات المتحدة ودول العالم الغربي الحليفة لها، بالرغم من مجاورتها للاتحاد السوفيتي مما دفع الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى للعمل على تعزيز حالة الانحياز التركي بنقل التكنولوجيا العسكرية وراس المال العسكري والخبرة العسكرية الى تركيا في محاولة منها لجعل تركيا في مستوى بعض دول حلف شمال الاطلسي والمحافظة عليها وذلك بربطها مع عجلة المعسكر الغربي بصورة او باخرى.
2. ان الوجود العسكري الامريكي على الاراضي التركية فسح المجال امام التدخل الامريكي او الغربي في الشؤون الداخلية التركية وذلك لضمان المصالح الغربية والمحافظة عليها، هذا من جانب، ومن جانب اخر ادى الوجود الاجنبي في تركيا الى جعل الاراضي التركية هدفاً مركزياً من الاهداف التي يدمرها الاتحاد السوفيتي في أي مواجهة مسلحة مع الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربي، مما حفز تركيا ودول حلف شمال الاطلسي وحلف المعاهدة المركزية للعمل على ضرورة تحديث وتطوير القوات المسلحة التركية، لغرض تلافي او تقليل قوة

(1) دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت، 1969، ص151.

الضربة الاولى التي قد تتعرض لها تركيا والقواعد الاجنبية العاملة فيها من قبل الاتحاد السوفيتي.

3. اضافة اعباء كبيرة على القوات المسلحة التركية لحماية مراكز الوجود الامريكي والغربي، مما استوجب ذلك ان تكون القوات المسلحة التركية على قدر عال من التطور والقابلية والحركة للقيام بالمهمة المذكورة على اتم وجه مما يطمئن الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربي، حتى وان تطلب الامر تدخل قوات تلك الدول لمساعدة القوات المسلحة التركية، وهذا عامل فاعل واساسي في ستراتيجية التحديث التركي مما وضع الولايات المتحدة ودول حلف شمال الاطلسي وحلف المعاهدة المركزية امام الامر الواقع[1].

والحقيقة ان الخط البياني للمساعدات الامريكية الى تركيا كان يتصاعد كل سنة عموماً، فقد ازدادت المساعدات العسكرية اليها بحدة، وكان اجمالي المساعدات العسكرية الامريكية الى تركيا حتى السنة المالية 1959 2.7 مليار دولار، وبلغ مجموع المساعدات الامريكية لتركيا للسنة المالية 1959 مبلغ 350 مليون دولار[2].

وقد تلقت تركيا بين عامي 1948-1959 حوالي 1.2 مليار دولار كمساعدة اقتصادية معظمها تقريباً من مصادر امريكية، منها 700 مليون دولار منحة، وادى برنامج الاستقرار الاقتصادي لعام 1958 الذي فرضه الدائنون الغربيون لتحقيق بعض النظام على النشاط المالي في تركيا الى زيادة تدفق المساعدات فقط، وقدر مبلغ المساعدات العسكرية مليار دولار للفترة 1950-1960[3] ويوضح لنا الجدول الاتي جدول رقم (3)[4] النسبة المئوية بملايين الليرات التركية التي شغلتها المساعدات العسكرية الامريكية في الميزانيات العسكرية التركية للفترة 1948-1960.

---

(1) نصيف جاسم المطلبي، المصدر السابق، ص40.

(2) Intelligence Report, No.8158, November 18, 1959, The Problem of Decreaseal aid levels in Turkey, Iran, and Pakistan, Film 6, P. 804.

(3) اندرو مانكو، المصدر السابق، ص41.

(4) Kennedy Gavin, The Military in the Third World, The Garden city Press Limited England , 1974, P. 143.

جدول رقم (3)

السنة	الميزانية العسكرية	المساعدات العسكرية	المجموع	النسبة المئوية للمساعدات
1948	530	203	733	27
1949	556	156	712	21
1950	599	131	730	18
1951	652	165	817	20
1952	725	409	1134	36
1953	827	491	1318	37
1954	936	621	1556	40
1955	1077	465	1543	30
1956	1159	482	1641	29
1957	1266	824	2090	39
1958	1470	2264	3734	61
1959	2153	1128	3281	34
1960	2410	786	3196	25

وكذلك يلاحظ في الجدول رقم (4)[1] قيمة مجموع المساعدات الامريكية المقدمة الى تركيا واصنافها خلال السنوات 1946-1961.

---

(1) مكتبة الكونكرس الامريكي، تركيا صعوبات وافاق، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية، 1980، ص52.

جدول رقم (4)

المساعدات الامريكية المقدمة لتركيا (بملايين الدولارات)

ت	نوع المساعدة	السنوات 46-1952	1961-53
1	اجمالي المعونات الاقتصادية	237.3	1093.00
2	قروض وائتمانات	97.2	301.8
3	منح	140.1	791.2
4	اجمالي المعونات العسكرية	325.6	1587.6
5	قروض وائتمانات	-	-
6	منح	325.6	1587.6
7	الاجمالي	563.9	2680.6

وكانت تركيا تشتري معظم المنتجات الغذائية التي تحتاجها في الاستهلاك اليومي من الولايات المتحدة، وتعد تركيا المستورد الاول للمواد الغذائية الامريكية بالنسبة لبلدان الشرق الاوسط[1] وشراء هذه المنتجات هو من شروط الاتفاقيات المعقودة بين البلدين[2]، ويلاحظ ان الولايات المتحدة تقوم بالضغط على تركيا عند عقد أي اتفاقية بهدف ان تعمل وفق توجيهاتها، وان ترتبط بها اقتصادياً وسياسياً وهذا هدف مهم من اهداف المخططات الاستعمارية الامريكية في المنطقة.

وفي المقابل كانت تركيا تصدر الى الولايات المتحدة منتجات زراعية عديدة ويأتي التبغ والجوز في المقدمة، حيث بلغ مجموع قيمة ما صدرته تركيا

(1) Middle East Gournal, Spring 1957, Volume: 11; M. Q. West, Agricultural development in Turkey, Washington, 1958, P.7.

(2) Intelligence Report, No.8158, November 18, 1959, The Problem of Decreaseal aid levels in Turkey, Iran, and Pakistan, Film 6, P. 810.

عـام 1957 مـن هـاتين المـادتين ماقيمتـه 43.7 مليـون دولار للتبـغ و 2.5 مليـون دولار للجوز.

واذا ما اطلعنا على الدراسات الاقتصادية التي اجريت في السنوات الاخيرة نجد ان اكثرها جدارة تلفت الانظار هي الاستنتاجات التي توصل اليها اوزلم اوزغور Ozlem Ozgur وهي ان معدل القيمة الزائدة في منتجات المنشآت الصناعية حسب استنتاجاته والذي كان 178٪ عام 1958، وارتفع الى 216٪ في عام 1959 وهكذا فان معدل الاستغلال في المنشأت الصناعية التركية زاد بنسبة 21.3٪ خلال عشر سنوات 1950-1959، وبعبارة اخرى تقول ان انتاجا صناعياً بقيمة 100 ليرة عام 1950 كان يوزع الى (37) ليرة للعمال و(63) ليرة لارباب العمل[1] وهذا يعني ايضاً –ان الشركات الاحتكارية الامريكية التي استثمرت اموالها في تركيا هي المستفيد من خلال التوجه الصناعي في تركيا وهي تستغل اقصى ما يمكن الانتاج الصناعي التركي.

ويوضح الجدول (5)[2] مقارنة بين الولايات المتحدة وتركيا في معدلات القيمة الزائدة للمنشأت الصناعية في البلدين لسنوات مختارة بعد الحرب العالمية الثانية، ويبدو واضحاً ان الاستغلال الصناعي في تركيا اكثر مما هو في الولايات المتحدة وتسهم الشركات الاحتكارية الامريكية العاملة في تركيا بشكل فاعل في ازدياد قيمة الاستغلال في المنشآت الصناعية التركية.

---

(1) يورك اوغلوا، المصدر السابق، ص35.

(2) المصدر نفسه، ص56.

جدول رقم (5)

السنوات	معدل القيمة الزائدة في المنشآت الصناعية بالولايات المتحدة	معدل القيمة الزائدة في المنشآت الصناعية بتركيا
1947	87٪	146٪
1950	-	360٪
1953	83٪	148٪
1957	94٪	181٪
1960	96٪	195٪

ويلاحظ –ايضاً- ان حكومة الولايات المتحدة دفعت هذه الشركات للعمل في تركيا خدمة لمصالحها العليا في اتخاذ الاراضي التركية قاعدة استعمارية امريكية وتحقيق الارباح الاقتصادية التي هي اساس النظام الرأسمالي القائم في الولايات المتحدة.

كانت تركيا دائماً حالة خاصة للولايات المتحدة، تتلقى حوالي 37٪ من المساعدات الاقتصادية الامريكية المخصصة لمنطقة الشرق الاوسط، وهذا يحافظ على مفهوم الحزام الشمالي الذي سعت الولايات المتحدة لبنائه من تركيا وايران وباكستان كحصون ضد التوسع الشيوعي، وتجسيداً لسياسة الاحتواء في هذه المنطقة، وقد تلقت تركيا مساعدات من الولايات المتحدة على شكل قروض بين عامي 1953-1958 بقيمة 1.184.5 مليار دولار، وعلى شكل منح للفترة نفسها ماقيمته 1.008.6 مليار دولار[1].

ومنذ بداية تغلغلها الواسع في الواقع التركي، كانت الولايات المتحدة مهتمة في التعليم، لان هذه القناة من القنوات المهمة التي تثبت وجودها في الشرق الاوسط، وفي تركيا على وجه الخصوص، فقامت بانشاء العديد من المدارس

(1) The Special Studies series; American and Soviet Defense Systems, July 1970, Film 7, P.4352.

والمعاهد والجامعات، "كجامعة الشرق الاوسط في انقرة للاختصاصات الفنية" وكانت من بين عشرات الجامعات التي أسهمت الولايات المتحدة أسهاماً فعالاً في انشائها في اقطار الشرق الاوسط[1] والحقيقة ان تثقيف الشعب التركي بما يخدم المصالح الامريكية كان ذا اهمية قصوى في السياسة الامريكية تجاه تركيا والشرق الاوسط، واستناداً لذلك فان مدى نجاح المصالح الاقتصادية الامريكية في تركيا يرتبط بدرجة ثقافة الشعب التركي وبهذا الخصوص تم عقد مجموعة من الاتفاقيات الثقافية بين المعاهد والجامعات الامريكية وقريناتها التركية من جهة اخرى، كالاتفاقية الثقافية بين جامعة نبراسكا وكلية الزراعة في جامعة انقرة وبين جامعة نيويورك وكلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة انقرة، كما ساهمت جامعة نبراسكا في تأسيس جامعة اناتورك في مدينة ازمير عام 1958، وساهمت جامعة فيلادليفيا في اعداد حلقات دراسية في معهد التكنولوجيا لجامعة انقرة[2] واستقبلت الجامعات والمعاهد الامريكية عدداً كبيراً من الطلبة الاتراك في مختلف الاختصاصات وصل عددهم الى 748 طالباً وطالبة للفترة 1957-1958[3].

وساهمت الولايات المتحدة باعداد كادر فني من الاتراك عن طريق الدراسة في المعاهد والجامعات الامريكية، وتقوم الحكومة الامريكية بدورها بتسديد نفقات اعداد هذا الكادر باتفاقها مع المؤسسات التعليمية الامريكية، كما تقوم الخزانة الحكومية الامريكية بتسديد نفقات تكاليف الاتفاقيات

---

(1) مجلة الاخبار، العدد 42، المجلد السابع، 1957.

(2) Report on United States Foreign assistance Program, Greece, Turkey and Iran, Washington, 1957, P.32.

(3) نوري السامرائي، العلاقات الامريكية التركية، ص46.

المعقودة بين الجامعات الامريكية والتركية وقد بلغت تكاليف المساعدات الفنية حتى عام 1959 23.9 مليون دولار[1].

وعلى هذا الاساس يمكن القول ان الولايات المتحدة دخلت في كل حلقة من حلقات الواقع التركي، وربطت هذه الحلقات في اتجاه واحد لخدمة المصالح الامريكية في المنطقة، وسواء كان الجانب الاقتصادي او السياسي او العسكري او الثقافي او أي جانب اخر فان الامريكان استطاعوا ترويض الاتراك في هذه المجالات وفق منهجهم ، وجعلوا من تركيا الدولة الحليفة المهمة في الشرق الاوسط، التي تتخذ كل الخطط الامريكية للمنطقة، وسواء كانت هذه الخطط في اطار حلف شمال الاطلسي او حلف بغداد، او خارج اطار هذين الحلفين.

وشكلت هذه التطورات بالنسبة الى وضع تركيا الداخلي عاملاً مساعداً على نشوء الفئات العسكرية والفاشية التي ارتبطت منذ صعودها التدريجي بالغرب وبحلف شمال الاطلسي، وبالشركات الاحتكارية الصناعية الحربية الامريكية على حد سواء، وبدأت مصالحها الطبقية تتمحور في اتون الصراع العالمي حول اهمية استلام السلطة السياسية واستخدامها لصالح التطور الرأسمالي الحر، فشاركت بشكل فعال في زيادة حدة التوتر للاوضاع السياسية المحلية والدولية وشكلت حجر الزاوية لتهديد قضايا السلم العالمي في اوربا والتحرر الوطني في اسيا وافريقيا وخصوصاً الشرق الاوسط، فسعت لاثبات وجودها العسكري عبر زيادة القواعد العسكرية في بحر ايجة والبحر الاسود والبحر المتوسط لاعتبارات استراتيجية[2].

---

(1) Report on United States Foreign assistance Program, Greece, Turkey and Iran, Op. Cit, P.32.

(2) نديم البتكين، المصدر السابق، ص29.

ويبدو ان الشعب التركي لم يعد يكتم ما بداخله من تذمر وشكوى من جراء ما يرتكبه الامريكان الذين يعملون في تركيا من افعال منكرة وتصرفات سيئة لاتتماشى مع عرف وتقاليد وعادات الامة التركية في مختلف الميادين، فاصبح المرء يسمع بأذنيه ويرى بعينيه في كل مكان تأفف الشعب التركي في مختلف المدن التي يقيم فيها الامريكان، خاصة في مدن انقرة، ازمير، الاسكندرونة واظه، وقد يتهيج البعض فيصيح: "هل اصبحت تركيا مستعمرة امريكية؟" ولم يقتصر الامر على الاوساط الشعبية فحسب، بل اصبحت الشكوى والتذمر عامتين حتى في اوساط الطبقة المثقفة والمجتمعات الراقية[1].

ويبدو واضحاً ان تصرفات الامريكان العاملين في تركيا كان لها تأثير سيء على طبيعة المجتمع التركي، وهذه التصرفات كانت من جملة الاسباب التي دفعت الاتراك الى ترك تقاليدهم الشرقية والاتجاه نحو "مدنية الغرب".

مبدأ ايزنهاور وتركيا

ان الزيادة الهائلة في القوة البحرية السوفيتية في مياه البحر المتوسط وانتشار السمعة الحسنة للاتحاد السوفيتي في الوطن العربي التي اتضحت بعد الانهيار الانكلو - فرنسي في ازمة السويس عام 1956 ادت الى اضطرار الولايات المتحدة الى القيام بدور سياسي وعسكري اكبر في الشرق الاوسط، واخذت على عاتقها مسؤولية ملء فراغ القوة الناشيء بعد احداث السويس[2].

وعلى ضوء هذه التطورات الاخيرة التي حدثت في الشرق الاوسط بعد ازمة السويس عام 1956 ، وفي 5 كانون الثاني عام 1957 ارسل رئيس الولايات المتحدة دوايت ايزنهاور رسالة الى الكونكرس الامريكي معلناً ا ان الدفاع عن الشرق

---

(1) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 10 كانون الثاني 1959 (د.ك.و) ، رقم التصنيف 288411/ رقم الوثيقة 23، ص45.

(2) Thomas A. Bryson , Op. Cit, P.123.

الاوسط[1] هو ضروري لمصالح الولايات المتحدة، وطلب تخويلاً من الكونكرس لارسال مساعدة عسكرية واقتصادية لاي دولة ترغبها، ومما جاء في تلك الرسالة: "ان الولايات المتحدة مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية لاية امة او مجموعة من الامم تطلب المساعدة ضد عدوان مسلح تقوم به أي دولة تسيطر عليها الشيوعية العالمية"[2]. فوافق مجلس الشيوخ الامريكي على تلك الرسالة وبكل محتوياتها باغلبية 75 ضد 19 صوتاً، ومجلس النواب باغلبية 350 ضد 60 صوتاً، ولذلك وقع الرئيس ايزنهاور القرار المشترك حيث اصبح قانوناً في 19 اذار 1957 الذي سمي بمبدأ ايزنهاور[3].

والحقيقة ان اسلوب مبدأ ايزنهاور في تحقيق اهدافه يتكون من عنصرين اولهما ارسال القوات الامريكية لحماية وتوسيع نشاطات رؤوس الاموال الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وثانيهما تقديم المساعدات العسكرية للقوى المحلية الموالية للاستعمار[4].

وقد ايدت تركيا على لسان رئيس وزرائها عدنان مندريس مبدأ ايزنهاور واعتبر مندريس ان لاتغيير في النظام الدفاعي لحلف بغداد، وانه هو الاساس لسياسة تركيا في الشرق الاوسط على الرغم من تأييد تركيا لمبدأ ايزنهاور[5].

---

(1) الواقع ان هذه المنطقة "الشرق الاوسط" التي نص عليها مبدا ايزنهاور غير محددة تماماً، فوكالة الاسوشيدبريس تعلق على المبدأ باعلانها ان المسؤولين في واشنطن يفسرون عبارة "الشرق الاوسط" التي وردت في المبدأ على انها المنطقة الممتدة من مضيق جبل طارق حتى بحر العرب، كما ان دلس يصرح بانها كل شيء من ليبيا حتى باكستان ومن تركيا حتى العربية السعودية بما في ذلك الحبشة. راجع: ميشيل كامل، المصدر السابق، ص99.

(2) يفغيني مكيوفيتش بريماكوف، المصدر السابق، ص292.

(3) Thomas A. Bryson , Op. Cit. P.123.

(3) ميشيل كامل ، المصدر السابق، ص100.

(4) الزمان العدد 5838 ، 18 كانون الثاني 1957.

وخلال زيارة المبعوث الشخصي لايزنهاور الى انقرة في اذار 1957 من اجل توضيح مبدأ ايزنهاور، اجتمع بمندريس، وبعد انتهاء المباحثات بينهما اصدرت الحكومة التركية بياناً رسمياً جاء فيه: "ان الحكومة التركية تكرر مساندتها لاقتراح الولايات المتحدة من اجل دعم الاستقرار السياسي لدول الشرق الاوسط، وضمان سلامتها الاقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية"[1].

وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء اعلان مبدأ ايزنهاور، بالاضافة الى مسألة الاهتمام المتزايد باحتواء القوة السوفيتية، الى تحقيق هدفين رئيسيين في المنطقة: احدهما يتعلق ببقاء الكيان الصهيوني وهو موضوع غاية في الاهمية للرأي العام الامريكي نتيجة لتأثير اللوبي الصهيوني، لهذا فهو عامل سياسي ذو اهمية كبيرة، والثاني يتعلق بمصالح القطاع الخاص، وبالخصوص مصالح شركات النفط الامريكية العاملة في انتاج وتكرير وتسويق تلك السلعة المهمة في تجارة العالم[2].

وفي كثير من الحالات والاهداف فان مبدأ ايزنهاور اكمل مبدأ ترومان ولو ان الاخير موجه بصورة رئيسية لمساندة بلدان الحزام الشمالي بينما الاول اقترح مساعدة بلدان الشرق الاوسط، عرض مبدأ ترومان المساعدة العسكرية بينما ذهب ايزنهاور الى ابعد من ذلك كثيراً عارضاً قوات عسكرية امريكية لاحتواء الشيوعية وبهذا الزم الولايات المتحدة صيانة السلام في الشرق الاوسط، ولكن على عكس مبدأ ترومان فانه لم يستقبل بصورة جيدة الا من قبل تركيا وايران وباكستان ولبنان، واعتبرته مصر وسوريا مشروعاً استعمارياً[3].

---

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص248.

(2) Joseph Churba, Op. Cit, P.26.

(3) Thomas A. Bryson , Op. Cit, P.1234;

- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987، ص192.

كانت الحكومة الامريكية تريد ان تفرض اتفاقيات استعبادية استناداً على مبدأ ايزنهاور على بلدان الشرق الاوسط، ولكن كثيراً من بلدان الشرق الاوسط بما فيها سوريا ترفض التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الذي اكد عليه مبدأ ايزنهاور ولهدف تحطيم مقاومة سوريا لمبدأ ايزنهاور، شرعت واشنطن تعد العدة للقيام بعمل عسكري ضد سوريا، فاحتشد على الحدود التركية السورية جيش تركي مؤلف من 50 الف جندي ومعه 500 دبابة، وبايعاز من الولايات المتحدة دبر الكيان الصهيوني استفزازات على الحدود السورية مع الاراضي المحتلة وتجمعت سحب الحرب مرة اخرى في سماء الشرق الاوسط[1].

والحقيقة اذا كانت الاحداث الاردنية[2] اعتبرت بانها انتصاراً لمبدأ ايزنهاور فانه لايمكن ان يقال ذلك بالنسبة للتطورات التي اجتاحت سوريا في اب 1957، فالمراقبون الامريكان كانوا مقتنعين بان سوريا بدأت تتحول الى دولة موالية للسوفيت[3].

وقد حذر جون فوستردالس وزير الخارجية الامريكية القادة السوريين من ان أي هجوم على تركيا سوف يجعل الولايات المتحدة تفي بالتزامها الاطلسي

---

(1) اسراعيلان واخرون، المصدر السابق، ص182؛ باتريك سيل، الصراع على سوريا 1945-1958، ترجمة سميرة عبدة ومحمود فلاحة، بيروت 1968، ص386.

(2) على اثر فوز الكتلة الوطنية الاردنية في انتخابات تشرين الاول 1956 شكل سليمان النابلسي حكومة وطنية قامت بعدة اجراءات قومية منها التقرب للدول العربية والغاء المعاهدة البريطانية الاردنية، وعدم الانحياز الى أي من الكتلتين الدوليتين. هذه الاجراءات جوبهت بضغط كبير من الولايات المتحدة كقيامها بايقاف المعونات المالية للاردن، وتسريح العمال الاردنيين في المشروعات الامريكية، والترويج لمشروع ايزنهاور لدى اوساط سياسية اردنية موالية للغرب. هذه الاجراءات ادت الى اقالة حكومة النابلسي بالاكراه في نيسان 1957 وتشكيل حكومة جديدة موالية للغرب مما ولد استياء واضطرابات في الاردن. لمزيد من التفاصيل راجع: طالب محمد وهيم واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، الموصل، 1986، ص ص 227، 228.

(3) Thomas A. Bryson , Op. Cit, P.125.

تجاه تلك البلاد، وعزز تحذيره بان تم امر الاسطول السادس الامريكي بان يمضي اكثر وقته مبحراً في مياه شرق البحر المتوسط[1].

وكان لوي هندرسون نائب وزير الخارجية الامريكية قد قام بجولة سريعة في الشرق الاوسط في نهاية اب 1957 في الوقت الذي طالبت به الصحف التركية بوجوب القيام بعمل دولي ضد سوريا، وعاد هندرسون الى واشنطن مقتنعاً "ان مخاوف انقرة بشأن حكومة دمشق كانت ذات اساس متين"، وفي تشرين الاول 1957 "كررت الولايات المتحدة تعهداتها بالاقدام على مساعدة تركيا دون تاخير في حالة تعرضها لهجوم نتيجة لتغلغل النفوذ السوفيتي"[2].

وقام الاتحاد السوفيتي بخطوات سريعة لمواجهة الموقف فوجهت الحكومة السوفيتية في الثالث من ايلول 1957 نداء الى الولايات المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة او التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشرق الاوسط، وعندما رات ان التجاهل كان مصير هذا النداء اقدمت الحكومة السوفيتية في العاشر من ايلول 1957 على تحذير الدول التي تنوي الاعتداء على سوريا من مصير مغامرة السويس وما ادت اليه من دروس[3].

وبعد مضي ايام قليلة على هذا التحذير السوفيتي ادلى خروشوف بتصريح لمراسل "نيويورك تايمس الامريكية جاء فيه: "اذا نشبت الحرب في سوريا كنا اقرب الى تركيا منكم (يقصد الولايات المتحدة) الى سوريا، وعندما تبدأ المدافع التركية في اطلاق قذائفها، تبدأ الصواريخ السوفيتية في العبور وحينئذ لا

(1) Ibid, P. 125.

(2) Department of State, George S. Hawis, Op. Cit., P. 689.

(3) واي بوجوش واخرون، السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1955-1965 ترجمة خيري حماد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968، ص131، اسراعيلان واخرون، المصدر السابق، ص182.

مجال للتفكير بهذا الخصوص، وفي حالة الحرب فان تركيا لن تعيش يوماً واحداً"(1).

وعلى اثر هذا التحذير السوفيتي اكد دلس خطورة هذه الكلمات وان الولايات المتحدة ستقف بحزم الى جانب تركيا فيما لو تعرضت لهجوم سوفيتي(2).

وقد انتهت الازمة السورية في نهاية عام 1957، وقد وقعت الولايات المتحدة التي شهدت انحداراً في نفوذها في العالم العربي مكتوفة الايدي عندما كونت سوريا ومصر الجمهورية العربية المتحدة في شباط 1958(3).

لقد استخلصت موسكو وانقرة معاً بعض العبر من هذه المواجهة، ورغم ان الاتراك لم يكونوا قادرين على التغلب على ممانعة واشنطن لتصبح عضواً كاملاً في حلف بغداد، فان الولايات المتحدة صرحت علناً انها تدعم تركيا بشكل محدود وايجابي(4).

والحقيقة ان الازمة السورية افصحت بشكل ادق عن الموقف الامريكي تجاه تركيا، فالولايات المتحدة تريد من تركيا ان تؤدي دوراً اكبر في الشرق الاوسط تخدم فيه مصالحها، وهذا الدور شبيه بان تكون وكيلة لها في المنطقة تنفذ كل ما تطلبه الادارة الامريكية.

وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، قام الاتراك بتحريك قواتهم باتجاه الجنوب للتدخل في القضاء على الثورة، ويؤكد خير الدين اركمن ان قرار التدخل في الشؤون الداخلية للعراق دون علم المجلس الوطني التركي الكبير، غير ان الولايات المتحدة منعت تركيا من تنفيذ هذا القرار لخوفها من التدخل

(1) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص252.

(2) Paul Peeters, Op. Cit, P.20.

(3) Thomas A. Bryson , Op. Cit, P.125.

(4) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P. 690.

السوفيتي والذي ربما يؤدي الى احتلال تركيا من قبل السوفيت وهذا يعني قيام حرب عالمية[1].

ويبدو ان المناورات العسكرية السوفيتية الضخمة على حدود ايران وتركيا، والنقل الجوي الرائع من ادويسا على البحر الاسود الى بلغاريا، والجهود الدبلوماسية والدعائية ضد العدوان الامريكي ادت غرضها بتردد واشنطن ولندن وعدم التورط في الشؤون العراقية بعد ثورة 14 تموز 1958 بسبب احتمال التدخل السوفيتي[2].

وبعد الثورة العراقية عام 1958 استمرت الانتفاضة الشعبية في لبنان ضد حكم كميل شمعون، فقامت الولايات المتحدة بانزال قواتها في لبنان وقد استخدمت قاعدة "انجرلك" الجوية في ادنة وقاعدة "بالق اسير" الجوية في تنفيذ عملية الانزال دون اخذها موافقة رئاسة اركان الجيش التركي[3].

وكانت القوات الامريكية التي أسهمت في الانزال على ارض لبنان قد نقلت من المانيا عبر القواعد الامريكية الموجودة في تركيا، كما أسهم الاسطول السادس الامريكي بهذا الانزال[4].

وعلى الرغم من قيام القيادة العسكرية الامريكية بتنفيذ عملية الانزال عبر الاجواء التركية دون الحصول مسبقاً على موافقة رئاسة هيئة اركان الجيش التركي فقد ايدت تركيا هذا الانزال، واعلنت الحكومة التركية عن موافقتها

---

(1) Geoffrey Lewis, Op. Cit, P.169;

- علاء موسى كاظم نورس، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين والصحافة الغربية، بغداد، 1990، ص71.

(2) Joseph Churba, Op. Cit, P.77.

(3) Ferenc A. Vali, Op. Cit, P.93.

(4) Firouz Bahrampour, Turkey: Political and social Transformation, Brooklyn, 1967, P.86.

على انزال فرق امريكية في لبنان، وكان ذلك على اثر اجتماع لحلف بغداد في تموز 1958[1].

وفي تصريح لوزير الخارجية التركية فطين رشدي زورلو قال: "اننا نحس بالاطمئنان تجاه الوضع الجديد في لبنان على اثر نزول مشاة البحرية الامريكية فيها بطلب مسبق من رئيس جمهوريتها كميل شمعون"[2].

وعلى حد تعبير فشر ان تركيا بعد الانزال الامريكي في لبنان اصبحت مطمئنة لحلفها مع الولايات المتحدة ومطمئنة لأمنها الداخلي من أي خطر، وبالذات الخطر السوفيتي واقتنع الاتراك ان هذه المظاهرة الامريكية في الشرق الاوسط مع ما وصلت اليه الولايات المتحدة من تقدم في التسليح الصاروخي والنووي وتزويد تركيا بهما دليل على صحة نهجها السياسي القائم على اساس توثيق علاقتها بالدول الغربية وبالذات مع الولايات المتحدة[3].

والحقيقة ان الانزال الامريكي في لبنان يعد التطبيق العملي لمبدأ ايزنهاور في الشرق الاوسط[4] والتدخل المباشر الاول للولايات المتحدة في شؤون الشرق الاوسط بعد وضوح دورها الفاعل في السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية.

ان التدخل العسكري الامريكي في شؤون لبنان الداخلية عام 1958، وكذلك النشاط التآمري ضد سوريا، يوضح لنا بجلاء ان بناء القواعد العسكرية على الاراضي التركية يخدم الاهداف العدوانية للولايات المتحدة في الشرقين الادنى والاوسط.

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P. 695.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص264.

(3) Sydney Nettleton Fisher, Op. Cit, P.496; Firouz Bahram Pour, Op. Cit, P.87.

(4) David Keith Adams, America in the Twentieth century, Cambridge, 1967, P.153.

والحقيقة ان مبدأ ايزنهاور هو توضيح للسياسة الامريكية في المنطقة كشف عن وجهها الحقيقي المبني على التسلط والعدوان ونهب ثروات المنطقة بالقوة.

ورغم ان مبدأ ايزنهاور واضح في منهجه الذي يعتمد على القوة العسكرية، أي التدخل العسكري في أي دولة تعارض الوجود الامريكي في المنطقة، فان تركيا لازمت الولايات المتحدة وشجعتها على كل خطوة تخطوها في الشرق الاوسط، بل نفذت كل الخطط الامريكية، وكانت هي والكيان الصهيوني ركيزتين مهمتين للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان شعوب المنطقة عارضت بشدة هذا المنطق الامريكي القائم على التسلط والعدوان.

الولايات المتحدة وانقلاب 27 مايس 1960 في تركيا

في اكثر من مناسبة، عبر حزب الشعب الجمهوري عن انزعاج متزايد تجاه المساعدات الامريكية لانها خدمت حكومة عدنان مندريس ولم تكن المسألة الاساسية لهذا الانتقاد في ان الولايات المتحدة وفرت المساعدات، بل ان الحكومة الامريكية لم تتحكم في مساعداتها هذه لتمنع استخدامها لاغراض سياسية، ولذلك فان ما ظهر لواشنطن كضغط مطلق على الحزب الديمقراطي لتحاشي استغلال سياسي لمساعداتهم راه قادة حزب الشعب الجمهوري كدعم حرج ليسمح لحكومة مندريس بالبقاء في السلطة، ولم يضعف شك المعارضة في ان الولايات المتحدة لاتستطيع السيطرة على مساعداتها لان ابتعاد الحزب الديمقراطي كثيراً عن برنامج الاستقرار الاقتصادي اصبح واضحاً منذ نهاية عام 1959[1].

ويبدو ان سياسة عدنان مندريس كانت لصالح الملاكين الكبار الذين شكلوا قوة اساسية استند عليها خلال حكمه، فكان بعض الاغوات يملكون

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P. 713.

عشرات القرى ويسيطرون على اقاليم بكاملها ، ففي ولاية اورفة كان احد الاغوات يمتلك احدى وخمسين قرية ، كما ان احدى العوائل الاقطاعية كانت تمتلك اثنتين وسبعين قرية ، وكانت قرى بكاملها تهدى كمهر لعروس على حد تعبير صحيفة "نيويورك تايمز" الامريكية ، وادت سياسات الحزب الديمقراطي هذه الى تدهور اوضاع الاف مؤلفة من العوائل الفلاحية التي اضطرت او اجهرت على ترك قراها والهجرة الى المدينة[1].

وخلال فترة حكم الحزب الديمقراطي، لم تكن الولايات المتحدة قادرة على ابراز صورة اللاتحييز الديمقراطي في تركيا ، وكان دور الولايات المتحدة كممون للمساعدات السبب الاساسي في بقاء الحزب الديمقراطي في السلطة لفترة طويلة ، واضافة الى ذلك سعى قادة الحزب الديمقراطي بشكل فعال لتعزيز انطباع في انهم تمتعوا بدعم امريكي. ومما عزز هذا الانطباع قيام مندريس برحلتين الى الولايات المتحدة وقيام بايار بواحدة ، وتوقف ايزنهاور في تركيا لفترة وجيزة ، لكنها كانت زيارة مشهورة ، ودعي نائب الرئيس نيكسون[2] لزيارة تركيا خلال جولته حول العالم سنة 1956 ، ولمقارنة هذه المودة الدبلوماسية العالية المستوى مع ندرة حتى الزيارات الثانوية المستوى في عهد اينونو ، كانت من باب اولى مؤثرة او شديدة نظراً للاتصال النادر بين الموظفين الامريكان

---

(1) عبد الجبار قادر غفور ، انقلاب عام 1960 في تركيا ، تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، بحث مقدم الى المؤتمر الاول للدراسات التركية : ص6.

(2) ريتشارد نيكسون (1913-1994) سياسي امريكي ينتمي الى الحزب الجمهوري، اصبح رئيساً للولايات المتحدة عام 1969 بعد فشله في انتخابات الرئاسة عام 1960. مارس المحاماة من 1937-1942 والتحق بسلاح البحرية حتى عام 1946. عضو الكونكرس 1947 وعضو مجلس الشيوخ 1950 . نائب رئيس الولايات المتحدة 1953-1961. هزمه حاكم كاليفورنيا الديمقراطي عام 1962 في التنافس على حاكمية الولاية انتخب عام 1972 رئيساً للمرة الثانية. راجع:

- The Encyclopedia Americana, Volume 20, P.390.

والمعارضة في تركيا، وانصياعاً وتلبية لحساسية مندريس المعبر عنها، فان العلاقات بين السفارة الامريكية وقادة حزب الشعب الجمهوري خفضت، لاسيما خلال عام 1958 السنة التي استقر فيها البرنامج الاقتصادي في تركيا، وكان فلتشروارن Fletcher Warren يؤدي دوراً سياسياً اهمل فيه دور المعارضة وتقرب فيه الى حكومة مندريس وكان سهلاً جداً على الاتراك ان يستنتجوا على هذا الاساس ان واشنطن فضلت ان ترى في الحقيقة حكومة من نوع الحزب الديمقراطي، وان تبقى في السلطة، وكان هذا الافتراض ليصبح ميزة او سمة دائمة للمنظر السياسي التركي، ولقد نظر الى الولايات المتحدة في تركيا كدولة معنية بحماية مصالحها الخاصة بشكل متزايد[1].

والحقيقة ان معظم الصحافة كانت ضد مندريس، وايضاً طلبة الجامعات، وكانت هاتان القناتان تقومان باثارة مشاعر الشعب التركي عندما تذكر مساوئ مندريس برغم الحظر الذي فرضته الحكومة على الصحافة، واساتذة الجامعات والطلبة بعدم التعليق والنقد غير اللائق على نشاطات الحكومة، وكان الموقف الاقتصادي في تركيا صعباً للغاية ، ففي عام 1960 بلغ العجز في الميزانية السنوية 500 مليون ليرة تركية اضافة الى عجز متراكم لمدة عشر سنوات من حكم الحزب الديمقراطي كان قد بلغ 2.141 مليار ليرة[2].

وقد كتبت صحيفة (شيكاغو تريبيون) الصادرة في واشنطن مقالاً في 21 كانون الاول 1959 انتقدت فيه الحكومة التركية من حيث موقفها تجاه الصحافة مشيرة الى كبح حرية الصحافة وشدة الرقابة التي فرضها الحزب الحاكم على الصحافة التركية لاخماد صوت المعارضة في البلاد. كما كتبت صحيفة (اريزونار يابليك) مقالاً انتقدت فيه الوضع الاخير الذي سلكته تركيا تجاه الصحفيين والصحافة، وبعد ان اعلنت الصحيفة ان مجموع المساعدات التي

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P.715.

(2) Geoffrey Lewis, Op. Cit, P.

قدمتها الولايات المتحدة الى تركيا قد بلغت (3) مليارات من الدولارات قالت كان يجب ان تتحول تركيا من كونها بلداً متاخراً اقتصادياً الى مستوى اعلى من الرفاهية والسعادة والانتعاش الاقتصادي بهذه المساعدات الضخمة، ولاشك ان الاسراف الزائد في البرامج (المصطنعة) قد ادى الى الاضرار بالاقتصاد التركي[1].

ولم تخفف المساعدات الامريكية من حدة اثار الازمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد التركي للفترة 1959-1960، لانها لم تهدف اصلاً الى ذلك، وانما جاءت تلبية لمتطلبات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة والعالم، وقد حصلت تركيا خلال الفترة 1950-1960 على ثلاثة مليارات دولار من الولايات المتحدة على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية، ولو قارنا بين ماحصلت عليها تركيا من مساعدات وما صرفته على الشؤون العسكرية والتي بلغت نصف ميزانية البلاد لادركنا ان المساعدات العسكرية الامريكية لم تكن تكفي لتغطية المصروفات العسكرية، فضلاً عن الارباح الكبيرة التي حصلت عليها الشركات الامريكية لقاء استثمار اموالها في تركيا، وقد ارتفع مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية في تركيا للاعوام 1951-1960 الى حوالي ملياري ليرة تركية كانت حصة الولايات المتحدة منها 64.5٪ وبريطانيا 24٪، كما ان الولايات المتحدة سيطرت على ثلثي استثمارات النفط في تركيا للفترة المذكورة انفاً، كما سيطر الرأسمال الامريكي على صناعة المطاط والاسمدة الكيمياوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الصناعات[2].

والحقيقة ان الدولارات التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا تعود لها ثانية من خلال شراء الاسلحة والمعدات والمكائن، فضلاً عن ارباح الاستثمارات المالية الامريكية في الاقتصاد التركي، واستفادت الولايات المتحدة من جانب اخر عندما استعانت بالقوات العسكرية التركية لتقوية مواقع حلف شمال الاطلسي

---

(1) السفارة العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية في بغداد بتاريخ 1960/1/8 (د.ك.و) رقم التصنيف 288411/ رقم الوثيقة 17، ص107.

(2) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص9.

شرق البحر المتوسط لان تكاليف الاحتفاظ بالجنود الامريكيين كانت اكثر بكثير من استخدام الجنود الاتراك.

وعلى حد تعبير احد المفكرين الاتراك فان ادعاءات واشنطن بحرصها على اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية في تركيا هي ادعاءات كاذبة ولا اساس لها من الصحة، فحينما تتدخل وزارة الدفاع الامريكية في اطار اهتمامات الاستراتيجية العسكرية بالشؤون الداخلية لتركيا وتدعوها لزيادة ميزانيتها العسكرية وتطوير نفقاتها الحربية، فان هذا كله يعني ضرب تطلعاتها المستقبلية في التنمية وفي اختيار طريق تطورها الاقتصادي بنفسها[1].

وقد بدأت قطاعات واسعة من الشعب التركي تدرك مسألة اعتماد الحكومة التركية في الجانب الامني على سياسات انطلقت من واشنطن[2] وقد ولد هذا السخط والتذمر بين اوساط عديدة من الاتراك بسبب اعتماد مندريس الكلي على ارشادات ونصائح الامريكان.

ويبدو ان الولايات المتحدة حاولت ممارسة السلطة الفعلية في تركيا وتبدو هذه النقطة جلية عند ابرامها اتفاقية ثنائية مع الحكومة التركية في الخامس من اذار عام 1959 وقد جاء في هذه الاتفاقية:

"ان الولايات المتحدة سوف تتدخل في الاوضاع الداخلية لتركيا في حالة وقوع عدوان مباشر او غير مباشر عليها"، وقد فسرت المعارضة السياسة مصطلح "العدوان غير المباشر" يعني التزام الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا في حالة وقوع حركة انقلابية ضد حكم مندريس، وعبرت الاحزاب السياسية عن قلقها البالغ حول مساندة الولايات المتحدة لحكم مندريس[3]، ولكن ماحصل على ارض الواقع عكس ذلك، فالولايات المتحدة دعمت موقف

---

(1) نديم البتكين، مصدر سابق، ص28.

(2) Ferenc A. Vali, Op. Cit, P.93.

(3) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص148.

بعض الاحزاب السياسية وخاصة حزب الشعب الجمهوري ضد حكومة مندريس قبل حدوث الانقلاب كما انها لم تتدخل في الاوضاع الداخلية لتركيا بغية القضاء على الانقلابيين بالرغم من وجود اتفاقية 5 اذار 1959 التي تنص احدى موادها على الدفاع عن حكم مندريس في حالة وقوع حركة انقلابية ويعزى السبب في ذلك الى التغيير الذي طرأ على سياسة مندريس تجاه الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة لاسيما في الفترة الاخيرة من حكمه، والدليل على ذلك قرار مندريس زيارة الاتحاد السوفيتي قبل فترة قصيرة من الانقلاب، ويبدو ان مندريس كان قد استهدف من وراء قراره زيارة موسكو مناورة سياسية للضغط على حلفائه الغربيين لاجل اعادة مكانته لديهم والحصول على معونات اقتصادية اكثر.

وعلقت المعارضة امالاً كبيرة على اجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الاطلسي المنعقد في استانبول بداية مايس عام 1960 ليضغطوا على حكومة مندريس لهدف الابتعاد عن منهج القمع المرير الذي كاد ان يحول تركيا الى ساحة قتال مدنية. وحتى ان مغادرة السفير الامريكي "وارن" المفاجئة لاستنابول خلال المؤتمر، ليقوم بزيارة قصيرة الى مندريس في انقرة اولت من قبل البعض كخطوة لاجبار الحزب الديمقراطي للتنازل عن قرار الحظر والتشدد على كل صوت معارض، هذا التفسير ولد انكاراً مباشراً من قبل السلطات التركية[1].

وفي صباح يوم 27 مايس 1960 قامت وحدات من الجيش التركي بزعامة "جمال كورسيل" بحركة انقلابية انهت فيه حكم عدنان مندريس والحزب الديمقراطي والذي حكم تركيا عشر سنوات بين عامي 1950-1960، وهذه الحركة الانقلابية كانت محاولة لتغيير الوجوه ولتثبيت موقع الطبقة البرجوازية

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P.717.

الصاعدة التي كانت تمثلها (لجنة الوحدة الوطنية)[1]. وقد نفذ الانقلاب العسكري بسرعة دون اراقة دماء[2].

وعلى ما يظهر كان للولايات المتحدة علم بالحركة الانقلابية، خاصة اذا ما علمنا ان كثيراً ممن قاموا بالحركة الانقلابية قد دخلوا دورات تدريبية في اوربا والولايات المتحدة، كما ان احدهم (الجنرال جمال مادان) هو الذي قاد الفرقة التركية في الحرب الكورية[3] وهذا جزء من السياسة الامريكية القائمة على تبديل الاقنعة كلما وجدت حاجة الى ذلك، فبعد ان اصبح حكم مندريس طويلاً، ومملاً من قبل الشعب التركي واثار انتقادات واسعة وخوفاً على مصالحها في تركيا- أي الولايات المتحدة- دعمت الرأي القائل بوجوب تغيير رموز السلطة دون تغيير الخط العام للسياسة، وهذا ماحصل صبيحة 27 مايس 1960.

لم يكن هناك من الواضح أي نزاع او خلاف كبير بين اعضاء الفئة السياسية الحاكمة الجديدة في تركيا عن دور بلدهم في العالم ذلك لان خلفياتهم كانت في الشؤون العسكرية وليس في برامج التطوير فان خبراتهم قد افصحت عموماً عن وجهة نظر ايجابية تجاه الولايات المتحدة، وقبلوا الرأي السائد وسط القوات المسلحة بالنسبة للحرب الباردة، وكانوا واثقين في ان استمرار الصلة القوية بين الولايات المتحدة وتركيا كان في مصلحة تركيا، وهكذا رفضوا بسرعة الاقتراحات السوفيتية ولم يقبلوا عروض موسكو لتقديم مساعدات اقتصادية كبيرة، لذلك كان التعاون مع الولايات المتحدة يحتل اهمية حيوية لمصلحة الحكام العسكريين الجدد او الانقلابيين يضاف الى ذلك فان توارث الحكام الجدد لمشاكل اقتصادية مستعصية الحل ولد لديهم بعض الشك

---

(1) لجنة الوحدة الوطنية هي اللجنة التي ضمت العناصر القيادية للانقلاب من كبار ضباط الجيش والمتعاونين معهم من الطبقة البرجوازية.

(2) ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1994، ص24.

(3) مصطفى الزبن، اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1982، ص299.

بدرجة ارتباط واشنطن بالحزب الديمقراطي مما جعل الفئة الحاكمة الجديدة قلقة جداً من مسألة اقدامها على قطع او عرقلة قبولها للمساعدات الامريكية الاقتصادية والعسكرية، لهذه الاسباب اتخذ العسكريون خطوات مباشرة اعلنوا فيها التزامهم وبشكل ثابت بحلف شمال الاطلسي وبحلف المعاهدة المركزية، وقد اعلنوا عن هذه التعهدات في صبيحة اليوم الذي ازاحوا فيه نظام مندريس[1].

لذلك فقد سارعت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى الاعتراف بالنظام الجديد في تركيا في 30 مايس 1960، وارسل الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور رسالة الى الرئيس جمال كورسيل قائد الحركة الانقلابية في 11 حزيران 1960 جاء فيها: "ان اعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلف شمال الاطلسي وحلف المعاهدة المركزية قد اوجد لدى شعوراً بالامتنان وكذلك عن حلفائنا الاخرين، حيث ان هذه الاحلاف ما وجدت الا للدفاع عن العالم الحر، ان حكومتي سوف توثق عرى الصداقة مع حكومتكم لان هذه الصداقة تشكل دعامة اساسية بين الدولتين منذ مدة طويلة"[2].

وعلى اثر زيارة نورستاد Norstdd قائد قوات حلف شمال الاطلسي الى انقرة نهاية تموز 1960 اعلنت لجنة الوحدة الوطنية برنامجاً لتخفيضات جذرية في عدد الضباط الاقدمين، ورغم ان هذه العملية صاحبها مدفوعات تقاعدية ذات سخاء وكرم، فقد سعى الانقلابيون لتجنبها، فقد تحول اكثر من (400) ضابط ميداني احيلوا على التقاعد في اب 1960 سريعاً الى مجموعة ضغط قوية معارضة للنظام الجديد[3].

وقد ظهرت افكار ونداءات من اتجاهات سياسية متعددة في تركيا تطالب باعادة صياغة العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة فكان هناك من يؤكد ان

---

(1) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P.721.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص150.

(3) Department of State, George S. Hawis, Op. Sit., P.727.

تركيا اصبحت مستعمرة امريكية، والميدان او الحقل الذي يدور حوله هذا النقاش بشكل اكثر بروزاً هو حقل الامتيازات والحصانات للموظفين الامريكان في تركيا[1].

والحقيقة ان تركيا ظلت موالية للغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة رغم حدوث هذا الانقلاب العسكري، فتغيير الاسماء على السلطة السياسية في تركيا لم يغير جوهر السياسة التركية، فبقيت السياسة الخارجية التركية ملتزمة بولائها للولايات المتحدة وبمساندتها للكيان الصهيوني، ومن وجهة نظرنا فان السياسة التركية لاتقل خطراً عن سياسة الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الاوسط، فهما، أي تركيا والكيان الصهيوني، اداتان مهمتان واساسيتان لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، ولتحقيق مصالح الشركات الاحتكارية الامريكية والغربية في المنطقة ذاتها، وبالتالي تحجيم دور شعوب المنطقة ومنها العرب وجعلهم بين كماشتي الغرب القوية اضافة الى الاهداف الستراتيجية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي.

---

(1) Ibid, P.723.

الخاتمة

بدأ التوجه الامريكي نحو الدولة العثمانية -تركيا- منذ نهاية القرن الثامن عشر، وكانت هناك عدة اسباب اثرت في درجة ذلك التوجه واندفاعه منها: مدى حاجة البضاعة الامريكية للاسواق العثمانية، ثم بعد المسافة وتخلف وسائل المواصلات البحرية، وانشغال هذه الدولة الفتية في محاولة سيطرتها على امريكا اللاتينية، لذلك ففي هذه المرحلة المبكرة اقتصر النشاط الامريكي على علاقات تجارية ضعيفة ونشاط تبشيري، ولكن عندما اخذ الاقتصاد الامريكي يتطور بوتائر سريعة، مع مطلع القرن التاسع عشر، اضطرت الحاجة الى اسواق جديدة خارج العالم الجديد، فازداد التوجه الامريكي واهتمامها باسواق الدولة العثمانية -تركيا.

وعند قيام الحرب العالمية الاولى التزمت الولايات المتحدة جانب الحياد، وهذا ساعدها على تطوير اقتصادها وخصوصاً الصناعات المدنية بسبب انشغال الدول الاوربية بالصناعات الحربية، فظلت علاقاتها قوية بالاطراف المتحاربة حتى حققت ارباح طائلة وبانتهاء الحرب العالمية الاولى اصبح الاقتصاد الامريكي يحتل مركز الصدارة في العالم كما تضاعفت الثروة القومية للولايات المتحدة وكذلك رساميلها الموظفة في الخارج وبلغت الديون الامريكية حوالي عشرين دولة اوربية من ضمنها بريطانيا وفرنسا عشرة مليارات دولار، كما ان اكثر من ثلث احتياطي الذهب العالمي تكدس في الولايات المتحدة ومن الطبيعي ان يؤدي هذا التطور الاقتصادي الى تحول كبير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وهذا يعني وجوب حصول الولايات المتحدة على مواقع جديدة في العالم تتناسب مع مكانتها الاقتصادية الجديدة، فزادت الولايات المتحدة من تطوير علاقاتها مع تركيا خصوصاً وان الحكام الاتراك تصوروا ان الولايات المتحدة ليست لها

اطماع استعمارية كبقية الدول الاوربية مثل بريطانيا وفرنسا، كما ان ضعف هذه الدول ساعد الولايات المتحدة على توسيع دائرة نفوذها في تركيا ودول الشرق الاوسط.

وبحكم تطور الرأسمالية الامريكية وحصولها على امتيازات نفطية في منطقة الشرق الاوسط منذ عام 1928 حيث حصلت على نسبة 23.7٪ من اسهم شركة النفط التركية والتي تحولت فيما بعد الى اسم شركة نفط الموصل، ازداد الاهتمام الامريكي في هذه المنطقة، وخصوصاً في تركيا.

وقبيل اندلاع شرارة الحرب العالمية الثانية وما بعدها حققت الرأسمالية الامريكية نجاحات باهرة عند حصولها على امتيازات للاستثمارات النفطية في الشرق الاوسط، لكن هذه النجاحات رافقها ظهور الاتحاد السوفيتي كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية وظهور التيارات القومية- خاصة القومية العربية- المناهضة للاستعمار ، فادركت الادارة الامريكية خطورة الموقف بالنسبة لمصالحها ففكرت بشتى الطرق والاساليب لتطويق هذه الاخطار كتقديم المساعدات المشروطة لدول المنطقة وعقد الاحلاف العسكرية، واستناداً الى هذه التوجهات الامريكية، تزايدت اهمية تركيا الستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحديداً بالنسبة للولايات المتحدة، واصبحت محوراً مهماً للدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وصارت نقطة انطلاق أساسية للسياسة الامريكية الى بقية دول الشرق الأوسط، خاصة وان الدبلوماسيين الأمريكان لم يلاقوا العناء الكبير في اقناع الأتراك بسياستهم في المنطقة ، فتركيا منذ إعلان الجمهورية عام 1923 اتجهت الى الغرب، البرنامج الذي رسمه مصطفى كمال، والذي استهدف قطع تركيا عن هويتها الإسلامية والشرقية وربطها بالغرب بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.

ويبدو واضحاً ان الولايات المتحدة دفعت تركيا للسير في ركبها باستخدام عدة اساليب، فضخمت "الخطر الشيوعي" وصورته للاتراك بانه ينتظر الفرصة الملائمة للانقضاض على بلدهم، فكانت المؤتمرات الدولية والرسائل الدبلوماسية

المتبادلة بين انقرة وواشنطن، ووسائل الاعلام الغربية تتحدث باستمرار عن هذا الخطر لاجل خلق حالة مناسبة لدى الاتراك ودول اخرى تدخل في الستراتيجية الامريكية تخدم فيها مصالحها العليا الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفعلاً استطاع السياسيون الامريكان ايجاد هذه الحالة في الجانب التركي عندما بدأ الاتراك بطلب المساعدة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة، فاستجابت واشنطن انطلاقاً من ستراتيجيتها في الشرق الاوسط وصدر مبدأ ترومان في اذار 1947 والقاضي بمنح مساعدات عاجلة اقتصادية وعسكرية الى تركيا.

لقد كان مبدأ ترومان نقطة الانطلاق الرئيسية في دخول الولايات المتحدة الى تركيا، وعلى مختلف الصعد، واخذت الستراتيجية الامريكية منذ ذلك التاريخ تتسع اطرها في تركيا، واصبحت تركيا تدخل ضمن الدول الاكثر اهمية في الشرق الاوسط في نظر السياسة الخارجية الامريكية.

واتماماً لمبدأ ترومان صدر مشروع مارشال للانماء الاوربي وشمل تركيا في بناء اقتصادياتها، والحقيقة ان مبدأ ترومان اندمج بمشروع مارشال بعد تسعة اشهر من صدوره، فاصبحت المساعدات الموجهة الى تركيا تصنف ضمن ادارة مشروع مارشال، كما ان مشروع النقطة الرابعة يدخل في سياق الخطط التي رسمتها الولايات المتحدة لجلب الاتباع في الشرق الاوسط، وكانت تركيا على رأس هذه الدول التي قبلت هذا المشروع، وساعدت على ادخاله في دول اخرى.

ونعتقد ان ادخال تركيا في حلف شمال الاطلسي عام 1952 هي الحلقة الاكثر اهمية في نجاح السياسة الامريكية في احتواء الاتراك وجعلهم ينفذون سياستها الخارجية، فتركيا مع مطلع الخمسينات، حيث اشتداد الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ازدادت اهميتها الستراتيجية لدى الولايات المتحدة واصبح السياسيون الامريكيون يولون اهمية فائقة لتركيا ويعدوها الحاجز الاول والمهم بوجه الشيوعية، والدولة الاكثر ملائمة في تنفيذ الخطط الامريكية في الشرق الاوسط.

وقد اعد لتركيا دور مهم لتنفيذ الخطط الامريكية في الشرق الاوسط فكان تشكيل حلف بغداد بجهود واضحة من الاتراك لخدمة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ويعد الحلف حلقة متممة لحلف شمال الاطلسي.

وكشف عام 1957 مدى مصداقية الاتراك في تنفيذ خطط الامريكان في المنطقة، مع اعلان مبدأ ايزنهاور ، حيث حشدت تركيا جيشاً كبيراً على حدودها الجنوبية لغزو سوريا، كما وافقت على استخدام قواعدها الجوية والبحرية للقوات الامريكية في غزوها للبنان عام 1958، كذلك كانت تعد العدة لغزو العراق بعد ثورة 14 تموز عام 1958 لولا الخوف من النتائج السلبية على الوجود الامريكي في المنطقة في حالة الغزو، وتعني هذه الدلائل، دونما شك، ان تركيا قاعدة امريكية مهمة في الشرق الاوسط، لاتقل اهمية عن "اسرائيل" وهي تشكل خطورة كبيرة على دول المنطقة وتطلعاتها المستقبلية ، وخاصة الدول العربية.

وعلى الرغم من نهاية حكم (مندريس) الذي استمر زهاء عشر سنوات، فان السياسة الخارجية التركية بقيت ثابتة في ولائها الغربي، وخاصة ولائها لواشنطن وهذا يؤكد ان التغيرات الداخلية في رموز السلطة لا تؤثر على العلاقات الامريكية – التركية.

قائمة المصادر

أولاً : الوثائق الامريكية غير المنشورة :

1. Confidential U. S. State Department Central files, Amicrofilm project of University Publications of America (NC) 1985.

   Film : 1

   Film : 3

   Film : 4

   Film : 6

   Film : 7

   Film : 23

ثانياً : الوثائق الامريكية المنشورة :

1. Foreign Relations of the United states 1893

   1917 Vol : 1, 11

   1922 Vol : 11

   1945 Vol : 1

   1947 Vol : V

   1948 Vol : IV

   1950 Vol : V

2. Commerical Relations, 1977.

3. Congressional Record, 1957, Vol: 103.

4. Department of States, Documents, United states policy in the Middle East, September 1956- June 1957, Washington, 1957.

5. Joseph N. Jones, The fifteen Weeks, Fabruary 21- June 5 , 1947, New York, 1955.

6. United states News and World Report, 1952, Vol:1.

7. Report on United states foreign assistonce program, Greece , Turkey and Iran, Washington, 1957.

ثالثاً: الوثائق العراقية غير المنشورة الموجودة في دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، وهي:-

1. ملفة رقم 161311 /.
2. ملفة رقم 720311 /.
3. ملفة رقم 721311 /.
4. ملفة رقم 2740311 /.
5. ملفة رقم 2741311 /
6. ملفة رقم 2743311 /
7. ملفة رقم 2744311 /
8. ملفة رقم 2910311 /
9. ملفة رقم 2914311 /
10. ملفة رقم 5036311 /
11. ملفة رقم 5045311 /
12. ملفة رقم 288411 /
13. ملفة رقم 16932131/
14. ملفة رقم 2737
15. ملفة رقم 2738
16. ملفة رقم 2739
17. ملفة رقم 3729

18. ملفة رقم 4919

19. ملفة رقم 4921

أ: الرسائل الجامعية

- احمد ساجر الدليمي، العلاقات التركية – الاسرائيلية 1948-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى، 1988.
- جاسم محمد شطب، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا 1933-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1990.
- جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة عين شمس، 1970.
- جودت كاظم غضيب العاني، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982.
- خليل ابراهيم محمود ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة من 1945-1991، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1995.
- شكر محمود النداوي، الوجود الامريكي- السوفيتي في البحر المتوسط "الواقع – المستقبل" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1989.
- نبيل محمد سليم، تطوير العلاقات التركية – الامريكية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1997.

خامساً: الكتب العربية والمترجمة

- ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1994.
- ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1987.
- ابراهيم شريف ، الشرق الاوسط، بغداد، وزارة الثقافة والارشاد، 1965.
- احمد عطية الله، القاموس السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية ، 1968.
- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975.
- -----------، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان المطبعة الوطنية، 1981.
- ارثرمارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، 1990.
- اسراعيلان واخرون، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية، موسكو، دار التقدم د. ت.
- افجيني بريماكوف، الشرق بعد انهيار النظام الاستعماري، ترجمة سامي عمارة، موسكو، دار التقدم، 1985.
- اموري د. رينكور، القياصرة القادمون، ترجمة : احمد نجيب هاشم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.
- باتريك سيل، الصراع على سوريا 1945-1958، ترجمة سميرة عبدة ومحمود فلاحة، بيروت، 1968.
- برنارد لويس، الغرب والشرق الاوسط، ترجمة نبيل صبحي، لاغوس 1965.
- بييررنوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق، 1965.
- تشارلس اورليتش، الحرب الباردة ومابعدها، ترجمة فاضل زكي محمد، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1976.

- ج.ب.دروزيل، التاريخ الدبلوماسي من 1939 الى اليوم، ترجمة نور الدين حاطوم، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1962.
- جورج سارتون واخرون، الشرق الاوسط في مؤلفات الامريكيين، ترجمة جعفر خياط، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1952.
-جورك كيرك، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة سليم طه التكريتي، وبرهان عبد التكريتي، بغداد، منشورات دار واسط، 1990.
- حكمت قفلجلي، مسائل الثورة في العالم الثالث (الامبرالية والنموذج التركي)، ترجمة ق. لقمان، بيروت، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.
- دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، بيروت، 1969.
- راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1966.
- روبرت جيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن النصر الله، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.
- روى مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث، ترجمة حسن صعب، بيروت، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1961.
- شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الابيض المتوسط، ترجمة خضر خضر، دون معلومات طبع.
- صلاح محمد نصر وكمال الدين الحناوي، الشرق الاوسط في مهب الرياح ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951.
- طالب محمد وهيم واخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، الموصل، 1986.
- عبد الله حشيمة، شرارات من بغداد، بيروت، دار الكشاف، 1956.
- عبد الوهاب الكيالي، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

-علاء موسى كاظم نورس، ثورة 14 تموز في تقارير الدبلوماسيين والصحافة الغربية، بغداد، 1990.

- فرنان ويلية، الاسس التاريخية لمشكلات الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وطارق شهاب، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1960.

- فؤاد القصاص، امريكا والغزو الفكري لمنطقة الشرق الاوسط، بيروت، دار الجيب ، 1969.

- فؤاد دوارة، احلاف العدوان الامريكية، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967.

- كارل براون، السياسة الدولية والشرق الاوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987.

- كامبس ام ويتيك، مشروع البند الرابع وما طرأ عليه من تطور، دون معلومات طبع.

- كمال مظهر احمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1978.

- كيث سينزبري، نقطة التحول، ترجمة زهير السمان، مراجعة صالح العابد، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.

- لفيف من الباحثين، امم قلقة، ترجمة سعاد محمد كامل، بيروت، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.

- لويس هتكن واخرون، نزع السلاح، ترجمة فوزي قبلاوي، بيروت، المؤسسة الشرقية للترجمة والنشر، 1964.

- مجموعة من المؤلفين، بلدان الشرقين الادنى والاوسط، الاقتصاد والسياسة، موسكو، اكاديمية العلوم السوفيتية، 1983.

- محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، المطبعة الوطنية، 1957.

- محمد كمال عبد الحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1959.
- مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1982.
- مكتبة الكونكرس الامريكي، تركيا صعوبات وافاق، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1980.
- مون، الاستعمار والسياسة الدولية ، موسكو، 1928.
- ميشيل كامل، امريكا والشرق العربي، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، د.ت.
- نديم البتكين، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية، بيروت، 1987.
- نصيف جاسم المطلبي، التسلح التركي في منطقة الشرق الاوسط واثره في الامن القومي العربي، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطبوع بالرونيو.
-نهى عبد الكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1984.
-نوبار هوفسبيان وفيروز احمد، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ترجمة سامي الرزاز وعدنان بدر ومجدي عبد الهادي، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، 1985.
- هرمان اولدن وباول فليبس، النقطة الرابعة وعد ام وعيد، ترجمة فجر، بغداد، دار الفكر الحديث للتأليف والترجمة والنشر، د.ت.
- هوبرتس لوينستين، حلف شمال الاطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة محمد طلعت حسن، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، د.ت.
- واي بوجوش واخرون، السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1955-1965 ترجمة خيري حماد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1968.
- يفغيني ماكسيموفيتش بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الاوسط، ترجمة سعيد احمد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، 1979.

- يورك اوغلو، تركيا حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية، بيروت، دار ابن رشد، 1979.

سادساً: البحوث والدراسات العربية

- اسماعيل صبري مقلد، الوجود السوفيتي في البحر المتوسط، السياسة الدولية، العدد 48، نيسان 1977.

- ----------، الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية، السياسة الدولية، العدد 19، كانون الاول، 1970.

-اندرومانكو ، تركيا، الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

- توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات 1774-1974، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور.

- عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام 1960 في تركيا، تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور.

- عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا ومشاريع الاحلاف الغربية في المنطقة العربية التي سبقت حلف بغداد، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور.

- ----------، تركيا وقيام الكيان الصهيوني، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور.

- كمال المنوفي، تطور العلاقات السوفيتية- التركية، السياسة الدولية ، العدد 24، نيسان 1971.

- نوري عبد البخيت السامرائي، محاولات تغلغل الرأسمال الامريكي في الامبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى، المؤرخ العربي، العدد 30، 1986.

-----------، العلاقات الامريكية – التركية، بحث غير منشور.

- -----------، مشكلة المضايق بعد الحرب العالمية الاولى المؤرخ العربي، العدد 33، 1987.

- نوري عبد الحميد العاني، السياسة الاقتصادية في تركيا بين مناهج الاحزاب الوطنية والضغوط الاجنبية 1945-1960، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

- هادي احمد مخلف، تركيا في ستراتيجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، بحث غير منشور.

سابعاً: الجرائد والمجلات العربية:

1. جريدة الزمان، الاعداد: 1365، 2373، 2552، 2776، 2866، 2871، 3117، 3206، 3783، 4025، 4260، 5544، 5563، 5838، 5904.

2. مجلة الاخبار.

3. مجلة الاسبوع في امريكا.

4. مجلة السياسة الدولية.

5. مجلة العالم.

6. مجلة المؤرخ العربي.

ثامناً: الصحف والمجلات الاجنبية:

---- Belleten

---- Middle East Gournal.

تاسعاً: الكتب الاجنبية

- B. Shwedren, The Middle East Oil and the Great Powers, New York, 1959.

- Bruce Robellet Kuniholm, The Origins of the Cold War in the Near East, New Jersey, 1980.

- C. H. Hamilton, American and Oil in the Middle East, Bouston, 1962.

- Cordell Hull, The Memoirs of Cordell Hull, New York , 1984.
- David Keith Adams, America in the Twentieth Century, Cambridge 1967.
- Dennett, American Relations with Turkey, New York, 1941.
- Earl Schenck Miers, The American Story, New York, 1956.
- E. A. Speiser, The United States and The Near East, Massachusetts, 1950.
- E. G. Mears, Modern Turkey, New York, 1924.
- Ference A. Vali, The Turkish Straits and N. A. T. O, Massachusetts, 1971.
- Firouz Bahrampour, Turkey: Political and Social Transformation, Brooklyn, 1967.
- Frances C. Mattison , Asurvery of American interests in the Middle East, Pennsylvania, 1953.
- Frederic A. 099 and P. Orman Ray, Introduction to America Government, New York, W. H.
- Geoffrey Lewis, Turkey , New York, 1965.
- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, London, 1980.
- Hadley Arkes, Bure Aucracy, The Marshal Plan and the National interest, Princet on University Press, 1972.
- Halfard L. Hoskins, The Middle East Problem Area in World Politics, New York, 1957.
- Haward, The Portition of the Turkey, Oklohoma, 1931.
- Henry Steele Commager, Living Ideas in America, New York, 1951.
- J. C. Hurewitz, Middle East Dilemmas; The Background of United States, New York, 1953.
- J. Gordon, American Relations with Turkey 1830-1930, Philodelphia, 1932.

- John A. Denovo, American interests and Policies in the Middle East 1900-1939, Minneapolis, 1963.
- John D. Montgamery, Foreign Aid in international Politics, New Jersey, 1967.
- John G. Campbell, Defenes of the Middle East, Problems of American Policy, New York, 1960.
- Joseph Churba, The Politics of Defeat. America's Decline in the Middle East, New York, 1977.
- Kennedy Gavin, The Military in the Third World, The Garden City Press Limited England, 1974.
- Lewis V. Thomas and Richard N. Fry, The United States and Turkey and Iran, New York, 1952.
- Martin G. Needler, Understanding Foreign Policy, New York, 1966.
- Maurice Matloff and Edwin Snell, United States Army in World War 11, The War Department Strategic Planning for coalition War fare 1941-1942, Washington D. C. , 1953.
- Michael Adams, The Middle East. Anthony bland, London, 1971.
- M. Q. West, Agricultural development in Turkey, Washington, 1958.
- Nelson Manfred Blake and Oscar Theodore Barck, The United States in its World Relations, New York, 1960.
- Oscar Theodore Barck, America in the World, New York, 1961.
- Paul Peeters, Massive Retaliation , The Policy and its critics, Chicago, 1959.
- Pernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961.
- Peter Mansfield, The Middle East apolitical and Economic Survey, New York, 1973.
- Ralph W. Steeh, The united States a history, New York, 1959.
- Richard B. Marris, Great Presidential Decision, New York, 1960.

- Richard Hofstodter, Great issues in American history, New York, 1961.
- Roger R. Trask, The United States Response to Turkish Nationalism and Reform 1914-1939, Mennesota, 1970.
- Samuel Flagg Bemis, A diplomatic History of United States, New York, 1955.
- Stanford , J. Shaw and Ezelkural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, London, 1977.
- Sydney Nettleton Fisher, The Middle East a history, New York, 1959.
- The Encyclopedia Americana.
- The New Encyclopedia Britannica.
- Thomas A. Bailey , A diplomatic history of the American people, New York, 1950.
- Thomas A. Bryson, Tars, Turks and Tankers, The Role of United States Navy in the Middle East 1800-1979, Metuchen, 1980.
- Walter Millis, Forrestal Diaries, London, 1952.
- William Yale, The Near East a Modern history, Michigan, 1958.

عاشراً : البحوث والدراسات الاجنبية

- Yilmaz Altug, The United States of America's Policyes towards Turkish Straits, Belleten, Dort Ayda Bircikar, April, 1992.

United States Policy Towards Turkey 1945-1960

By Karim M. H.

United States involvement in Ottoman Turkey started in the early nineteenth century in different ways, economically, politically and cultural. But it was not competent with the British presence. The united states concentrated highly on cultural and religious activities wihxh expanded in cultural and medical services. The American diplomats enjoyed a great influence in Ottoman Turkey and they won the confidence of her sultans and leaders due to their belief that those diplomats and the American government had no imperial aims as did the other European countries.

This study shows the increasing strategic importance of Turkey to the united states. Since the end of WW2 Turkey became an important country to the western countries in the middle east. She also became the fundamental jumping place to other countries in the middle east. American diplomats did not have any great difficulty persuading the turks to agree with their policy. Since the declaration of the republic in 1923, Turkey moved toward the west, and the program outlined by Mustafa Kamal which aimed at cutting Turkey's ties from her Islamic and eastern identity and tied her with the west in all economical, political, military and cultural aspects.

It is clear that the united states had used many ways to make Turkey move according to the American policy. The united states enlarged the (communist danger) and showed that it was waiting for the right opportunity to attack their country. International conventions, Diplomatic correspondences between Ankara and Washington and press media speaking continiousley of this danger in order to create a favorable condition in Turkey and other countries within the American strategy to serve her economaical , political and military interests. Actually the Americans succeeded in Turkey when the Turks began to ask for economical and military assistance from the united states and Washington agreed and issued the "Truman's doctrine" to grent urgent economic and military assistance to Turkey.

Truman doctrine was the main starting point for the united states to enter Turkey in all aspedts and since then Turkey became the most important country in the middle east with regards to American strategy.

Marshall's plan for the development of Europe was announced to supplement Truman's doctrine which included Turkey to develop her economics. In fact Truman doctrine merged with Marshall plan after nine months. Aids to Turkey became part of Marshal plan. Point four project was also one of the tools designed to attract the countries in the middle east. Turkey was one of the first countries to accept this project and helped it to enter countries.

We believe that Turkey's entry in the NATO in 1952 is the most important step in the success of the American policy to contain the

Turks and to make them execute her foreign policy during the early fifties and the cold war with the soviet union. Turkey's strategic importance increased and the Americans were highly interested in Turkey considering her the front dam against communism and the most reliable country to execute American plans in the middle east.

Turkey was set for an important role in the American plans in the middle east with the forming of Baghdad Pact with a notable Turkey effort which is a completing chain to the NATO.

1957 revealed how the Turks were honest in implementing American plans in the region. With the announcement of Eisenhower doctrine, Turkey mobilized a lagrge army on her southern border to overrun Syria, and agreed also that her air and naval bases to be used by American troops to occupy Lebonan in 1958. Turkey was also preparing to attack Iraq after the 14th of July revolution 1958 but for fear of the negative outcome on the American presence in the region. This no diubt indicates that Turkey is an important American base in the middle east no less than Israel and she forms a great danger to the region's countries specially arab countries.

Despite the overthrow of Menderes regime in may 1960 which lasted mearly ten years, foruegn Turkish policy remained Stable in its western loyalty and to Washington particularly, which shows that internal change in the regime symbols has no effect on the American-Turkish relationship.